مُوصِلُ الطُّلّاب
إلى قواعدِ الإعراب

صَنّفَهُ

الشّيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكرٍ الأزهريّ

حقّقه وعلّق عليه

د.عبد الكريم حبيب

مدرّس في كليّة الآداب - جامِعة البَعث

مكتبة وضّاح

مُوْصِلُ الطُّلاَّبِ إِلى قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ

تصنيف
الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري
(- 905هـ)

تحقيق
د.عبد الكريم حبيب
مدرّس في كلية الآداب ـ جامعة البعث ـ

مكتبة وضّاح ـ حمص
2005م

بسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحيمِ

وصلّى اللهُ على سيِّدِنا محمدٍ وآلهِ وصحبهِ أجمعين

قال الشيخُ الإمامُ العالِمُ العَلاّمةُ خالدُ بنُ عبدِ اللهِ الأزهريّ، عاملَهُ اللهُ بلُطفهِ الخَــفـــيِّ، وأجراهُ على عوائدِ برِّهِ الحَــفــيِّ:

الحمد لله الملهِمِ بحمده، والصلاة على سيدنا محمد رسوله وعبده، وعلى آله وصحبه وجنده.

وبعدُ، فيقولُ العبدُ الفقيرُ إلى مولاه الغنيِّ خالد بن عبد الله الأزهري:

هذا شرح لطيف على قواعد الإعراب، سألنيهِ بعض الأصحاب، يحُلُّ المباني، ويُبيِّنُ المعاني، سمَّيتُه: «موصل الطلاب إلى قواعد الإعرَاب»، نافع إن شاء الله تعالى.

«بسم الله الرحمن الرحيم» الباء متعلقة بفعل محذوف تقديره: (افتتح)، يُقدَّر مؤخراً لإفادة الحصْر عند البيانيين، والاهتمامِ عندَ النحويِّين.

«أمّا» ـ بفتح الهمزة وتشديد الميم ـ حرف فيه معنى الشرط؛ بدليل دخول الفاء في جوابها.

«بعدَ» بالنصب على الظرفية الزمانية، واختُلِفَ في ناصبه، فقيل فعل محذوف، وهو الذي نابت أمّا عنه، وقيل لنيابتها عن المحذوف،

وهو ما ذهب إليه سيبويه، والأصل عندَه: «مهما يكن من شيء بعدَ حمدِ اللهِ». بدأ بالحمد تأدية لحقٍّ شيءٍ ممّا وجبَ عليه.

و«الجلالة» اسم للذّات المستجمع لسائر الصفات.

«حقَّ حمدِهِ»: أي واجب حمده الذي يَتعيَّنُ له، ويستحقُّهُ كَمالُ ذاتِه، وقِدَمُ صفاتِه، وتقدُّس أسمائه، وعمومُ آلائه. وانتــصابه: علـــى المفعوليـــة المطلقة.

«والصلاةِ والسلامِ» بالجرّ عطفاً على «حمدِ اللهِ». «على سيِّدِنا» متعلقٌ بالسلام على اختيار البصريين، ومتعلِّق الصلاة محذوف، تقديره (عليه). ولا يجوز أن يتعلَّق المذكورُ بالصلاة؛ لأنَّه كان يجب ذكر المتعلق بالسلامِ، على الأصح. وفي نسخة: «وعبدِه»، وهو معطوف على «سيدنا»، وفيه من أنواع البديع المطابقة.

و«محمد» بدل من «سيدنا»؛ لأنّ نعت المعرفة إذا تقدَّم عليها أُعربَ بحسب العوامل، وأُعربت المعرفة بدلاً، فصارَ المتبوعُ تابعاً، كقوله تعــالى:

﴿إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ ۞ اللهِ﴾

في قراءة الجرّ، نصَّ على ذلك ابن مالك.

«وعلى آلهِ»: هم ـ كما قال الشافعي ـ أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب ابنَي عبد مناف.

«من بعدِهِ»: أي من بعد محمد، وأشار بذلك إلى أنّ الصلاة على الآل مرتَّبةٌ، وتابعة للصلاة على محمد عليه السلام.

«فهذه فوائدُ» جملة مقرونة بالفاء على أنَّها جواب «أمّا». وأشار بـــ «هذه» إلى أشياء مستحضرة في ذهنه. والفوائدُ: جمع فائدة، وهـــي مـــا يكون الشيءُ بِهِ أحسنَ حالاً منه بغيره. «جليلة» أي عظيمة. «في قواعدِ» جمع قاعدة، وهي قضيةٌ كليةٌ يُتَعَرَّفُ منها أحكامُ جُزئيّاتِها. «الإعـــرابِ»: الاصطلاحي.

«تقتفي» من القَفْو، وهو الاتِّباعُ؛ يُقال: قفوت فلاناً، إذا اتَّبَعْتُ

أثَـــرَه. وضَمَّـــنَهُ معنى (تسلك).

«بمُتأمِّلِها» أي بالناظر فيها. «جادَّة» بالجيم، أي معظم طريق «الصواب» وهو ضد الخطأ. «وتُطْلِعُهُ» ـ أي توقفه ـ «في الأمد» ـ أي في الزمن ـ «القصير»: خلاف الطويل، ولو قال «القليل» بدل «القصير» لكان أنسبَ لـــ «كثير» في قوله: «على نُكَتٍ كثيرٍ» بالإضافة. و«النُّكَتُ» بالمثناة جمـــع نُكْتَة، وهي الدقيقة. «من الأبواب» جمع بابٍ، ويُجمَعُ أيضاً على أبوبة؛ للازدواج، كقول ابن مُقْبِل :

هَتّاكُ أخْبِيَةٍ ولاّجُ أبْوِبَةٍ *** يخالِطُ البِرُّ منه الجِدَّ واللِّينا

«عَملْتُها» ـ بكسر الميم ـ «عَمَلَ» بفتحها ـ «مَنْ طَبَّ لِمَن حَبَّ» لغة في «أَحَبَّ»، والأصل: كعمل مَن طَبَّ لِمن أَحَبَّ، والمراد أنّي بالغتُ في النصح، فجعلتُ هذه الفوائد لِطلبةِ العلم، كما يجعلُ الطبيبُ الحاذقُ الأدويةَ النافعةَ لمحبوبه. والغرضُ من هذا التشبيه بيانُ كمالِ الاجتهادِ في تحصيل المـراد، وإلاّ فقد قال الأطباء: الأبُ لا يُطبُّ ولدَهُ، ولا المحبُّ لا يُطبُّ

حبيبَه، ولا العاشقُ لا يُطبُّ معشوقَه.

«وسمَّيتُها» ــ أي الفوائد الجليلة ـ «بالإعراب» ـ لغةً وهو البيان ـ «عن قواعد الإعراب» اصطلاحاً، وهو علم النحو. وفي هذه التسمية من أنواع البديع التجنيس التامُّ اللَّفظيُّ والخطي.

«ومِنَ اللهِ استَمِدُّ» ـ أي أطلبُ المَدَدَ؛ قدَّمَ معمولَهُ عليه لإفادة الحصر ـ «التَّوفيقَ» ـ خلق قدرة الطاعة في العبد، وضِدُّهُ الخـذلان ـ «والهدايــةَ» ـ الإرشاد والدلالة، وضدها الغواية والضلالة ـ «إلى أقوَمِ طريقٍ» ـ قدَّم الصفة على الموصوف، وأضافها إليه رعايةً للسجع، والأصل: إلى طريقٍ أقوَمَ، أي مستقيم، وهو كناية عن سرعة الوصول إلى المأمول؛ لأنَّ الخطَّ المستقيم أقلُّ مِنَ المُنحني.

«بمنِّهِ»: أي إنعامه، ويطلقُ المَنُّ على تعديدِ النِّعَمِ الصادرة من الشخص إلى غيره، كقوله: فعلت مع فلان كذا وكذا. وتعديد النِّعم من الله تعـالى مدح، ومِن الإنسانِ ذمٌّ، ومن بلاغات الزمخشري: «طعمُ الآلاءِ

أحلى من المَنِّ، وهو أمَرُّ مِن الآلاءِ عندَ المَنِّ». أرادَ بالآلاء الأولى النِّعَم، وبالثانيةِ الشجرَ المُرَّ، وأرادَ بالمَنِّ الأوَّلِ المذكورَ في قوله تعـالى: ﴿المَـنَّ والسَّـلْوى﴾، وبالثاني تعديدَ النِّعَم.

«وكرمه» أي جوده؛ يقال على الله تعالى: كريمٌ، ولا يقال: سَخيٌّ؛ إمّا لعدَمِ الوُرود، وإمّا للإشعار بجَواز الشُّحِّ.

«ويَنحصِرُ» ـ يُقرَأ بالتحتانية على إرادة المصنِّف أو الكتاب، وبالفوقانية على إرادة الفوائد الجليلة أو المقدّمة ـ «في أربعة أبوابٍ مِن حصرِ الكُلِّ في أجزائه، وهي الجملةُ، وأحكامُها، والجارّ والمجرورُ، وتفسيرُ كلماتٍ، والإشارة إلى عبارات محررة، وسَتَمُرُّ بكَ هذه الأبوابُ باباً باباً .

«البـــــاب الأوَّل
في شرح الجملة وذكر أقسامها»

«وأحكامها» جمع حكم، وهو النسبةُ التامّةُ بين شيئين. و«فيه» ـ أي في الباب الأول ـ «أربعُ مسائلَ»: جمع مسألة، مفعَلَة، من السؤال، وهو ما يُبرهَن عليه في العلم.

«المسألة الأولى»

«في شرحها»، أي الجملة. ويستتبع ذلك ذكر أقسامها، وأحكامها. والمراد بالأقسام الجزئيات، لا الأجزاء .

اعلمْ أيُّها الواقفُ على هذا المُصنَّفِ أنّ اللفظَ المُركَّبَ الإسناديَّ يكونُ مُفيداً، كقامَ زيدٌ. وغيرَ مفيد، نحوَ: إن قام زيد.

وأنَّ غيرَ المفيد يُسمّى جملةً فقط، وأنَّ المفيدَ يُسمّى كلاماً؛ لوجود الفائدة، ويُسمى جملةً؛ لوجود التّركيب الإسناديّ.

ونعني ـ معشرَ النحاة ـ بالمفيد حيثُ أطلقْناهُ في بحث الكلام، ما يَحْسُنُ

مِنَ المتكلّم السكوت عليه، بحيثُ لا يَصير السامعُ مُنتظِراً لشيءِ آخر .

وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق؛ وذلك أنّ الجملةَ أعمُّ من الكلام؛ لصدقها من دونه، وعدمِ صدقه من دونها؛ فكلُّ كلامٍ جملةٌ؛ لوجود التركيب الإسنادي، ولا ينعكس عكساً لغوياً، أي ليس كلُّ جملة كلاماً؛ لأنّه يُعتبَر فيه الإفادةُ بخلافِها؛ ألا ترى أنَّ جُملةَ الشَّرط، نحو: (قامَ زيــدٌ) مــن قولك: «إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو» تُسمى جملة؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه؟ ولا تُسمّى كلاماً؛ لأنَّه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ لأنّ «إنِ» الشرطية أخرجَتْهُ عن صلاحيّتِه لذلك؛ لأنّ السامعَ ينتظرُ الجواب. وكذا ـ أي وكالقول في جملة الشرط ـ القولُ في جملة الجواب ـ أي جواب الــشرط، وهي جملة (قام عمرو) من المثال المذكور ـ تسمى جملة ولا تسمى كلاماً لما قلْناه.

والحاصل أنّه جعلَ في كلٍّ من جملتي الشرطِ وجوابه أمرين: أحدهما ثبوتيٌّ، وهو التسمية بالجملة. والآخرُ سلبيٌّ، وهو عدم التسمية بالكلام. ففي ذلك دليلٌ على ما ادَّعاه من عدمِ ترادف الجملة والكلام،

وردٌّ على من قال بترادُفهما، كالزمخشري، وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلامٌ بخلاف جملة الشرط، كالرضيّ.

ثم الجملة تنقسم أولاً بالنسبة إلى التسمية إلى اسمية وفعلية؛ وذلك أنَّها تسمى اسميةً إن بُدئت باسم صريح، كـ «زيدٌ قائمٌ» أو مُـؤَوَّل، نحـو: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكم﴾، أي: وصومكم خير لكم. أو بوصفٍ رافعٍ لمُكتَفٍ به، نحو: «أقائمٌ الزيدان». أو اسم فعل نحو:

– ..... هيهاتَ العقيقُ ..... * * * ....

وإذا دخل عليها حرفٌ فلا يُغيِّرُ التسميةَ، سواءٌ غيَّرَ الإعرابَ دونَ المعنى، أمِ المعنى دونَ الإعراب، أمْ غيَّرَهما معاً، أم لم يُغيِّرْ واحداً منهما.

فالأول نحو: «إنّ زيداً قائمٌ»، والثاني نحو: «هل زيدٌ قائمٌ»، والثالث نحو: «ما زيدٌ قائماً»، والرابع نحو: «لَزَيدٌ قائمٌ».

والجملةُ تُسمَّى فعليةً إنْ بُدئت بفعل، سواءٌ كان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، وسواءٌ كان الفعل متصرفاً أم جامداً، وسواء كـان تامـاً أم ناقـصاً، وسواء كان مبنياً للفاعل أم مبنياً للمفعول، كـ: «قامَ زيدٌ»، و«يُضرَبُ عمرٌو» و«اضربْ زيداً» و﴿نعـمَ العبـدُ﴾ و«كـان زيـدٌ قائمـاً» و﴿قُتِـلَ الخرَّاصونَ﴾.

ولا فرقَ في الفعل بينَ أنْ يكونَ مذكوراً، أو محذوفاً، تقدَّم معموله عليه أم لا، تقدَّمَ عليه حرف أم لا، نحو: «هل قام زيد»، ونحو: «زيداً ضربتهُ»، و«يا عبدَالله». فـ «زيداً» و«عبدَالله» منصوبان بفعل محذوف؛ لأنّ التقديرَ في الأول: «ضربت زيداً ضربته»، فحذف «ضربت» لوجود مفسِّرِه، وهو «ضربته»، وفي الثاني: «أدعو عبدَالله»، فحذف «أدعو»؛ لأنَّ حرفَ النداءِ نائبٌ عنه.

ونحو: ﴿ففَريقاً كذَّبْتُم﴾، «ففريقاً» مقدَّم من تأخير، والأصل: «كذبتُم فريقاً».

ثم الجملةُ تنقسم ثانياً بالنسبة إلى الوصفية إلى صُغرى وكُبرى، فالصغرى هي المُخبَر بها عن مبتدأ، في الأصل أو في

الحالِ، اسمية كانت أم فعلية.

والكُبرى هي الاسمية التي خبرُها جملة، كـ «زيدٌ قامَ أبوه»، فجملة (قام أبوه) صُغرى؛ لأنَّها خبر عن «زيد»، وجملة (زيد قام أبوه) كُبرى؛ لأنّ خبرَ المبتدإ فيها جملة.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، كما إذا قيل: «زيدٌ أبوه غلامُهُ منطلقٌ»، فزيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثانٍ، وغلامـه مبتـدأ ثالـث، ومنطلق خبر المبتدأ الثالث، وهو غلامه، والمبتدأ الثالث وخبره ـ وهما غلامه منطلق ـ خبر المبتدأ الثاني، وهو أبوه، والرابط بينهمـا الهـاء مـن «غلامه»، والمبتدأ الثاني وخبرُه ـ وهما أبوه غلامه منطلق ـ خبرُ المبتدإ الأول، وهو زيد، والرابط بينهما الهاء من «أبوه».

ويسمى المجموع ـ وهو «زيدٌ» و«منطلق» وما بينهما ـ جملة كبرى لا غير؛ لأن خبرَ مُبْتَدَأَيْها جملةٌ، وتسمى جملة (غلامه منطلق) جملة صغرى لا غير لأنّها وقعت خبراً عن مبتدإ، وهو أبوه، وتُسمى جملة (أبوه غلامه منطلق) جملة كبرى بالنسبة إلى جملة (غلامه منطلق) وتسمى جملة (أبوه غلامه منطلق) أيضاً جملة صغرى بالنسبة إلى «زيد»؛ لكونها وقعت خبراً عنه، والمعنى: غلام أبي زيدٍ منطلقٌ.

ولك في الرابط طريقان، أحدهما: أنْ تُضيفَ كلاً من المبتدآت غيرَ الأولِ إلى ضمير

مَتْلُوِّه كما مثل المصنِّف. والثاني: أن تأتيَ بالروابط بعد خبر المبتدإ الأخير، نحو: «زيدٌ هندٌ الأخوان الزيدونَ ضاربوهما عندَها بإذنِه»، فضمير التثنية للأخوين، وضمير المؤنث لهند، وضمير المذكر لزيد.

ويتفرع من هذين الطريقين طريقةٌ ثالثةٌ مُركّبةٌ منهما، وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدإ، وبعضُها معَ الخبر، نحو: «زيدٌ عَبْداهُ الزيـدون ضاربوهما»، ومثله ـ أي مثل المذكور في تعدد المبتدإ وتعدد الجمل ـ في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين، قولُه تعـالى: ﴿لكنَّـا هُـوَ اللهُ

ربّي﴾؛ إذْ أصلُهُ، أي أصل ﴿لكنا﴾: لكنْ أنا، فحذفت الهمزة بنقل الحركة، أو بدونه، وتلاقتِ النونان، فأُدغِمَ في قراءة ابن عامر بإثبات ألف «أنا» وَصْلاً ووَقْفاً، والذي حسَّنَ ذلك وقوع الألف عوضاً عن همزة «أنا». وقرأ

أُبَيُّ بنُ كعبٍ: ﴿لكنْ أنا﴾ على الأصل، وإلاّ - أي وإن لم يكن أصله: ﴿لكنْ أنا﴾ بالتخفيف، بل كان أصله: «لكنَّ هو» بالتشديد وإسقاط الألف، لقيل: لكنّه؛ لأنَّ «لكنَّ» المشددةَ عاملةٌ عملَ «إنَّ»، فإذا كانَ اسمها ضميراً وَجَبَ اتصاله بها.

وقد تسامحَ المصنفون بدخول اللام في جواب «إنِ» الشرطيةِ المقرونةِ بـ «لا» النافيةِ في قولهم: «وإلاّ لَكانَ كذا»، حَمْلاً على دخولها في جواب «لو» الشرطية؛ لأنَّها أختها. ومَنَعَ الجمهورُ دخولَ اللاّم في جواب «إنْ»، وأجازَهُ ابنُ الأنباري.

و﴿لكنْ﴾ حرف استدراك من ﴿أكفرت﴾، كأنّه قال: أنت كافر بالله لكنْ أنا هو الله ربّي. فـ﴿أنا﴾ مبتدأٌ أولُ، و﴿هو﴾ ضميرُ الشأن مبتدأٌ ثانٍ، و﴿اللهُ﴾ مبتدأٌ ثالث، و﴿ربّي﴾ خبر الثالثِ، والثالث

وخبره خبرُ الثاني، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنَّها خبر عن ضمير الشأن، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما ياء المتكلم، ويُسمّى المجموع جملةً كبرى، و﴿اللهُ ربّي﴾ جملة صغرى، و﴿هو الله ربي﴾ جملة كبرى بالنسبة إلى ﴿اللهُ ربّي﴾ وصغرى بالنسبة إلى ﴿أنا﴾.

وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى؛ لفقد الشرطين، كـ: «قامَ زيدٌ» و«هذا زيدٌ» .

المسألة الثانية

في بيان الجمل التي لها محل من الإعراب

الذي هو الرفعُ والنصبُ والخفضُ والجزمُ، وهي سبعٌ على المشهور:

أحدُها: الواقعة خبراً لمبتدإٍ، في الأصل أو في الحال، وموضعها إمّا رفعٌ أو نصبٌ.

فموضعها رفع في بابَي المبتدإ و«إنَّ» المشددة. فالأول نحو: «زيدٌ قام أبوه»، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع خبر «زيد»، والثاني نحو: إنَّ زيداً أبوه قائم»، فجملة (أبوه قائم) في موضع رفع خبر «إنَّ». والفرق بين البابين من وجوه:

أحدها: أنّ العامل في الخبر على الأول المبتدأ، وعلى الثاني «إنَّ».

ثانيها: أنّ الخبر في الأول محكم وفي الثاني منسوخ.

ثالثها: أنّ الخبر في الأول يُلقَى إلى خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، وفي الثاني يُلقى إلى الشاكِّ أو المُنكِر في أول درجاته.

وموضعها نصب في بابَي «كانَ» و«كادَ». فالأول نحو: ﴿كانوا يَظْلِمون﴾، فجملة ﴿يظلمون﴾ من الفعل والفاعل في موضع نصب خبرٍ لِـكان.

والثاني نحو: ﴿وما كادوا يَفعلُونَ﴾، فجملة ﴿يفعلون﴾ في موضع نصب خبرٍ لِـكاد. والفرق بين البابين من وجوه:

الأول: أنّ جملة خبر كان قد تكون جملةً اسميةً أو فعليةً، وجملة خبر كاد لا تكون إلاّ فعليةً فعلُها مضارع.

الثاني: أنّ خبر كان لا يجوز اقترانه بـ «أنْ» المصدرية، ويجوز في خبر كاد.

الثالث: أنّ خبر كان مختلَفٌ في نصبه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّه خبرٌ مُشبَّهٌ بالمفعول عند البصريين.

والثاني أنّه مشبَّهٌ بالحالِ عند الفرّاء.

والثالث أنّه حالٌ عند بقية الكوفيين.

بخلاف خبر كاد؛ فإنَّه منصوبٌ بها بلا خلاف.

الجملة الثانية والثالثة: الواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً به، ومحلُّهما النصب.

فالحالية نحو قوله تعالى: ﴿وجاؤوا أباهم عِشاءً يَبكُونَ﴾، فجملة ﴿يبكون﴾ من الفعل والفاعل في محلّ نصبٍ على الحال من الواو، و﴿عِشاءً﴾ منصوب على الظرفية. وقولِه عليه الصلاة والسلام: ﴿أقربُ ما يكونُ العبدُ مِنْ ربِّهِ وهو ساجدٌ﴾، فجملة ﴿وهو ساجد﴾ من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ﴿العبدُ﴾.

والجملة المفعولية تقع في أربعة مواضع:

الأول: أنْ تقع محكية بالقول، نحو: ﴿قال إنّي عبدُ اللهِ﴾، فجملة ﴿إني عبد الله﴾، في موضع نصب على المفعولية محكيةً بـ﴿قال﴾، والدليل على أنَّها محكيةٌ بـ﴿قالَ﴾ كسْرُ «إنّ» بعد دخول «قال».

والثاني: أن تقع تالية للمفعول الأول في باب «ظنَّ»، نحو: «ظننتُ زيداً يقرأ»، فجملة (يقرأ) من الفعل وفاعله المستتر فيه، في موضع نصب على أنَّها المفعول الثاني لـ «ظن».

والثالث: أن تقع تاليةً للمفعول الثاني في باب «أعْلَمُ»، نحو: «أعلمتُ زيداً عمراً أبوه قائمٌ»، فجملة (أبوه قائمٌ) في موضع نصب على أنَّها المفعول الثالث. وإنما لم تقع تاليةً للمفعول في باب «أعْلَمَ» لأنّ مفعولَهُ الثاني مبتدأ في الأصل، والمبتدأ لا يكون جملة.

والرابع: أن تقعَ مُعَلَّقاً عنها العاملُ، والتعليق إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام، سواء كان العامل من بابِ «عَلِمَ» أم من غيره؛ فالأول نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾، فـ ﴿أيُّ الحزبين﴾ مبتدأ ومضاف إليه، و﴿أحصى﴾ خبره، وهو فعلٌ ماضٍ، لا اسمُ تفضيلٍ من الإحصاء، على الأصحِّ، وجملة المبتدإ وخبره في موضع نصب، سادةً مسدَّ مفعولي «نعلم»، والثاني: ﴿فلينظرْ أيُّها أزكى طعاماً﴾، فأيُّها مبتدأ ومضاف

إليه، و﴿أزكى﴾ خبره، و﴿طعاماً﴾ تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سادةً مسدَّ مفعول «ينظر» المقيد بالجارِّ.

قال المصنف في المغني: لأنّه يُقال: «نظرت فيه»، ولكنَّه هنا عُلِّقَ بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهو من حيث المعنى طالبٌ له على معنى ذلك الحرف، وزعمَ ابنُ عصفور أنَّه لا يُعلَّقُ فعلٌ غيرُ «عَلِمَ» و«ظنّ» حتّى يُضَمَّنَ معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملةُ سادةً مسدَّ مفعولين. انتهى.

والنظر: الفكر في حال المنظور فيه.

والرابعة من الجمل التي لها محلٌّ: الجملة المضافُ إليها، ومَحَلُّها الجرُّ، فعلية كانت أو اسمية.

فالأُولى نحو قوله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفعُ الصادقين صِدقُهمْ﴾، فجملةُ ﴿ينفع الصادقين صدقهم﴾ في محل جرّ بإضافة ﴿يومُ﴾ إليها.

والثانية نحو قوله تعالى: ﴿يومَ هم بارزون﴾، فجملة ﴿هم بارزون﴾ مِنَ المبتدأ والخبر في محل جرٍّ بإضافة ﴿يومَ﴾ إليها، والدليل على أن ﴿يوم﴾ فيهما مضافٌ، عدمُ تنوينه.

وكذا كلّ جملة بعد «إذْ» الدالّة على الماضي، أو «إذا» الدالة على المستقبل، أو «حيثُ» الدالة على المكان، أو «لَمّا» الوجودية الدالة على وجود شيء لوجود غيره، عند من قال باسميَّتها، وهو أبو بكر بن السراج، وتبعَهُ أبو علي الفارسي، وتبعهما أبو الفتح ابن جِـنّي، وتبعهم جماعةٌ زعموا أنَّها ظرفٌ بمعنى «حينَ»، وقال ابن مالك: بمعنى «إذْ»، واستحسنه المصنف

في المغني. أو «بينما»، أو «بينا»، بزيادة الميم في الأولى، وحذفِها في الثانية، فهي ـ أي الجملة الواقعة بعد هذه المذكورات كلِّها ـ في موضع خفضٍ بإضافتهنّ ـ أي إضافةِ هذه المذكورات ـ إليها.

مثال «إذْ» قوله تعالى: ﴿واذكروا إذْ أنتم قليلٌ﴾، و﴿إذْ كنتُم قليلاً﴾، فتُضاف للجملتين كما مثلنا.

ومثال «إذا» ـ وتختص بالفعلية على الأصحِّ ـ قوله تعالى: ﴿إذا جاءَ نصرُ اللهِ﴾.

ومثال «حيث»: «جلستُ حيثُ جلسَ زيدٌ» و«حيثُ زيدٌ جالسٌ»، فتضاف للجملتين كما مثلنا، وإضافتها إلى الفعلية أكثر.

ومثال «لَمّا» قولك: «لمّا جاء زيد جاء عمرو»، وتختصّ بالفعل الماضي.

ومثال «بينما» أو «بينا» قولك: «بينما ـ أو بينا ـ زيدٌ قائمٌ، أو يقوم

زيدٌ». والصحيح أنّ «ما» كافّة لـ «بينَ» عن الإضافة، فلا محلَّ للجملةِ بعدَها من الإعراب. وأصلُ «بينا»: «بينما»، فحذفت الميم.

والجملةُ الخامسةُ: الواقعة جواباً لشرط جازم، وهو «إنْ» الشرطيةُ وأخواتُها، ومحلها الجزم إذا كانت الجملة الجوابية مقرونةً بالفاء، سواءٌ أكانت اسميةً أم فعليةً، خبريةً أم إنشائيةً، أو كانت مقرونةً بـ «إذا» الفُجائيّة، ولا تكون إلاّ اسميةً، والأداةُ «إنْ» خاصةً.

فالأولى: المقرونةُ بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿مَن يُضلِلِ اللهُ فلا هاديَ لَهُ ويَذَرُهُمْ﴾، فجملة (لا هادي له) من «لا» واسمها وخبرها في محلِّ جزم؛ لوقوعها جواباً لشرطٍ جازم، وهو «مَنْ»؛ ولهذا ـ أي ولأجل أنّها في محل جزم ـ قُرِىء بجزم ﴿ويذرْهم﴾ بالياء عطفاً على محلّ الجملةِ، فـ «يذرْهم» مجزومٌ في قراءة حمزة والكِسائي، معطوف

على محل جملة ﴿فلا هادي له﴾.

والثانية: المقرونه بإذا الفجائية، نحو قوله تعالى: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾، فجملة ﴿هم يقنطون﴾ في محل جزم لوقوعها جواباً لشرط جازم، وهو «إن». والفجأة: البغته.

وتقييد الشرط بالجازم احترازاً عن الشرط غير الجازم، كـ: «إذا» و«لو» و«لولا».

فأمّا إذا كانت جملة الجواب فعلها ماض خالٍ عن الفاء، نحو: «إن قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو»، فمحل الجزم في الجواب محكوم به للفعل وحده، وهو «قام»، لا للجملة بأسرها، وهو «قام» وفاعله، وكذا ـ أي وكالقول في فعل الجواب ـ القول في فعل الشرط إنّ الجزم محكوم به للفعل وحده، لا للجملة بأسرها؛ لأنّ أداة الشرط إنّما تعمل في شيئين لفظاً أو محلاً، فلمّا عَمِلَتْ في محلِّ الفعلين لم يبقَ لها تَسَلُّطٌ على محل الجملة بأسرها؛ ولهذا تقول إذا عطفتَ عليه ـ أي

على فعل الشرط الماضي ـ فعلاً مضارعاً، وتأخَّر عنها معمولٌ، وأعملتَ الفعلَ الأولَ ـ وهو الماضي ـ في المتنازَع فيه، نحو: «إنْ قامَ ويقعدْ أخواك قام عمرو»، فتجزم المضارع المعطوف على الماضي قبل أن تكمل الجملة بفاعلها، وهو «أخواك»، فلولا أنَّ الجزمَ محكوم به للفعل وحده، للزِمَ العطفُ على الجملة قبل إتمامها، وهو ممتنع.

ـ تنبيه ـ

وهو لغةً الإيقاظ؛ يقال نبَّهتُ تنبيهاً، أي أيقظتُ إيقاظاً. واصطلاحاً: عنوان البحث الآتي، بحيث يُعلم من البحث السابق إجمالاً.

إذا قلت: «إن قام زيد أقوم» بالرفع، ما محل «أقوم»؟ فالجواب عن هذا السؤال مختلَفٌ فيه:

قيل: إنّ «أقوم» ليس هو الجواب، وإنما هو دليل الجواب، وهو مؤخر من تقديم، والجواب محذوف، والأصل: «أقوم إن قام زيد أقم»، وهو مذهب سيبويه.

وقيل: هو ـ أي «أقوم» ـ نفس الجواب على إضمار الفاء والمبتدأ، والتقدير: «فأنا أقوم»، وهو مذهب الكوفيين.

وقيل: «أقوم» هو الجواب، وليس على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، وإنّما لم يُجزَم لفظُهُ؛ لأنّ الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضياً مع قربه، فلا تعملُ في الجواب مع بُعْدِه.

فعلى القول الأول ـ وهو أنَّه دليل الجواب ـ لا محل له؛ لأنَّه مُستأنَف، ولفظه مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم.

وعلى القول الثاني ـ وهو أن يكون على إضمار الفاء ـ محلُّهُ مع المبتدأ الجزمُ، ويظهر أثرُ ذلك الاختلاف في التابع.

فتقول على الأول: «إنْ قامَ زيدٌ أقومُ ويقعدُ أخواك» بالرفع، وعلى الثاني: «ويقعدْ أخواك» بالجزم.

الجملة السادسة: التابعة لمفرد، كالجملة المنعوت بها، ومحلُّها بحسب منعوتها، فإن كان منعوتُها مرفوعاً فهي في موضع رفع، كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أن يأتيَ يومٌ لا بَيْعٌ فيه﴾، فجملة ﴿لا بَيعٌ فيه﴾ من اسم «لا» وخبرها في محلّ رفع على أنَّها نعت لـ «يوم»، وإن كان منعوتها منصوباً فهي في موضع نصب، كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿واتّقوا يوماً تُرجَعون فيه إلى الله﴾، فجملةُ ﴿تُرجَعون﴾ في موضعِ نصبٍ على أنَّها نعت لـ «يوماً»، وإن كان منعوتها مجروراً فهي في موضع جرٍّ، كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿ليومٍ لا ريبَ فيه﴾، فجملة ﴿لا ريب فيه﴾ في موضع جرٍّ؛ لأنَّها نعت لـ «يومٍ».

والجملة السابعة: الجملةُ التابعة لجملةٍ لَها مَحَلٌّ من الإعراب، وذلك في بابي النسق، والبدل.

فالأول نحو: «زيدٌ قامَ أبوه وقعدَ أخوه»، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع؛ لأنَّها خبر المبتدأ، وكذا جملة (قعدَ أخوه) في موضع رفع أيضاً؛ لأنَّها معطوفة عليها، أي على جملة (قام أبوه) التي هي خبر عن زيد.

ولو قدَّرتَ العطفَ لجملةِ (قعد أخوه) على مجموع الجملة الاسمية التي هي (زيد قام أبوه) لم يكن للمعطوفة ـ وهي (قعد أخوه) ـ محلٌّ، لأنَّها معطوفة على جملة مستأنفة، ولو قدَّرتَ الواو في (وقعد) واوَ الحال، لا واوَ العطف، ولا واوَ الاستئناف، كانتِ الجملةُ الداخلةُ عليها واوُ الحالِ في موضعِ نصبٍ على الحال من (أبوه)، وكانت (قد) فيها مضمَرةً لتُقرِّبُ الماضي من الحال، ويكون تقدير الكلام: «زيدٌ قامَ أبوه، والحال أنَّه قعد أخوه».

وإذا قلتَ: «قال زيدٌ عبدُ الله منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ»، فليس من هذا الباب الذي هو من عطف جملة على جملة لها محلٌّ، حتّى تكون جملة (عمرو مقيم) محلها نصب بالعطف على جملة (عبد الله منطلقٌ) المحكيةِ بالقول، بل الذي محلُّه النصبُ على المفعولية بـ «قال» مجموع الجملتين: المعطوفة والمعطوف عليها؛ لأنَّ المجموع المركَّب من الجملتين المذكورتين هو المَقُولَ للقول، فكلٌّ منهما ـ أي من الجملتين المتعاطفتين ـ جزء المقول المركب من الجملتين، لا أنّه ـ على

انفراده ـ مقولٌ حتّى يكونَ أحدُهما معطوفاً على الآخر.

والثاني: البدل، نحو قوله:

– أقولُ لهُ ارحلْ لا تُقيمَنَّ عندَنا *** ....

فجملة (لا تقيمنّ) في موضع نصب على البدلية من (ارحل).

وشرطه أن تكون الجملة الثانية أوفَى بتأدية المعنى المراد منَ الأُولى، كما هنا؛ فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهة لإقامته، أَوفى؛ لأنَّها تدلُّ عليه بالمطابقة، والأُولى تدل عليه بالالتزام.

المسألة الثالثة

من المسائل الأربع من الباب الأول

في بيان الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب

وهي أيضاً ـ مصدر «آضَ» بالمد إذا عادَ ـ سبع:

إحداها: الجملة الابتدائية، أي الواقعة في ابتداء الكلام، اسميةً كانت أو فعليةً، وتُسمّى المستأنفة أيضاً، وهي نوعان، أحدُهما: المفتتح بها الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿إنّا أعطيْناكَ الكوثَرَ﴾. والثاني: المنقطعة عمّا قبلَها، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ العِـزَّةَ للهِ جَميعـاً﴾ الواقعـةِ بعـدَ: ﴿ولا يَحزُنْـكَ

قولُهُمْ﴾، فجملةُ ﴿إنَّ العزَّةَ للهِ جميعاً﴾ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وليستْ محكيةً بالقول حتّى يكون لها محلٌّ، وإنما المَحكيُّ بالقول محذوف، تقديره: إنَّه مجنون، أو شاعر، أو نحو ذلك..

وإنما لم تُجعَلْ مَحكيَّةً بالقول لفساد المعنى، إذ لو قالوا: «إنَّ العزةَ للهِ جميعاً» لم يحزنْهُ، فينبغي للقارىء أن يقفَ على قولهم، ويبتــدىء: ﴿إنّ العزةَ لله جميعاً﴾، فإن وَصلَ وقَصدَ بذلك تحريفَ المعنى أثــمَ.

ونحو: ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إلى المَلإِ الأعلى﴾، الواقعةِ بعدَ: ﴿وحفظاً من كُلِّ شيطانٍ مارد﴾، أي خارج عن الطاعة، فجملة ﴿لا يَسَّمَّعون﴾ لا مَحَــلَّ لها، لأنَّها مستأنفةٌ استئنافاً نحوياً، لا استئنافاً بيانياً، وهو ما كانَ جواباً لسؤالٍ مُقدَّرٍ؛ لأنَّه لو قيل: لأيِّ شيءٍ تُحْفَظُ من الشيطان؟ فأجيــب: بــأنَّهم لا يَسَّمَّعون، لم يستقم المعنى، فتعيّن أن يكون كلاماً منقطعاً عمّا قبلَه، وليست جملةُ ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ صفة ثانية للنكرة، وهي ﴿شَــيطان﴾، ولا حــالاً منها، أي من النكرة، مُقدرةً في المستقبل لوصفها ـ أي النكرة ـ بــ «مارد»، وهو العلَّةُ لتسويغ مجيء الحال من النكرة. وسيأتي: إنّ الجملة المفردة الواقعة بعد نكرة موصوفة تحتمل الوصفية والحالية، وإنّما امتنع الوصف والحال هنا لفساد المعنى؛ أمّا

على تقديرِ الصفة، فلأنّه لا معنى للحفظ من شيطانٍ لا يَسمع، وأمّا على تقدير الحال المقدرة، فلأنّ الذي يُقدِّر له معنى الحال هو صاحبها، والشياطين لا يُقدِّرونَ عدم السماع، ولا يريدونه. قاله المصنف في المغني.

وتقول في استئناف الجملتين بالاصطلاحين: «ما لَقيتُهُ مُذْ يومان»، فهذا التركيب كلامٌ تضمَّنَ جملتين مستأنفتين، إحداهما: جملة فعلية مُقدَّمــة، وهي (ما لقيتُهُ)، وهي مُستأنفةٌ استئنافاً نحوياً. والثانية جملة اسمية مؤخَّرة، وهي (مذ يومان) وهي مستأنفة استئنافاً بيانياً؛ لأنَّها في التقدير جواب سؤال مقدَّر ناشىءٍ عن الجملة المتقدمة، فكأنك لمّا قلتَ: «ما لقيتُه»، قيلَ لك ـ على رأي مَن يجعل «مُذ» مبتدأً: «ما أمدُ ذلك؟» فقلتَ مجيبا له: «أمدُهُ يومان».

وعلى رأي من يجعلُها خبراً مقدَّماً، فتقديرُ السؤال: «ما بينَكَ وبينَ لقائه؟»، فجوابه: «بيني وبينَهُ يومان».

والأول قول المُبَرِّد وابنِ السَّراجِ والفارسيِّ، والثاني قولُ الأخفشِ والزَّجّاج، ونُسِبَ إلى سيبويه.

وأمّا على القول بأن «يومان» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: «ما لقيتُهُ مُذ مضى يومان»، أو إنّ «يومان» خبرٌ لمبتدإٍ مَحذوفٍ، والتقدير: «مــا لقيتُهُ مِنَ الزمان الذي هو يومان»، فلا يتمَشّى؛ لأنّ الكلام عليهما جملة واحدة . وهذان القولان لطائفتين من الكوفيين.

ومثلهما ـ أي مثل جملتَيْ: (ما لقيتُه مذ يومان) في كونهما كلاماً متضمنّاً جملتين مستأنفتين بالاصطلاحين ــ: «قامَ القومُ خلا زيداً، وقامَ القــومُ حاشا عَمْراً، وقام القوم عدا بكراً ـ فكلٌ من هذه الأمثلة الثلاثة كلامٌ تضمَّن جملتين مستأنفتين، إحداهما: المشتملة على المستثنى منه، وهي مــستأنفة استئنافاً نحويّاً.

والثانية: المشتملةُ على المستثنى، وهي مستأنفةٌ استئنافاً بيانياً؛ لأنّها في التقديرِ جوابُ سؤالٍ مقدَّر، فكأنَّك لمّا قلت: «قام القوم»، قيل لك: «هل دخل زيد فيهم؟»، فقلت: «خلا زيداً»، وكذا الباقي، إلاّ أنَّهما ـ أي جملة المستثنى منه وجملة المستثنى في الأمثلة الثلاثة ـ فعليتان، وهذا إنما يتمــشّى على القول بأنّ جملة المستثنى لا محلَّ لها.

أمّا على القول بأنَّها في موضع نصب على الحال، فلا، ومن مُثُلِها ـ بضم المثلثة، جمع مثال ـ أي: أمثلة الجملة المستأنفة الواقعة بعــدَ «حتّــى» الابتدائية ــ قوله، وهو جرير:

– فما زالت القَتلى تمُجُّ دماءها * * * بدجلةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ـ أي أبيضُ يخالطه حمرة ـ فــ (ماء دجلة) مبتدأٌ ومضافٌ إليه، و(أشكل) خبرُه، وجملةُ المبتدإ وخبره مستأنفة. هذا مذهب الجمهور.

ونُقل عن أبي إسحق الزَّجّاج وأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، أنّ الجملة الواقعة بعد «حتّى» الابتدائية ـ وهي التي تُبْتَدَأُ

– 50 –

بعدها الجملة، أي تستأنف في موضع جرٍّ بـ «حتّى»، وخالفهما الجمهور، فقالوا: هذه ليست حرف جرٍّ؛ بدليلين:

أحدهما: أنَّها لو كانت حرفَ جرّ، لقيل: «حتّى ماءِ» بالجرّ، والرواية بالرفع على الابتداء والخبر، والعُدولُ إلى العمل في محلّ الجملة نوعٌ من التعليق وهو غيرُ مناسب؛ لأنّ حرفَ الجرّ لا يتعلّق ـ بفتح اللام ـ عن العمل بدخولها على الجمل، وإنّما تدخلُ على المفردات أو ما في تأويلها.

الثاني: إنّ «حتّى» ليستْ حرف جرّ؛ لوجوب كسرة همزة «إنّ» بعدها، في نحو قولك: «مرضَ زيدٌ حتّى إنَّهم لا يَرجُونه»، بكسر «إنّ»، ولو كانتْ حرفَ جرّ لَفُتحَتْ الهمزةُ وفاءً بالقاعدة، وهي أنّه إذا دخل الحرف الجارّ على «إنّ» فُتحَتْ همزتُها، نحو قوله تعالى: ﴿ذلك بأنَّ اللهَ هُوَ الحقُّ﴾، فلمّا لم تُفتَح الهمزةُ، علِمْنا أنّها ليست جارّةً.

وفي كل من هذين الدليلين نظرٌ:

أمّا الأول؛ فلأنّهما لا يُسميان ذلك تعليقاً، وإنّما يقولان: الجملة بعدَ «حتّى» في محل جرّ على معنى أنّ تلك الجملة في تأويل مفردٍ مجرورٍ بها، لا على معنى أنّ تلك الجملةَ باقيةٌ على جُمْلِيَّتِها، غيرُ مُؤوَّلةٍ بالمفرد، لا يقال: حقيقةُ التَّعليق أنْ يَمْنَعَ مِنَ العملِ لفظاً ما له

– 51 –

صدرُ الكلام، وهو مفقود هنا، لأنّا نقولُ ذلك في أفعال القلوب، وأمّا تعليق حروف الجرّ، فبأنْ تدخلَ على غير مفرد، أو ما في تأويله، أو تدخل على مفرد ولا تعملُ فيه.

وأمّا الثاني؛ فلأنَّ مُدَّعاهما في أنَّها عاملةٌ في المحلّ لا في اللفظ؛ ولذلك لم تُفتح همزة إنّ بعدَها.

الجملة الثانية ممّا لا محل له: الواقعةُ صلةً لاسم موصول، نحو (قامَ أبوه) من قولك: «جاءَ الّذي قامَ أبوه»، فجملة (قام أبوه) لا محل لها؛ لأنّها صلةُ الموصول، والموصولُ وحدَهُ له محلٌّ بحسب ما يقتضيه العامل؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول، نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شِيعَةٍ أيُّهمْ أشَدُّ﴾، في قراءة النصب، ونحو: ﴿ربَّنَا أرِنا اللّذَينِ أضَلانّا﴾.

وذهبَ أبو البقاءِ إلى أنّ المَحَلَّ للموصول وصلته معاً، كما أنَّ المحلَّ للموصول الحرفيِّ مع صلته، وفَرْقُ الأوّلِ بأنَّ الاسمَ يَستقلُّ بالعامل، والحرفَ لا يستقلُّ.

– 52 –

أو الواقعةُ صلةً لحرف مُؤوَّل مع صلته بمصدر، نحو: «عجبتُ ممّا قُمْتَ»، أي: منْ قيامِكَ، فـ «ما» موصولٌ حرفيٌّ على الأصحِّ، و«قمتَ» صِلَتُهُ، والموصول وصِلَتُهُ في موضع جرٍّ بـ «من»، وأمّا الصِّلَة، وهي (قمتَ) وحدَها، فلا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنّها صلة موصول، وكذا الموصول الحرفيّ، لا محلَّ له؛ لانتفاء الإعراب في الحرف.

الجملة الثالثة: المعترضة بين شيئين متلازمين، وهي إمّا للتسديد ـ بالسين ـ أي: التقوية، أوالتبيين، وهو الإيضاح.

ولا يُعترَض بها إلا بينَ الأجزاءِ المنفصل بعضُها من بعض، المُقتَضي كلٌّ منهما الآخرَ؛ فتقع بينَ الفعل وفاعله، كقوله:

– وقدْ أدْرَكَتْني والحوادثُ جَمَّةٌ * * أسنَّةُ قومٍ لا ضعافٌ ولا عُزْلُ

أو مفعولِه، كقوله:

– وبُدِّلَتْ والدَّهْرُ ذو تَبَدُّلِ * * هيفاً دُبُوراً بالصَّبا والشَّمْأَلِ

وبينَ المبتدَإ والخبر، كقوله:

– وفيْهِنَّ والأيامُ يعثُرْنَ بالفتى * * نَوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونَوائِحُ

– 53 –

أو ما هُما أصلُهُ، كقوله:

– إنَّ سُلَيْمى واللهُ يَكْلَؤُها * * ضَنَّتْ بشيءٍ ما كانَ يَرْزَؤُها

وبينَ الشرط وجوابه، نحوَ قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تَفعلُوا ولنْ تَفْعَلُوا فاتَّقُوا النارَ﴾.

وبينَ الموصولِ وصِلَتِه كقوله:

– ذاكَ الّذي وأبيكَ يَعرِفُ مالكاً * * * ....

وبينَ أجزاءِ الصِّلَة، نحو: «جاءَ الّذي جودُهُ ـ والكرمُ زَيْنٌ ـ مَبْذُولٌ».

وبينَ المجرورِ وجارِّه، اسماً كانَ، نحو: «هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ»، أو حرفاً، نحو: «اشتريتُهُ بـــ – واللهِ – ألفِ درهَمٍ».

وبينَ الحرفِ وتوكيده، نحو:

– لَيْتَ وهلْ ينفعُ شَيئاً لَيْتُ * * * ليتَ شباباً بُوعَ فاشترَيْتُ

وبين «قـــدْ» والفعل، نحو:

– أخالدُ قـدْ ـ واللهِ ـ أوطأْتَ عَشْوَةً * * * ....

وبينَ الحرفِ ومَنــفيِّه، كقوله:

– فلا وأبي دهماءَ زالتْ عزيزَةً * * * ....

وبين القسم وجوابِه، والموصوفِ وصفتِه، ويجمعهما نحو قوله تعالى: ﴿فلا أُقْسِمُ بمواقعِ النُّجُومِ﴾.. الآية، وهي: ﴿وإنّهُ لَقَسَمٌ لـــو تَعْلَمُـــونَ عَظِيمٌ﴾، وفي الآيةِ اعتراضٌ في ضِمْنِ اعتراضٍ؛ وذلك لأنّ قوله تعالى: ﴿إنّه لَقرآنٌ كريمٌ﴾ جوابُ القَسَم، وهو قوله تعالى: ﴿فــلا أقـسمُ بمواقــعِ النجومِ﴾ وما بينَهما، أي بينَ (لا أقسم) وجوابِه، والذي بينهما هو: ﴿وإنّهُ لَقَسَمٌ لو تَعلَمُون عظيمٌ﴾ اعتراضٌ لا محلَّ له من الإعراب، وفي أثناءِ هذا الاعتراضِ الذي هو: ﴿وإنَّه لقسم لو تعلمون عظيم﴾ اعتراضٌ آخرُ، وهو قوله تعالى: ﴿لو تعلمون﴾؛ فإنّه مُعترِضٌ بين الموصوف وصفتِه، وهما ﴿لقسم﴾ و﴿عظيم﴾، على طريقِ اللفِّ والنَّشْــرِ، على الترتيب، والاعتراض في هذه الآية بجملة واحدة، في ضمنِها جملةٌ.

ويجوزُ الاعتراض بأكثرَ مِن جملةٍ، خلافاً لأبي علي الفارسي في منعه من ذلك، ومنَ الاعتراض بأكثرَ من جملة، قولُه تعالى: ﴿قالـــتْ رَبِّ إنّـــي وضعتُها أُنثى واللهُ أعلَمُ بما وضعَتْ وليسَ الذَّكرُ كالأُنثى وإنّي سَمَّيْتُها مَريَم﴾، فالجملة الاسمية، وهي ﴿واللهُ أعلم بما وضـــعتْ﴾ بإســكان التـــاءِ، والفعليةُ، وهي: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾ معترضتان بين الجملتين المصدَّرتين بـــ «إنّي»، وليس منه ـ أي من الاعتراض بأكثرَ من جملة ـ هذه الآيةُ، وهي: ﴿فلا أقسم بمواقعِ النجوم﴾.. إلى آخره من سورة الواقعة، خلافاً للزمخشري؛ ذكره في تفسير سورة (آل عمران) في قوله تعالى: ﴿قالت رَبِّ إنّي وضعتُها أنثى﴾.. إلى قوله: ﴿وإنّي سميتُها مريم﴾، فقال: فإنْ قلتَ: عَلامَ عَطَفَ قولَه: ﴿وإني سميتها مريم﴾؟ قلتُ: هذه معطوفة على قولـــه: ﴿إني وضعتها أنثى﴾ وما بينهما جملتان معترضتان كقوله: ﴿وإنَّه لقسم لو تعلمون عظيم﴾. انتهى.

ووجْهُ الردِّ عليه: أنَّ الذي في آية (آل عمران) اعتراضان، لا اعتراضٌ واحدٌ بجملتين. ويُدفَعُ بأنَّ الزمخشريَّ إنما قصد تشبيه الآية بالآية فـــي عدد الجمل المعترَضِ بها، لا في عددِ الاعتراض، بدليل قوله في تفسير سورة الواقعة ﴿وإنّه لَقَسَمٌ لو تعلمون عظيمٌ﴾: اعتراضٌ بينَ القسم وجوابه، وقولُهُ: ﴿لو تعلمون﴾ اعتراضٌ بين الموصوف والصفة. انتهى.

الجملة الرابعة: التفسيريةُ، وتُسمَّى المُفسِّرَة، والمُفسِّرةُ التي لا محلَّ لها، هي الكاشفةُ لحَقيقةِ ما تليه، منْ مفرد، أومركب، وليستْ عُمْدَةً.

فخرجَ بقوله: «لحقيقة ما تليه» صلةُ الموصول؛ فإنَّها، وإنْ كانت كاشفةً ومُوضِّحَةً للموصول، لكنّها لا تُوضِّحُ حقيقتَه، بل تُشيرُ إليها بحالٍ مِـــن أحوالِها. وخرج بقوله: «وليست عمدةً» الجملة المخبَر بها عن ضمير الشأن كما سيأتي.

ولو قالَ: «وهي الفَضْلةُ» كما قال في المُغني، كان أولى؛ لأن الفصولَ العَدَميَّةَ مهجورةٌ في الحدود. ثم مثَّل بأربعةِ أمثلة:

الأول: ما يحتمل التفسير والبدلَ، نحو: ﴿هل هذا إلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وأسَرُّوا النَّجوى الّذين ظَلَمُوا هل هذا إلا بشرٌ مِثْلُكم﴾، فجملة الاستفهام الصوري، وهي: ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ مفسِّرة للنجوى، فلا محل لها.

والنجوى: اسم للتناجي الخفيِّ، و«هل» هنا للنفي بمعنى «ما»؛ ولذلك دخلتْ إلاّ بعدها.

وقيل إنّ جملة الاستفهام الصوري بَدَلٌ منها، أي من النجوى، فيكون محلها نصباً بناءً على أن ما فيه معنى القول يعملُ في الجمل، وهو رأي الكوفيين، وهو إبدالُ جملةٍ من مُفرد، نحو: «عرفتُ زيداً أبو مَنْ هُوَ».

والثاني: ما يحتمل التفسيرَ والحالَ، نحو قوله تعالى: ﴿مَسَّتْهُمُ البَأْساءُ والضَّرّاءُ﴾؛ فإنّه تفسير لـ﴿مَثَلُ الّذين خلَوا مِن قبلِكُمْ﴾، فلا محلَّ له.

وقيلَ: ﴿مستهم البأساء والضراء﴾ حالٌ من ﴿الذين خلَوا﴾ على تقدير «قد». قاله أبو البقاء.

قال في المغني: «والحالُ لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا». وتَعَقَّبَهُ بعضُ المُتأخرين بأنّ ﴿مَثَلُ﴾ صفةٌ، فيصحّ عملُه في الحال، فيجوز مجيء الحال مِمّا أُضيفَ هو إليه. وفيه نَظَرٌ؛ لأنّ المرادَ بالعمل عملُ الأفعال، والمضاف إليه ﴿مَثَلُ﴾ ليس فاعلاً ولا مفعولاً، فلا يصحُّ أنْ يَعْمَلَ في الحال.

والثالث: نحو قوله تعالى: ﴿كمَثَلِ آدمَ خَلَقَهُ مِن تُرابٍ﴾.. الآيةَ، بعدَ قوله: ﴿إنَّ مَثَلَ عيسى عندَ اللهِ﴾، فجملة ﴿خلقه من تراب﴾ تفسيرٌ لـ﴿مَثَلِ﴾، فلا محلّ لها.

والرابع: ما يحتمل التفسير والاستئناف، نحو قوله تعالى: ﴿تُؤمنون باللهِ ورَسولِهِ﴾ بعدَ قولِه تعالى: ﴿هل أدلُّكم على تجارةٍ تُنجيكُمْ مِن عذابٍ أليمٍ﴾، فجملة ﴿تؤمنون﴾ وما عُطِف عليها مفسِّرة للتجارة، فلا محل لها. وقيل: هي مستأنفةٌ استئنافاً بيانيّاً، كأنّهم قالوا: كيف نفعلُ؟ فقال لهم: ﴿تؤمنون﴾ وهو خبر، ومعناه الطلب، والمعنى: «آمنوا»؛ بدليل

قراءة ابن مسعود: ﴿آمنوا باللهِ ورسولِه﴾، ومجيء ﴿يغفرْ﴾ بالجزم في جوابه؛ على حدِّ قولهم: «اتّقى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليهِ»، أي: «لِيَتَّقِ ولْيَفْعَلْ يُثَبْ».

وعلى الأول ـ وهو أن يكون ﴿تؤمنون﴾ تفسيراً للتجارة ـ هو ـ أي ﴿يغفرْ﴾ بالجزم ـ جوابُ الاستفهام، وهو: ﴿هل أدلُّكم﴾. واسْتَشْكَلَهُ الزّجّاج، فقال: الجواب مُسَبَّبٌ عن الطلب، وغفران الذنوب لا يَتَسَبَّبُ عن نفس الدّلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

وأشارَ المُصنِّفُ إلى جوابه بقوله: «وصَحَّ ذلك الجزم في جواب الاستفهام، على إقامة سبب السبب، وهو الدلالة على التجارة، مقامَ المُسَبَّب، وهو الامتثال.

قال المصنف: وخرجَ بقولي في تعريف الجملة التفسيرية التي لا محل لها: «وليست عمدةً» الجملةُ المخبَر بها عن ضميرِ

الشّأن، نحو: «هو زيدٌ قائم» و«هي هندُ قائمةٌ»؛ فإنّها ـ أي الجملة المخبَر بها عن ضمير الشأن ـ مفسِّرة له، ولها محلٌّ من الإعراب بالاتفاق، وإنما أجمعوا على أن لها محلاً، لأنّها خبر، والخبر عمدة في الكلام كالمبتدأ، والعمدة لا يصحّ الاستغناء عنها، فوجب أن يكون لها محل، وهي من حيث كونها خبراً حالَّةٌ مَحَلَّ المفرد؛ لأنَّ الأصل في الخبر الإفراد، لا من حيث كونها خبراً عن ضمير الشأن؛ لأن ضمير الشأن لا يُخبَر عنه بمفرد، وكون الجملة الفَضلة المفسِّرة لا محلَّ لها من الإعراب، هو المشهور، سواءٌ أكان ما تفسِّره له محل أم لا.

وقال أبو علي الشَّلَوبين ـ بفتح المعجمة واللاّم ـ: التحقيق أنّ الجملة المفسِّرة تكون بحسب ما تفسِّره، فإن كان ما تفسِّره له محل من الإعراب، فهي لها محل كذلك، وإلاّ يكنْ لما تفسره محلٌ فلا محل لها.

فالثاني ـ وهو الذي لا محل لِما تفسره ـ نحو (ضربتُهُ) من نحو قولك: «زيداً ضربتُهُ»؛ فإنّه مفسِّرٌ لجملةٍ مقدَّرةٍ، والتقدير: «ضربتُ زيداً

ضربتُهُ»، ولا محل للجملة المقدرة التي هي (ضربتُ)؛ لأنَّها مستأنفة، والمستأنفة لا محل لها، فكذلك تفسيرُها لا محل له.

وإنما قدَّم الثاني على الأول لكونه من صور الوفاق.

والأول ـ وهو الّذي لِما تفسِّرهُ محلٌ ـ نحو: (خلقْناه) من قوله تعالى: ﴿إنّا كُلَّ شيءٍ خلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾، بنصب «كُلَّ»، فجملة (خلَقناه) مُفسِّرةٌ للجملة المقدَّرةِ العاملِ فعلُها في ﴿كُلَّ﴾، والتقدير: «إنّا خلقنا كلَّ شيءٍ خلَقناه»، فـ ﴿خلقناه﴾ المذكورة مفسِّرة لـ (خلقنا) المقدَّرة، وتلك الجملة المقدرة في موضع رفع، لأنَّها خبر لـ «إنّ»، فكذلك جملة ﴿خلقناه﴾ المذكورة تكون في موضع رفع؛ لأنَّها بحسب ما تفسره.

ومن ذلك ما مثل به الشلوبين من قوله: «زيدٌ الخبزَ يأكلُهُ»، فـ (يأكله) جملة واقعة في محل رفع؛ لأنَّها مفسِّرة للجملة المحذوفة، وهي (يأكل) العامل فعلُها في «الخبزَ» النصبَ، والمحذوفة في محل رفع على الخبرية لـ «زيد»، والأصل: «زيد يأكل الخبزَ يأكلُه»، فكذلك المذكورة لها محل بحسب ما تفسره، واستدل على ذلك التحقيقِ بعضُهم بقول الشاعر:

– فَمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ يبتْ وهْوَ آمنٌ * * ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مُرَوَّعا

ووجهُ الدَّليل مِنْهُ أنَّ (نُؤْمِنْه) مفسر لـ (نؤمن) قبل (نحن) محذوفاً مجزوماً بـ (مَنْ)، فظهرَ الجزمُ في الفعل المذكور، وهو (نؤمنه) المفسِّر للفعل المحذوف، والأصل: «مَن نؤمنْ نؤمنْهُ»، فلمّا حُذِفَ (نُؤمنْ) برزَ ضميرُه وانفصل.

وفي كُـلٍّ من أمثلة التحقيق نظرٌ؛ لأنَّها تَرجع عندَ التحقيق إلى تفسير المفرد بالمفرد، وهو تفسير الفعل بالفعل، لا الجملة بالجملة، بدليل ظهور الجزم في الفعل المفسِّر؛ لأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمّى في الاصطلاح جملةً تفسيريةً، وإنْ حصل بها التفسير، كما قال المصنف في المغني.

الجملة الخامسة مِمّا لا محلَّ له: الواقعةُ جواباً للقسَم سواءٌ أذُكِرَ فعلُ القَسَم وحرفُه، أم الحرفُ فقط، أم لم يُذكَرا.

فالأول نحو: «أقسمُ باللهِ لأفعَلَنّ». الثاني نحو: ﴿إنّكَ لَمِنَ المُرسَلِين﴾ بعد قوله تعالى: ﴿يس۝والقرآنِ الحكيم﴾. والثالث نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ لكم لَما تَحكُمُونَ﴾ بعدَ قوله تعالى: ﴿أم لَكُم أَيْمانٌ علَينا بالِغَةٌ﴾، والأيمان: جمعُ يَمينٍ، بمعنى القسم. ونحو: ﴿وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ الّذين أوتوا الكتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ للنّاس﴾، لأنّ أخْذَ الميثاقِ بمعنى الاستحلاف.

وقيل: ومن هنا ـ أي من أجل أن الجملة الواقعة جوابَ القسم لا محل لها ـ قال أحمد بن يحيى ـ ولقبه ثعلب: لا يَجوز أن يُقال: «زيد لَيَقُومَنَّ» على أنّ (ليقومن) خبر عن (زيد)؛ لأنّ الجملة المخبَر بها لها محل من الإعراب، وجواب القسم، لا محل له، فتتنافيان.

وردَّ قولَ ثعلبٍ، والرّادُّ له ابنُ مالك؛ قال في شرح التسهيل: «وقد وردَ السَّماع بما منعَه ثعلب من وقوع جملة جواب القسم خبراً»، واستشهدَ بقوله تعالى: ﴿والذين آمنوا وعمِلُوا الصالحاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ فجملةُ ﴿لنبوئنهم﴾ جواب القسم، وهي خبر ﴿الذين﴾.

والجواب عمّا قال ابن مالك: أنَّ التقدير: «والذين آمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لنبوئنهم»، وكذا التقدير فيما أشْبَهَ ذلك من نحو قوله تعالى: ﴿والذينَ جاهَدُوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا﴾، فالخبر في الحقيقة هو مجموع جملة القسم المقدَّرة، وهي (أقسمُ باللهِ) وجملة الجواب المذكورة، وهي ﴿لنبوئنهم﴾ و﴿لنهدينهم﴾، لا مجردُ جملة الجواب فقط، فلا يلزم التّنافي؛ إذْ لا يلزمُ من عدمِ مَحلِّيَّةِ الجزء عدمُ مَحَلِّيَّةِ الكل. هذا تقدير كلامه هنا.

وقال في المغني: مسألة: قالَ ثعلب: «لا تقع جملة القسم خبراً». فقيل في تعليله: لأنّ نحو: «لأفعلَنَّ» لا محل له، فإذا بُنِيَ على مبتدإٍ، فقيل: «زيدٌ لَيفعلنّ»، صار له موضع، وليس بشيءٍ؛ لأنّه إنّما منع وقوع الخبر جملةً قسميةً، لا جملةً هي جواب القسم، ومراده أنَّ القسمَ وجوابَه لا يكونان خبراً، إذْ لا يَنْفَكُّ أحدُهُما عنِ الآخر، وجملة القسَم والجواب يمكن أن يكون لهما محل، كقولك: «قال زيد أُقسِمُ بالله

لأَفْعَلَنَّ»، انتهى.

وفي بعضِ النسخ: «وهي في محل نصب لأنَّها مقول القول»، فلا يستقيم إذن كلام المُعلِّل.

ـــ تنبيه ـــ

يحتمل قول هَمّامِ بنِ غالبٍ الفرزدقِ يخاطب ذئباً عرَض له في سفره:

– تَعَشَّ فإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونُني * * * نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذِئبُ يَصْطَحِبانِ

كونَ جملةِ (لا تخونُني) جواباً لـــ «عاهدْتَني»؛ فإنَّهُ بمنزلة القسم، كقوله وهو الفرزدق أيضاً:

– أرى مُحْرِزاً عاهدتُهُ لَيُوافقَنْ * * * فكانَ كَمَنْ أغرَيْتُهُ بخلاف

فجملة (لَيوافقَنْ) جواب لــ (عاهدته)، فيكون (لا تخونني) جواباً لــ (عاهدتني) فلا محلَّ له من الإعراب؛ لأنّه جواب القسم، ويحتمل كونه

– 66 –

ـ أي كون (لا تخونُني) ـ حالاً منَ الفاعل، وهو تاءُ المخاطب من (عاهدتني)، والتقدير: حالَ كونكَ غيرَ خائنٍ، أو حالاً منَ المفعول، وهو ياءُ المتكلم من (عاهدتني)، والتقدير: حال كوني غير خائن، أو حالاً منهما، أي من الفاعل، وهو التاء الفوقانية، ومن المفعول، وهو الياء التحتانية، والتقدير: حـــالَ كوننا غير خائنَين. وعلى التقادير الثلاثة فيكون في محل نصب، والاحتمال الأول أرجحُ، قال في المغني: والمعنى شاهد لكونها جواباً.

الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها: الواقعة جواباً لشرطٍ غيرِ جازمٍ مُطلقاً، كجواب «إذا» الشرطيةِ نحو: «إذا جاء زيد أكرمتُك»، وجواب «لو» الشرطية، نحو: «لو جاء زيد لأكرمتك»، وجوابِ «لولا» الشرطية، نحو: «لولا زيد لأكرمتك». فجملة (أكرمتُك) في جواب الثلاثة لا محل لها.

أو الواقعةُ جواباً لشرط جازم لم تقترن بالفاء، ولا بـــ «إذا» الفجائية، نحوَ: «إنْ جاءني زيد أكرمتُه» فجملة (أكرمتهُ) وقعَـتْ

– 67 –

جواباً لشرط جازم، ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، فلا محل لها. فإنِ اقترنتْ بأحدهما كانت في محلِّ جزمٍ كما تقدَّمَ.

الجملةُ السابعة: التابعة لما لا موضعَ لَه منَ الإعراب، نحو: «قامَ زيد وقعدَ عمرو»، فجملة (قعد عمرو) لا محل لها لأنَّها معطوفة على جملة (قام زيد)، ولا محل لها لأنَّها مستأنفة، هذا إذا لم تُقَدِّرِ الواوَ الداخلةَ على «قعد» للحال، فإنْ قدَّرتَها للحال كانت «قـــد» مُقدَّرةً، والجملةُ بعدَها محلُّها نصبٌ على الحال من «زيدٌ».

المسألة الرابعة

من المسائل الأربع من الباب الأول

الجملة الخبرية: وهي المحتملة للتصديق والتكذيب مع قطع النظر عن قائلها، التي لم يطلبْها العاملُ لُزوماً، ويصحّ الاســتغناء عنهـــا، بخـــلاف الجملة التي يطلبها العامل لزوماً، كجملة الخبر، والمحكية بالقول، وبخلاف ما لا يصحّ الاستغناء عنها، كجملة الصلة إنْ وقعَتْ بعدَ النكرات المحضة، أي الخالصة ممّا يُقَرِّبُها منَ المَعرِفَة، فصفات، أي فهي صفات، أو وقعت بعد المعارف المحضة، أي الخالصة من شائبة التنكير، فـأحوال، أي فهـــي أحوال، أو وقعت بعد غير المحضة ـ أي التي تكون فيها شائبةُ تعريفٍ من وجهٍ وشائبةُ تنكيرٍ من وجه آخر ـ

– 68 –

منهما ـــ أي من النكرات والمعارف ـــ فمحتملةٌ لهما، أي فهي محتملةٌ للصفاتِ والأحوالِ، وذلك مع وجود المقتضى وانتفـــاء المـــانع، فالمقتـــضى للوصفية تَمَحُّضُ التنكير، والمقتضى للحالية تمحُّض التعريف، والمقتضى لهما عدمُ تمحُّض التنكير والتعريف، والمانع للوصفية الاقتـــران بـــالواو ونحوها، والمانع للحالية الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه، والمانع للوصفية والحالية فساد المعنى، كما تقدَّم في جملة ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾.

مثال الجملة الواقعة بعد النكرة المحضة حال كونها صفة، قولُه تعالى: ﴿حتّى تُنزل علينا كتاباً نَقْرَؤُهُ﴾، فجملة ﴿نقرؤه﴾ من الفعـــل والفاعـــل والمفعول، في موضع نصب، صفةٌ لـــ ﴿كتاباً﴾؛ لأنَّه ـ أي كتاباً ـ نكرةٌ محضة وقد مضت أمثلة ثلاثة من ذلك ـ أي من وقوع الجملـــة صـــفةً للنكـــرة المحضة ـ في المسألة الثانية عند الكلام على الجملة التابعة لمفرد.

ومثال الجملة الواقعة بعد المعرفة المحضة حال كونها حالاً، قوله تعالى: ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ بالرفع، فجملة ﴿تستكثر﴾ من الفعل والفاعل حال من الضمير المستتر في ﴿تَمْنُنْ﴾ المقدَّر ذلك الضمير بــ «أنت»، وهو معرفة محضة؛ لأنّ الضمائرَ كلَّها معارفُ محضةٌ، بل هي

أعرف المعارف.

ومثال الجملة المحتملة للوجهين، الصفة والحال، الواقعة بعد النكرة غير المحضة، نحو قولك: «مررتُ برجلٍ صالحٍ يُصلِّي»، فإنْ شئتَ قــدَّرتَ (يصلي) من الفعل والفاعل صفةً ثانيةً لــ «رجل» لأنَّه نكرة، وقد وُصِفَ أولاً بــ «صالح»، وإن شئتَ قدرتَه ـ أي (يصلي) وفاعله ـ حالاً منه، أي مــن «رجل»؛ لأنَّه قد قَرُبَ من المعرفة باختصاصه بالصفة الأولى، وهي «صالح».

ومثال الجملة المحتملة للوجهين، بالصفة والحال، الجملة الواقعة بعد المعرفة غير المحضة، قوله تعالى: ﴿كمَثَلِ الحمارِ يَحملُ أسفاراً﴾، فــإنّ المُرادَ بالحِمار هنا الجنسُ من حيث هو، لا حمارٌ بعينه، وذو التعريف الجنسيّ يُقَرِّبُ مِنَ النكرة في المعنى، فتحتملُ الجملةُ مِن قوله تعالى: ﴿يحمــل أسفاراً﴾ من الفعل والفاعل والمفعول وجهين:

أحدهما: الحالية؛ لأن الحمار وقع بلفظ المعرفة. والوجه الثاني: الصفة؛ لأنَّه ـ أي الحمار ـ كالنكرة في المعنى من حيث الشيوع.

الباب الثاني
في ذكر أحكام الجارّ والمجرور
وهذا الباب فيه أيضاً أربعُ مسائلَ

إحداها

أنَّه لا بدَّ من تعلُّق الجارّ والمجرور بفعل: ماضٍ أو مضارعٍ أو أمرٍ، أو بما في معناه: من مصدرٍ أو صفةٍ أو نحوهما.

والمراد بالتعلّق العمل في محل الجارّ والمجرور نصباً أو رفعاً.

مثال تعلّق الجارّ والمجرور بالفعل نحوُ: «مررتُ بزيدٍ» فالجارّ والمجرور في محلِّ نصب بمَرَرْتُ.

ومثال تعلق الجارّ والمجرور بما في معنى الفعل نحو: «زيدٌ مَمْرُورٌ به»، فالجارّ والمجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل بــ «مَمْرُور».

وقد اجتمعا، أي التعلّق بالفعل والتعلّق بما في معناه، في قوله تعالى: ﴿أنعمتَ علَيهِمْ غيرِ المغضوب

عليهم﴾، فــ ﴿علَيهم﴾ الأول متعلِّق بفعلٍ، وهو ﴿أنعمت﴾، ومحلُّه النصب، و﴿علَيهم﴾ الثاني متعلق بما في معنى الفعل، وهو ﴿المغـضوبِ﴾، ومحلُّه رفعٌ على النيابة عن الفاعل.

وقد اجتمعا أيضاً في قول أبي بكر بن دُرَيْد في مقصورته:

– واشتعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ * * * مِثْلَ اشتعالِ النارِ في جَزْلِ الغَضى

فــ «في مسوده» متعلق بفعل وهو «اشتعل»، و«في جزل» متعلق بما في معنى الفعل وهو «اشتعال»، وإن علَّقْتَ الجارّ والمجرورَ الأولَ، وهــو «في مسوده» بــ «المبيض»، أو جعلته حالاً منه متعلقاً بــ «كائناً» محذوفاً، فلا دليل فيه على اجتماعهمــا؛ لأنَّ الجــارّ والمجــرور الأول والثــاني متعلقان بما في معنى الفعل، وهو «المبيض» أو «كائناً».

واشتعل معناه انتشر، و«المبيَضّ»: البياض، والضمير في «مسودّه»

عائد على الرأس في البيت قبلَه.

و«مِثْلَ» بالنصب مفعولٌ مطلق، والجزلُ: الغليظ من الحطب اليابس، والغضى: شجر معروف، إذا وقع في النار يشتعل سريعاً، ويَبقــى زمانــاً؛ شَــبَّهَ بياضَ الشَّيبِ وانتشارِهِ في رأسه باشتعال النار في الحطبِ الغليظِ وانتشارِها فيه.

ويستثنى من حروف الجـــرّ أربعةٌ، فلا تتعلق بشيءٍ:

أحدُها: الحرفُ الزائدُ:

كالباءِ الزائدةِ في الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿كفى باللهِ شَهيداً﴾، ونحو: «أحْسِنْ بزيدٍ»، عند الجمهور، والأصل: «كفى اللهُ شهيداً»، و«أحْـسَنَ زيدٌ» بالرفع، فزيدت الباء في الفاعل. و«أحْسِنْ» ـ بكسر السين ـ فعلُ تَعَجُّبٍ. والزائدةِ في المفعول، نحو: ﴿ولا تُلْقُوا بأيديْكُمْ﴾، وفي المبتدإِ، نحـــو: «بحَسبِكَ درْهَمٌ»، وفي خبر الناسخِ المنفيِّ، نحو: ﴿أليس اللهُ بكافٍ عبدَه﴾، و: ﴿ما اللهُ بغافلٍ عمّا تَعمَلُون﴾. وكـــ «مِنْ»

الزائدةِ في الفاعل، نحو: ﴿أنْ تقولُوا ما جاءَنا منْ بَشيرٍ ولا نَذيرٍ﴾، وفي المفعول، نحو: ﴿ما تَرى في خلقِ الرَّحمنِ منْ تَفاوُتٍ﴾، وفي المبتدإِ، نحو: ﴿ما لَكُمْ منْ إلَهٍ غيرِه﴾، و﴿هل منْ خالقٍ غيرُ اللهِ﴾.

وأستفيدُ منَ الأمثلة أنَّ الباءَ تُزادُ في الإثبات والنفي، وتدخل على المعارف والنكرات، وأنّ «مِنْ» لا تُزاد في الإثبات، ولا تدخل على المعـــارف، على الصحيح.

وإنما لم يتعلّقِ الزائد بشيءٍ؛ لأنّ التعلّقَ هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنًى له يرتبط بمعنى مدخوله، وإنما يُؤتى به في الكلام تقويةً وتوكيداً.

والحرف الثاني ممّا لا يَتَعلَّقُ بشيءٍ: «لَعَلَّ» الجارة في لغة من يجر بها المبتدأَ، وهم عُقَيْلٌ ـ أي بالتصغير ـ ولهم فـــي لامهـــا الأُولـــى الإثبـــاتُ والحذف، فهاتان لغتان، ولهم في لامها الأخيرة الفتح والكسر، فهاتان لغتان أيضاً، وإذا ضربتَ اثْنَيْنِ في مثلِهما، يحصلُ من ذلكَ أربعُ لُغاتٍ، وهـــي: «لَعَلَّ» و«لَعلِّ» و«عَلَّ» و«علِّ» بفتح اللاّم الأخيرة وكسرها فيهنّ.

واشتُهِرَ أنّ عُقَيلاً يَجُرُّونَ بـــ «لَعَلَّ»، قال شاعرُهُمْ، وهو كعب بن سعد الغنويّ:

– وداعٍ دعـــا يا مَن يُجيـــبُ إلى النَّدى * * * فلم يَسْـــتَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ

– فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جَهرةً * * * لعَـــلَّ أبي المغوارِ منكَ قَريبُ

فجَرَّ بها «أبا المغوار» تنبيهاً على أنّ الأصلَ في الحروفِ المختصَّةِ بالاسم أنْ تعملَ العَمَلَ الخاصَّ به، وهو الجرُّ.

وإنما قيل بعدم التعلّق فيها لأنَّها بمنزلةِ الحرفِ الزائدِ الداخلِ على المبتدإ.

والحرف الثالث ممّا لا يتعلّق بشيءٍ: «لَولا» الامتناعية إذا وليَها ضمير متصل لمتكلّم أو مخاطب أو غائب، في قول بعضهم: «لـــولاي ولـــولاك ولولاه»،

كقول يزيدَ بنِ الحكَمِ:

– وكَمْ مَوطنٍ لَولايَ طِحْتَ كما هوى * * * ....

وكقول الآخر:

– لولاكَ في ذا العـــامِ لم أحـــجُـــجِ * * * ....

وكقول جَحدر:

– ولولاهُ ما قَـــلَّتْ علَيَّ الـــدّراهِـــمُ * * * ....

فذهبَ سيبويه إلى أنّ «لولا» في ذلك كلِّه جارّة للضمير، وأنّها لا تتعلق بشيءٍ، وأنّها بمنزلة، «لعلَّ» الجارةِ في أنّ ما بعـــدها مرفـــوعُ المحـــلّ بالابتداء، وذهبَ الأخفشُ إلى أنّ «لَولا» في ذلك غير جارة،

وأنّ الضميرَ بعدَها مرفوعُ المحل على الابتداء، ولكنهم استعاروا ضمير الجرِّ مكانَ ضمير الرفع. والأكثرُ أن يُقال: «لولا أنا» و«لولا أنتَ» و«لـــولا هُو» بانفصال الضمير فيهنَّ، كما قال الله تعالى: ﴿لولا أنتُمْ لَكُنّا مُؤْمنين﴾.

والحرف الرابع: كافُ التَّشبيه، نحو قولك: «زيدٌ كعمروٍ»، فزعم الأخفش الأوسط، وهو سعيدُ بن مسعدة، وأبو الحسن بن عصفور، أنّهـا ـ أي كاف التشبيه ـ لا تتعلّق بشيء مُحْتَجِّين بأنّ المتعلَّق به إنْ كان «استقرَ»، فالكاف لا تدلُّ عليه، وإنْ كانَ فعلاً مناسباً للكـاف، وهـو «أَشْـبَهَ»، فهـو مُتَـعَـدٍّ بنفسه، لا بالحرف.

وفي ذلك بحثٌ، وفي بعض النسخ: نظرٌ، وبَيَّنَهُ المصنف في المغني بمنعِ انتفاءِ دلالةِ الكافِ على «استقرَّ»، فقال: «والحقُّ أن جميـع الحـروف الجارَّةَ الواقعةِ في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار». وهو في ذلك تابعٌ لأبي حيان.

المسألة الثانية

من المسائل الأربع

في بيان حكم الجارّ والمجرور بعد المعرفة والنكرة. أخَّرَها عن الأُولى؛ لأنَّها بمنزلة الجزء من الكُلِّ.

حُكْمُ الجارّ والمجرور إذا وقع بعد المعرفة، وبعدَ النكرةِ مع التمحُّضِ وغيره، حُكمُ الجملة الخبرية المشروطة بالشروط المتقدِّمة، فهو ـ أي الجارّ والمجرور ـ صفة في نحو قولك: «رأيتُ طائراً على غُصْنٍ»، لأنَّه ـ أي «على غصنٍ» ـ وقع بعد نكرة محضة، وهو «طائر». وهو حال في نحو قولـه تعالى حكاية عن قارون: ﴿فخرجَ على قومهِ في زِينَتِه﴾، فـ ﴿في زينته﴾ في موضع الحال، أي: «مُتَزَيِّناً» على تفسير المعنى، و«كائناً في زينته» على تفسير الأعراب؛ لأنَّه ـ أي ﴿في زينته﴾ ـ وقع بعد معرفة محضة، وهي الضمير المستتر في ﴿فخرجَ﴾.

وهو محتمل لهما ـ أي الوصفية والحالية ـ بعد غير المحض منهما، وذلك في نحو: «يُعجبني الزهرُ في أكمامِه» وفي نحو: «هذا ثمرٌ يانعٌ علـى أغصانِه»؛ وذلك لأن الزهر في المثال الأول معرف بأل الجنسية، فهو قريب من النكرة، وقولك: «ثمر» في المثال الثاني موصوف بـ «يانعٌ»، فهـو قريب من المعرفة، فيجوز في كل من الجارّ والمجرور في المثالين أن يكون صفة، وأن يكون حالاً.

والأكمام: جمع «كِـم» بكسر الكاف، وهو وعاءُ الطَّلع، والأغصان: جمع «غُصن» بضم الغين.

المسألة الثالثة

من المسائل الأربع

في بيان متعلَّق الجارّ والمجرور المحذوف في هذه المواضع

اعلم أنَّه متى وقع الجارّ والمجرور صفةً لموصوف، أو صلةً لموصول، أو خبراً لمخبَرٍ عنه، أو حالاً لذي حال، تعلَّـقَ ـ أي الجـارّ والمجـرور ـ بمحذوف وجوباً، تقديره: «كائن»؛ لأنّ الأصل في الصفةِ

والحالِ والخبرِ الإفراد، أو تقديره: «استقرَّ»؛ لأنّ الأصل في العمل للأفعال، ويعضده الاتفاق عليه في الصلة المشار إليه بقوله: «إلاّ الواقـعَ صـلـةً»، فيتعيَّن فيه تقدير «استقرَّ» اتِّفاقاً؛ لأنّ الصلة لا تكون إلاّ جملةً، والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكماً، وقد تقدّم مثالا الصفةِ والحال في قوله: «رأيتُ طائراً على غُصنٍ»، و: ﴿خرجَ على قومِه في زينتِه﴾. ومثال الخبر: ﴿الحمدُ لله﴾، ومثال الصلة: ﴿ولَه مَن في السموات والأرض﴾.

ويُسمى الجارّ والمجرور في هذه المواضع الأربعة بالظرف المستقَرِّ ـ بفتح القاف ـ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وفي غيرها بالظرف اللَّغْـوِ؛ لإلغاءِ الضمير فيه.

المسألة الرابعة

من المسائل الأربع

يجوز في الجارّ والمجرور حيث وقع في هذه المواضع الأربعة: صفةً أو صلةً أو خبراً أو حالاً، وحيث وقعَ بعد نفيٍ أو استفهامٍ، أنْ يرفعَ الفاعلَ؛ لاعتماده على ذلك، تقول: «مررتُ برجلٍ في

الدارِ أبوه»، فلك في «أبو» وجهان:

أحدهما: أن تقدِّرَه فاعلاً بالجارّ والمجرور، وهو «في الدار»؛ لنيابته عن «استقر» أو «مستقِرّا» محذوفاً، وهذا الوجه هو الراجح عند الحُـذّاق من النحويين، كابن مالك؛ وحُجَّتُهُ أنَّ الأصلَ عدمُ التقدير والتأخير.

والوجه الثاني: أن تقدّرَه ـ أي «أبوه» ـ مبتدأً مؤخراً، وتقدّرَ الجارّ والمجرور ـ وهو «في الدار» ـ خبراً مقدّماً، والجملة من المبتدَإ والخبر صفة لـ «رجل»، والرابط بينهما الهاء من «أبوه». وكذا تقول في الصلة والخبر والحال، وتقول في الواقع بعد النفي والاستفهام: «ما في الدار أحدٌ»، و«هل في الدار أحدٌ»، فلك في «أحدٌ» الوجهان، قال الله تعالى: ﴿أفي اللهِ شَكٌّ﴾، فلك في ﴿شكٌّ﴾ الوجهان.

وحكى ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين أنَّ المرفوع بعد الجارّ

والمجرور يجبُ أنْ يكونَ فاعلاً، وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما ـ أي الجارّ والمجرور ـ الفاعلَ في غير هذه المواضع الستة أيضاً، نحو: «في الدار زيدٌ»، فزيدٌ عندهم يجوز أن يكونَ فاعلاً، ويجوز أن يكون مبتدأً مؤخراً، والجارَّ والمجرورَ خبرَهُ، وأوجب البصريون غيرَ الأخفشِ ابتدائيّتَهُ.

ـ تنبيه ـ

جميع ما ذكرناه في الجارّ والمجرور من أنّه لا بدّ من تعلُّقه بفعل أو بما في معناه، ومن كونه صفةً للنكرة المحضة، وحالاً منَ المعرفة المَحضة، ومحتملاً للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما، وغير ذلك، ثابتٌ للظَّرف؛ فلا بُدّ من تعلُّقه بفعْلٍ، زمانياً كان الظرف أو مكانياً:

فالأول نحو: ﴿وجاؤُوا أباهُم عشاءً يَبْكُونَ﴾، فـ ﴿عشاءً﴾ ظرفُ زمان متعلّقٌ بـ ﴿جاؤوا﴾.

والثاني نحو: ﴿أوِ اطرحُوهُ أرضاً﴾، فـ ﴿أرضاً﴾ ظرف مكان

متعلّقٌ بـ ﴿اطرحوه﴾، وإنما نُصِبتْ على الظرفية لإبهامها من حيث كونُها منكورةً مجهولةً.

أو بمعنى فِعْلٍ، فالزماني نحو: «زيدٌ مُبْكِرٌ يومَ الجمعة»، والمكاني نحو: «زيدٌ جالسٌ أمامَ الخطيبِ»، فالظرفان متعلقان باسم الفاعل؛ لما فيه من معنى الفعل.

ومثال وقوعه ـ أي الظرف المكاني ـ صفةً بعدَ النَّكرة المحضة: «مررتُ بطائرٍ فوقَ غُصنٍ»، فـ «فوقَ غصن» صفة لـ «طائر».

ومثال وقوعه حالاً بعد المعرفة المحضة: «رأيتُ الهلال بينَ السَّحاب» فـ «بينَ السحاب» حالٌ منَ الهلال.

ومثال وقوعه محتملاً لهما ـ أي للوصفية والحالية ـ بعد غير المحض منهما: «يُعجبني الثَّمَرُ ـ بالمثلثة ـ فوقَ الأغصان»، و«رأيتُ ثمرةً ـ بالمثلثة ـ يانعةً فوقَ غُصن»، فـ «فوقَ» في المثالين يَحتملُ الوصفيةَ والحاليةَ؛ أمّا الأول: فلأنّه وقع بعد المُعَرَّف بأل الجنسية، وهو قريب من النكرة، فإنْ راعيتَ معناه جعلتَ الظرفَ صفةً له، وإنْ راعيتَ لفظَهُ جعلتَه حالاً منه.

وأمّا الثاني: فلأنَّه وقع بعد النكرة الموصوفة بـ «يانعةً»، والمُنَكَّر الموصوف قريب من المعرفة، فإن لم تكتفِ بالصفة جعلتَ الظرفَ صفةً ثانيةً، وإن اكتفيتَ بها جعلتَهُ حالاً منَ النكرة الموصوفة.

ومثالُ وقوعه خبراً: ﴿والرَّكْبُ أسفلَ منكُمْ﴾ في قراءة السبعة: نافعٍ، وابنِ كثيرٍ، وابنِ عامرٍ وأبي عمرٍو، وعاصم، وحمزة، والكسائيّ، بنصب ﴿أسفلَ﴾، فـ ﴿أسفلَ﴾ ظرفُ مكانٍ خبَرٌ عن ﴿الركب﴾.

ومثال وقوعه صلةً: ﴿ومَنْ عندَه لا يَسْتَكْبِرون عَنْ عِبادَتِه﴾، فـ ﴿مَنْ﴾ بفتح الميم، اسمٌ موصول، و﴿عندَهُ﴾ صِلَتُها.

ومثال رفعه الفاعلَ الظاهرَ: «زيدٌ عندَه مالٌ»، فـ «مالٌ» فاعل «عنده»؛ لأنّه اعتمدَ على مُخبَرٍ عنه، هذا هو الراجح، ويجوز تقديرهما ـ أي الظرف والمرفوع بعده ـ مبتدأً مؤخراً وخبراً مقدَّماً، والجملة خبرُ «زيد»، والرابط بينهما الهاءُ منْ «عندَه».

ويأتي في نحو: «عندَكَ زيدٌ» المذهبان المتقدمان، فيما إذا لم يعتمد الظرف على شيءٍ ووقعَ بعدَه مرفوعٌ، فمذهبُ البَصريين، إلاَّ الأخفشَ، وجوبُ رفعه على الابتداءِ، والظرفُ خبرٌ مُقدَّمٌ، ومذهبُ الكوفيين والأخفش جوازُ رفعه على الفاعلية؛ لأنّهم لا يشترطون الاعتماد.

الباب الثالث

في تفسير كلمات كثيرة يحتاج المعرب إليها

يكثر في الكلام دورها، ويقبح بالمُعرِب جهلها

وهي عشرون، بل اثنتان وعشرون كلمةً، وهي ثمانية أنواع عدد أبواب الجنة.

أحدها ـ أي الأنواع ـ ما جاء على وجه واحدٍ لا غير، وهو أربعة:

أحدها (قَــطُّ)

بفتح القاف، وتشديد الطاء وضمِّها، في اللغة الفصحى فيهنَّ، وهي اللغة الأولى. والثانية: فتحُ القاف وتشديد الطاء مكسورةً على أصل التقاء الساكنين. والثالثة: إتباع القاف للطاء في الضم. والرابعة: تخفيف الطاء مع الضم. والخامسة: تخفيف الطاء مع السكون.

وهي في اللغات الخمس ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، ملازمٌ للنفي، تقول: «هذا الشيءُ ما فعلتُه قط»، أي لم يصدُرْ منِّي فعلُهُ

- 86 -

في جميعِ أزمنةِ الماضي. واشتقاقها من القَطّ، وهو القطع، فمعنى: «ما فعلتُه قط»: «ما فعلته فيما انقطع من عمري»؛ لانقطاع الماضي عن الحال والاستقبال، ولا تستعمل إلاّ في الماضي.

وقولُ العامّة: «لا أفعلُهُ قط» لحن، أي خطأٌ؛ لأنَّهم استعملوها في المستقبل، وذلك مخالف للوضع والاشتقاق، وسمّاه لحناً لما فيه من تغيير المعنى، يقال للمخطىء لاحنٌ؛ لأنَّه يَعْدِلُ بالكلام عن الصواب.

الثاني (عَوْضُ)

بفتح أوّلِه وإهماله، وسكون ثانيه، وتثليث آخره وإعجامه، وهو ظرفٌ لاستغراق ما يستقبل من الزمان غالباً، ويُسمّى الزمانُ عَوْضاً؛ لأنّه كُلَّما ذهب منه مُدَّة، عوَّضَتْها مدةٌ أُخرى، أو لأنَّه ـ أي الزمان ـ يُعوِّض ما سُلِب في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل.

- 87 -

وهو ملازم للنفي تقول أنت: «هذا الشيءُ لا أفعلُهُ عَوْض»، أي لا يصدرُ منّي فعلُه في جميع أزمنة المستقبل. وهو مبنيٌّ، فإنْ أضفتَهُ أعربتَه ونصبتَه على الظرفية، فقلتَ: «لا أفعلُه عَوْضَ العائضين»، كما تقول: «دهرَ الداهرين».

ومن غير الغالب ما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنّ «عَوْض» قد يرد للماضي، فيكون بمعنى «قَطْ»، وأنشدَ عليه قولَه:

- فلم أرَ عاماً عَوْضُ أكْثَرَ هالكاً * * * ....

وكذلك ـ أي ومثل «عوض» في استغراق المستقبل ـ «أبداً»؛ تقول فيها: ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان، إلاّ أنّها لا تختصّ بالنفي، ولا تُبنى، كقوله تعالى: ﴿خالدينَ فيها أبداً﴾.

الثالث ممّا جاء على وجهٍ واحد

(أَجَلْ)

بسكون اللام، وفتح الهمزة والجيم، ويُقال فيها: «بَجَلْ» بالموحَّدة، وهو حرف موضوع لتصديق الخبر، مثبَتاً كان الخبرُ أو منفياً، يُقال في الإثبات: «جاءَ زيدٌ»، وفي النفي: «ما جاءَ زيدٍ»، فتقول في جواب كل منهما تصديقاً للمُخبِر: «أَجَلْ»، أي: صَدَقْتَ. هذا قول

- 88 -

الزمخشري وابنُ مالكٍ وجماعةٌ.

وقال المصنف في المُغني: إنّها كــ «نَعَمْ»، فتكون حرفَ تصديقٍ بعد الخبر، ووعدٍ بعد الطلب، وإعلامٍ بعد الاستفهام، فتقع بعد نحو: «ما قام زيدٌ»، و«اضربْ زيداً»، و«أقائمٌ زيدٌ؟». وقيَّد المالَقي الخبر بالمثبت والطلبَ بغير النهي، وقيل: لا تقع بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسنُ من «نعم»، و«نعم» بعد الاستفهام أحسن. انتهى

الرابع ممّا جاء على وجه واحد

(بلى)

وهو حرفٌ موضوع لإيجاب الكلام المنفي، أي لإثباته، وتختص بالنفيِ، وتفيد ابطالَه، مجرداً كان النفي عن الاستفهام، نحوَ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾، فـ ﴿بلى﴾ هنا أثبتَتْ البَعْثَ المنفيَّ، وأبطلَت النَّفْيَ.

أو كان النفي مقروناً بالاستفهامِ الحقيقيِّ، نحوَ: «أليسَ زيدٌ بقائمٍ»، فيقال: «بلى»، أي: بلى هو قائم. أو التوبيخي، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾، أي: بلى نسمع. أو التقريري نحو: ﴿ألستُ بربِّكم قالُوا بَلَى﴾، أي: بلى أنتَ ربُّنا؛ أجرَوُا النفيَ مع التقريري مُجرى النفيِ المجرد، فلذلك قال ابن عباس: «لو قالوا نعم لكفروا»، ووجهه أنّ «نعم» لتصديق الخبر بنفي أو إثبات.

النوع الثاني

ما جاء من هذه الكلمات على وجهين

وهو (إذا) بغير نون، فتارةً يُقالُ فيها: ظرفٌ مستقبل، خافضٌ لشرطه، منصوبٌ بجوابه، غالباً فيهنَّ، وذلك في نحو: «إذا جاء زيد أكرمتُك»، فـ «إذا» ظرف للمستقبل مضافٌ، و«جاء زيد» شرطه

مضاف إليه، «إذا» والمضاف خافضٌ للمضاف إليه، و«أكرمتك» جواب «إذا»، وفعل الجواب وما أشبهَهُ هو الناصب لمحلّ «إذا»، فـ «إذا» متقدمةٌ من تأخير، والأصل: أكرمتك إذا جاء زيد.

ومن غير الغالب أن تكون «إذا» للماضي، كما سيأتي، وأنْ تكون لغيرِ الشرط، نحو: ﴿وإذا ما غَضِبُوا هم يَغفِرون﴾، ولا تضاف لِما بعدها، والتقدير: «هم يغفرون وقتَ غضبهم»، فلا يكون لها شرط ولا جواب، وتُنصَب بما لا يكون جواباً، تقدَّمَ عليها أو تأخَّرَ عنها.

وهذا التعريفُ الذي ذكره المصنف أنفعُ معنًى، وأرشقُ عبارةً، وأوجزُ لفظاً من قول المعربين: إنّها ظرفٌ لما يَستقبل من الزمان، وفيه معنى حرف الشرط غالباً؛ أمّا إنَّه أنفع، فلما فيه من بيان عمل «إذا» والعاملِ فيها، وتسميةِ ما يليها شرطاً، وتاليه جواباً، وعبارتهم لا تفيد ذلك. وأمّا إنّه أرشقُ وأوجز، فظاهر.

وتختص «إذا» الشرطية هذه بالدخول على الجمل الفعلية، عكس الفجائية، على الأصح فيهما، نحو: ﴿فإذا انْشَقَّتِ السّماءُ فكانَتْ وردةً كالدِّهان﴾، وأما نحو:

﴿إذا السماءُ انشقّتْ﴾، ممّا دخلت فيه على الاسم، فمحمول عند جمهور البصريين على إضمار الفعل، ويكون الاسم الداخلة هي عليه فاعلاً بفعل محذوفٍ يفسره الفعل المذكور بعده، والتقدير: «إذا انشقت السماءُ انشقّت»، مثل: ﴿وإنِ امرأةٌ خافتْ﴾، فـ ﴿امرأةٌ﴾ فاعلٌ بفعل محذوف على شريطة التفسير، والتقدير: «وإنْ خافتِ امرأةٌ خافتْ»، فقاس الشرط غير الجازم على الشرط الجازم في دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف، وهذا القياس إن كانَ لمُجرَّدِ التَّنظير فظاهرٌ، وإنْ كان للاستدلال ففيه نظر؛ لأنَّ شرطَ المَقيس عليه أن يكون ممّا اتفقَ عليه الخصمان، والخلاف ثابتٌ في «إنْ» أيضاً، والمخالف في ذلك الأخفش

والكوفيون؛ فإنَّهم يُجيزون دخول (إن وإذا) الشرطيتين على الأسماء، فـ ﴿امرأةٌ﴾ عندهم مبتدأ، و﴿خافتْ﴾ خبرُه، أو فاعل بالمذكور، عندَ الكوفيين، أو بمحذوف عندَ الأخفش.

وقد تخرج «إذا» عنِ المستقبل، وتُستعمَلُ ظرفاً للماضي مطلقاً، وللحالِ بعد القسم.

فالأول نحو: ﴿وإذا رأوا تجارةً أو لهواً انفضُّوا إليها﴾. والثاني نحو: ﴿والنَّجمِ إذا هَوى﴾.

وتارةً يُقال فيها: حرف مفاجأة، فلا تحتاج إلى جواب، وتختصّ بالدخول على الجمل الاسمية، على الأصح، نحو: ﴿ونَزَعَ يدَهُ فإذا هــي بيــضاءُ للنَّاظرين﴾، فـــ ﴿هي﴾ مبتدأ، و﴿بيضاء﴾ خبره.

وقد تليها الجملة الفعلية إذا كانت مصحوبة بـــ «قد»، نحو: «خرَجْتُ فإذا قدْ قامَ زيدٌ». حكاه الأخفش عن العرب، واختُلِفَ فــي الفــاء الداخلــة عليها؛ فقال المازني: زائدة، وقال الزَّجّاج: دخلت للربط كما في جواب الشرط.

واختُلف في حقيقة «إذا» الفجائية: هل هي حرف أو اسمٌ؟ وعلى الاسمية: هل هي ظرف مكان أو ظرف زمان؟ أقوال ثلاثة:

فذهب إلى الأول: الأخفشُ والكوفيون، واختاره ابن مالك. وإلى الثاني: المُبَرِّدُ والفارسيُّ وأبو الفتح ابن جنيٍّ، وعُزِيَ إلى سيبويه، واختاره ابن عصفور. وإلى الثالث: الزَّجّاج والرِّياشيّ، واختاره الزمخشري.

والصحيح الأول؛ ويشهد له قولهم: «خرجتُ فإذا إنَّ زيداً بالباب»، بكسر «إنَّ»، فلو كانت «إذا» ظرفَ مكان أو زمان، لاحتاجت إلى عامل يعمــل في محلِّها النصبَ، و«إنَّ» لا يعمل ما بعدَها فيما قبلَها، وإذا بطل أن تكون ظرفاً، تَعَيَّنَ أنْ تكون حرفاً.

ولكلٍّ من «إذا» الشرطية والفجائية مواضعُ تخصُّها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْــتُمْ تَخْرُجُــونَ﴾، فـــ ﴿إذا﴾ الأولى شرطيةٌ ولِيَتْها جملة فعلية، والثانية فُجائية وليتْها جملة اسمية.

النوع الثالث

ما جاء من الكلمات على ثلاثة أوجه

وهو سبع

إحداها (إذْ)، فيقال فيها تارةً: ظرف لِما مضى من الزمان غالباً، وتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية، فالأولى نحو: ﴿واذكروا إذْ أنتمْ قليلٌ﴾، والثانية نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾. ومن غير الغالب أنَّها قد تستعمل للمستقبل نحو: ﴿فسوف يعلمون إذِ الأغلالُ في أعناقِهِمْ﴾، فـــ ﴿إذْ﴾ هنا بمعنى «إذا»؛ لأنّ العامل فيها فعل مستقبل.

ويقال فيها تارةً: حرف مفاجأة إذا وقعت بعدَ «بينا» أو «بينما»؛ فالأول كقولك: «بينا أنا في ضيقٍ إذْ جاءني الفَرَجُ».

والثاني كقوله:

– استَقْدِرِ اللهَ خيراً وارْضَيَنَّ به * * * فبينَما العُسْرُ إذْ دارتْ مَياسيْرُ

وهل هي ظرف زمان، أو مكان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف زائد للتوكيد؟ أقوال.

ويقال فيها تارةً حرف تعليل، بالعين، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾، أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا.

وهل هي حرف بمنزلة لام التعليل، أو ظرفٌ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام؟ قولان.

الثانية من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه: (لَمّا) بفتح اللام وتشديد الميم، فيقال فيها في نحو: «لَمّا جاء زيد جاء عمرٌو»: حــرف وجــود لوجود؛ فوجود مجيء عمرٍو لِوجود مجيء زيد.

وتختصّ بالدخول على الفعلِ الماضي، على الأصح، وكونها حرفاً هو مذهب سيبويه، وزعم الفارسي ومتابعوه، كابن جنِّي، أنَّها ظرف للزمــان بمعنى «حينَ»، والمعنى في المثال: حينَ جاء زيد جاء عمرو، فيقتضي مجيئهما في زمن واحد، وهو غير لازم.

وتارةً يقال فيها إذا دخلت على المضارع في نحو: ﴿بل لَمّا يَذوقُوا عذاب﴾: حرفُ جزمٍ لنفيِ حدثِ المضارع، وقلبِه، أي قلب زمنه ماضياً، متّصلاً نفيه بالحال، مُتوقَّعاً ثبوته في الاستقبال؛ ألا ترى أنّ المعنى في المثال: إنّهم لم يذوقوه ـ أي العذاب ـ إلى الآن، وإنّ ذوقهم له متوقَّعٌ في المستقبل.

وتارةً يقال فيها حرف استثناء بمنزلة «إلاّ» الاستثنائية في لغة هُذَيل؛ فإنَّهم يجعلون «لَمَّا» بمعنى «إلاّ» في نحو قولهم: «أُنْشُدُكَ اللهَ لَمّا

فَعَلْتَ كذا». أي: ما أسألك إلاّ فِعْلَكَ كذا.

منه ـ أي من مجيء «لمّا» بمعنى «إلاّ» قوله تعالى: ﴿إنْ كُلُّ نفْسٍ لَمّا عليها حافظٌ﴾ في قراءة التشديد، وهي قراءةُ ابنِ عامر، وعاصم، وحمزة، وأبي جعفر؛ ألا ترى أنّ المعنى: «ما كل نفس إلاّ عليها حافظ»، فـ ﴿إنْ﴾ نافية، و﴿لمّا﴾ بمعنى «إلاّ». ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك، حيثُ قال: «إنّ لَمّا بمعنى إلاّ غير معروف في اللغة»، وسبقه إلى ذلك الفرّاء، وأبو عبيدة، وما قاله المصنِّف حكاه الخليل وسيبويه والكسائي، ومَن حَفِظَ حجةٌ على مَن لم يَحفَظْ،

والمثبِتْ مُقَدَّمٌ على النافي.

الثالثة من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه: (نَعَمْ) بفتحتين على الأصحّ، فيقال فيها حرف تصديق إذا وقعتْ بعد الخبر المثبت، نحو: «قام زيد»، أو الخبر المنفي، نحو: «ما قام زيد»، ويقال فيها حرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام، نحو: «هل قام زيد»، ويقال فيها حرف وعد إذا وقعت بعد الطلب، نحو أن يقال لك: «أحسنْ إلى فلان»، فتقول: «نعم». ومن مجيئها أيضاً للإعلام بعد الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾، وهذا المعنى ـ وهو مجيء نعم للإعلام ـ لم ينبِّهْ عليه سيبويه؛ فإنَّه قال: «نعم عدةٌ وتصديقٌ». ولم يَزِدْ على ذلك.

الكلمة الرابعة ممّا جاء على ثلاثة أوجه: (إيْ) بكسر الهمزة وسكون الياء المخففة، وهي حرف جواب بمنزلة «نعم»؛ فتكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبِر، ولوعد الطالب، فتقع بعد نحو: «قام زيد» و«ما قام زيد» و«هل قام زيد» و«اضرِبْ زيداً»، كما تقع «نعم» بعدها. هذا مقتضى التشبيه.

وزعم ابن الحاجب أنَّها إنما تقع بعد الاستفهام خاصةً، إلاّ أنَّها تفارق «نعم» من حيث كونها تختصّ بالقسم بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾.

الكلمة الخامسة ممّا جاء على ثلاثة أوجه: (حتّى)، فأحد أوجهها: أن تكون جارةً، فتدخلُ على الاسمِ الصريح الظاهر، فتكون بمعنى «إلى» في الدلالة على انتهاء الغاية، نحو: ﴿حتّى مَطْلَعِ الفجرِ﴾، و﴿حتّى حين﴾.

وهل مجرورها داخل فيما قبلَها، أو خارجٌ عنه؟ أو داخل تارةً وخارج أخرى؟ أقوال:

ذهب سيبويه، والمبرد، وأبو بكر، وأبو علي، إلى الأول. وذهب أبو حيان وأصحابه إلى الثاني. وذهب ثعلب وصاحب الذخائر إلى الثالث.

وتدخل على الاسم المؤوَّل منْ «أنْ» حال كونها مضمرةً وجوباً، ومن الفعل المضارع، وهي في ذلك على وجهين:

فتكون تارةً بمعنى «إلى» نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾، الأصل في التقدير: «حتّى أن يرجع» بـ «أنْ» والفعل المضارع، أي: «إلى رجوعه»، بتأويل المصدر من «أنْ» والفعل، أي: «إلى زمان رجوعه»، بتقدير زمان؛ وذلك لأن الرجوع لا بدَّ له من زمان يكون حصوله فيه كالفعل، إلاّ أنّ دلالة المصدر على الزمان التزامية، ودلالة الفعل المؤوَّل منه المصدر على الزمان وضعيةٌ.

وتكون «حتّى» تارةً بمعنى «كي» التعليلية، نحو قولك للكافر:

«أَسلِمْ حتّى تدخلَ الجَنَّةَ»، أي: كي تدخلها، أي: لأجل دخولها.

وقد تكون «حتّى» في الموضع الواحد تحتملهما، أي المعنيَين: معنى «إلى»، ومعنى «كي» كقوله تعالى: ﴿فقاتِلوا التي تَبغي حتّى تَفيْءَ إلى أمرِ اللهِ﴾، يحتمل أن يكون المعنى على الغاية أو التعليل، أي: «إلى أنْ تفيءَ»، أو: «كي أنْ تفيءَ»، والغالب أنَّها لا تكون لغير ذلك.

وزعم ابن هشام الخضراوي ـ بمعجمتين ـ وتبعه ابن مالك ـ أنَّها ـ أي «حتّى» ـ تكون بمعنى «إلاّ» الاستثنائية كقوله:

– ليسَ العطاءُ مِنَ الفُضُولِ سَماحَةً * * * حتّى تَجُودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلُ

أي: «إلاّ أنْ تجودَ»، وهو ـ أي «أن تجود» ـ استثناء منقطع؛ لأنّ الجودَ في حال قلَّة المال ليس من جنس المستثنى منه، وهو العطاء في حالة الكثرة.

قال الدماميني ـ وتبعه الشمني: وتحتمل الغاية احتمالاً

مرجوحاً، بأن يكون المعنى: إنّ انتفاءَ كونِ عطائك معدوداً مِنَ السماحة ممتداً إلى زمن عطائك في حال قِلَّةِ مالك، فإذا أعطيته في تلك الحالة ثبتتْ سماحتُك. انتهى.

والوجه الثاني من أوجه «حتّى»: أن تكون حرف عطف، خلافاً للكوفيين، تفيد مطلقَ الجمع من غير ترتيب ولا مَعِيَّةٍ، على الأصح، كالواو في ذلك، إلاّ أنَّ المعطوف بها ـ أي بحتّى ـ مشروطٌ بأمرين:

أحدهما: أنْ يكون بعضاً مِنَ المعطوف عليه، إمّا حقيقةً أو حُكماً، كما سيأتي.

والأمر الثاني: أن يكون المعطوف بها غايةً لَهُ ـ أي للمعطوف عليه ـ في شيءٍ، كالشرف، نحو قولك: «ماتَ النّاسُ حتّى الأنبياءُ»؛ فإنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام هم المعطوف بحتّى، وهم غاية للناس في شرف المقدار بالنسبة إلى كمالات النوع الإنساني.

وعكسه، كالدناءة، نحو قولك: «زارَني النّاسُ حتّى الحَجّامُون»؛ فإنَّ «الحجامون» هم المعطوف بحتّى، وهم غاية في دناءة المقدار.

وكالقوة والضعف، كما قال الشاعر:

– قَهَرْنَاكُمُ حتّى الكماةَ فأنتُمُ * * * تهابُونَنَا حتّى بَنِينا الأصاغرا

فالكماةُ ـ جمع كَمِيٍّ، وهو البطل؛ مِنَ الكم، وهو الستر؛ لأنَّه يستر نفسه بالدرع والبيضة ـ غايةٌ في القوة، والبنون الأصاغر غاية في الضعف، وتقول في البعض الحقيقي: «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها»، وفي الحكمي: «أعجبَتْني الجاريةُ حتّى كلامُها»؛ لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها، كجزئها؛ لما بينَهما مِنَ التعلُّقِ الاشتمالي، ويمتنع أن تقول: «أعجبتني الجاريةُ حتّى ولدُها»؛ لأنّ الولدَ مستقلٌّ بنفسه، وغيرُ قائمٍ بها.

وفي تمثيله للثاني قبلَ الأول لفٌّ ونشرٌ غيرُ مرتَّب. والضابط ـ وهو أمر كُلِّي منطبق على جزئياته ـ أن يقالَ: ما صحَّ استثناؤه ممّا قبلَه على الاتصال، صحَّ دخول «حتّى» عليه، وما لا يصحُّ استثناؤه ممّا قبله فلا يصح دخول «حتّى» عليه؛ ألا ترى أنَّه يصحّ أن يقال: «أعجبتني الجاريةُ إلاّ كلامَها»، ويمتنع: «إلاّ ولدَها»؛ لعدم دخوله فيها.

الوجه الثالث من أوجه «حتّى»: أن تكون حرف ابتداء، على الأصح، فتدخل على ثلاثة أشياء:

على الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿حتّى عفَوا وقالوا﴾.

أو المبدوءة بالفعل المضارع المرفوع، نحو قوله تعالى:

﴿وزُلزِلوا حتّى يقولُ الرسولُ﴾ في قراءة مَن رفعَ، وهو نافع.

وعلى الجملة الاسمية كقوله ـ وهو جرير:

– .... * * * ..... حتّى ماءُ دِجلةَ أشكلُ

وقد تقدَّمَ.

وقيل: هي مع الجملة الفعلية المُصَدَّرَة بالفعل الماضي جارةٌ، و«أنْ» بعدَها مضمرةٌ، والتقدير في: ﴿حتّى عفَوا﴾: «حتّى أنْ عفوا»، كذا قال ابن مالك.. قال المصنف في المُغني: ولا أعرفُ له في ذلك سلفاً، وفيه تَكَلُّفُ إضمار من غير ضرورة. انتهى.

وقد مضى خلاف الزَّجّاج وابنِ درستويه فيها، في الكلام على الجملة الابتدائية.

الكلمة السادسة ممّا جاء على ثلاثة أوجه: (كَلاّ) بفتح الكاف وتشديد اللام.

فيقال فيها تارةً حرف رَدْعٍ وزجْرٍ، وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، كالّتي في نحو قوله تعالى: ﴿فيقولُ ربّي أهانَنِ ۝ كَــلاّ﴾، أي: انْتَــهِ وانزَجِرْ عن هذه المقالة التي هي الإخبار بأنّ تقدير الرزق ـ أي تضييقه ـ إهانةٌ، وقد تكون كرامةً؛ لتأديه إلى سعادة الآخرة.

ويقال فيها تارةً حرف جواب وتصديق بمنزلة «إيْ» بكسر الهمزة وسكون الياء، وهو قول الفرّاء والنضر بنِ شُميل، في نحو: ﴿كَلاّ والقمرِ﴾، والمعنى: إيْ والقمرِ.

ويقال فيها حرف بمعنى «حقاً»، أو بمعنى «ألاَ» ـ بفتح الهمزة واللاّم المخففة ـ الاستفتاحية، على خلافٍ في ذلك، نحو: ﴿كلاّ لا تُطعْهُ﴾، فالمعنى على الأول: «حقاً لا تطعْهُ»، وهو قول الكِسائي وابنِ الأنباري ومَن وافقهما.

وعلى الثاني: «ألاَ لا تُطعه»، وهو قول أبي حاتم والزَّجّاج.

والصواب الثاني، وهو أنّها للاستفتاح؛ لِكسرِ الهمزة من «إنّ» بعدَها، في نحو: ﴿كلاّ إنّ الإنسانَ لَيَطْغى﴾، كما تُكسَر بعدَ «ألاَ» الاستفتاحية في نحو: ﴿ألاَ إنَّ أولياءَ الله﴾، ولو كانت بمعنى «حقاً» لفُتحتْ الهمزة بعدها كما تُفتَحُ بعدَ «حقاً»، كقوله:

– أحَقّـــاً أنَّ جيرَتَنا استقَلُّوا * * * ....

بفتح الهمزة. ويُدفع بأنَّه إنما لم تُفتحْ همزة «إنَّ» بعد «كَلاّ» إذا كانتْ بمعنى «حقاً»؛ لأنَّها حرفٌ لا يصلحُ للخبرية صلاحيةَ «حقاً» لها.

الكلمة السابعة ممّا جاء على ثلاثة أوجه: (لا)؛ فتكون تارةً نافيةً، وتارةً ناهيةً، وتارةً زائدةً:

فالنافية تعمل في النكرات عَمَلَ «إنَّ» كثيراً، فتنصب الاسم وترفع الخبر، إذا أُريد بها نَفْيُ الجنسِ على سبيل التَّنْصيص، نحو: ﴿لا إلهَ إلاّ الله﴾، فـــ ﴿إلَـــهَ﴾ اسمها، وخبرها محذوف تقديره: «لنا» ونحوه..

وتعمل عمَلَ «ليسَ» قليلاً، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إذا أُريدَ بها نفيُ الجنسِ على سبيل الظهور، أو أُريدَ بها نفيُ الواحد؛ فالأول كقوله:

– تَعَزَّ فلا شَيْءٌ على الأرضِ باقياً * * * ولا وَزَرٌ ممّا قَضى اللهُ واقيا

والثاني كقولك: «لا رجلٌ قائماً، بلْ رجلان».

والناهية تجزم الفعلَ المضارع، سواءٌ أُسندَ إلى مُخاطَب أو غائبٍ، فالأول نحو: ﴿ولا تَمْنُنْ تستكثرْ﴾، والثاني نحو: ﴿فلا يُسرِفْ في القتــلِ﴾. ويَقِلُّ إسناده للمُتكلِّم مبنياً للمفعول، نحو: «لا أُخْرَجْ ولا تُخْرَجْ».

ويندُرُ جداً في المبنيِّ للفاعل.

والفَرْقُ بين النافية والناهية، من حيثُ اللّفظُ: اختصاصُ الناهية بالمضارع وجزمه، بخلاف النافية.

ومن حيث المعنى: أنّ الكلامَ مع الناهية طلبيٌّ، ومع النافية خبريٌّ.

والزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها، وفائدتها التقويةُ والتوكيدُ، نحو: ﴿ما مَنَعَكَ ألاّ تَسْجُدَ﴾ في سورة الأعراف، أي: «أنْ تــسجدَ»، كما جاءَ ﴿أنْ تسجدَ﴾ بدون «لا» مُصرَّحاً به في موضعٍ آخرَ من سورة (ص).

النوع الرابع
ما جاء من الكلمات على أربعة أوجه

وهو أربعة:

أحدها: (لولا)، فيقال فيها حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، وتَختَصُّ بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوباً، غالباً، وذلك إذا كان الخبر كوناً مطلَقاً، نحو: «لولا زيدٌ ـ أي موجود ـ لأكرمتُك»، امتنَع الإكرامُ الذي هو الجواب، لوجودِ زيد الذي هو الشرط.

ومِنْهُ ـ أي ومن دخولها على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر ـ «لولاىَ لَكان كذا»، أي: لولا أنا موجود»، فأقام المتَّصِل مَقامَ المنفصل، وحذف الخبرَ لكونه كوناً مطلقاً. هذا مذهب الأخفش. وذهب سيبويه إلى أنّ «لولا» جارَّةٌ للضمير، كما تقدَّم.

ومن غيرِ الغالب: «لَولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ».

ويقال فيها تارةً حرف تَحضيضٍ، بمهملة ومُعْجَمَتَيْن.

وتارةً حرف عَرْضٍ، بسكون الراء، أي: طلَبٌ بإزعاج في التحضيض، أو طلَبٌ برفقٍ في العَرْض، على الترتيب، فتختصُّ فيهما بالجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع، أو بما في تأويله.

فالتحضيض نحو: ﴿لولا تَستغفِرون اللهَ﴾، أي استغفروه ولا بدَّ. ونحو: ﴿لولا أُنْزِلَ إليه مَلَك﴾، فـ ﴿أُنزِلَ﴾ مُؤَوَّل بالمضارع، أي يُنزَلُ.

والعَرْض نحو: «لولا تَنزِلُ عندَنا فتصيبَ خيراً»، ونحو: ﴿لولا أخَّرْتَني إلى أجلٍ قَريب﴾، فـ ﴿أخَّرتَني﴾ مُؤَوَّل بالمضارع، أي: «تُؤخّرني».

ويقال فيها تارةً حرف توبيخ ـ مصدر «وبَّخَهُ»، أي: عَيَّرَهُ بفعله القبيح ـ فتختص بالجملة الفعلية المبدوءة بالماضي، نحو، ﴿فلولا نَصَرَهُمُ الَّذِين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾، أي: فهَلاّ نصرهم.

قيل وتكون «لولا» حرف استفهام، فختصُّ بالماضي، نحو: ﴿لولا أخَّرْتَني إلى أجلٍ قَريب﴾، ﴿لولا أُنْزِلَ إليه مَلَك﴾، قاله أبو عبيدة أحمد الهروي، والمعنى: «هَلْ أخَّرْتَني؟ وهل أنزل»؟ والظاهر أنَّها ـ أي

﴿لولا﴾ ـ في الآية الأولى، وهي ﴿لولا أخرتني﴾، للعَرْض، كما تقدَّمَ، وفي الآية الثانية، وهي ﴿لولا أُنزِل عليه مَلَك﴾، للتحضيض، أي: «هلاّ أُنزِلَ».

وزاد الهروي معنى آخر، وهو أن تكون «لولا» نافيةً بمنزلة «لم»، وجعل منه ـ أي من المنفي: ﴿فلولا كانتْ قريةٌ آمَنَتْ﴾، أي: «لم تكنْ قريةٌ آمنتْ»، وهذا بعيد، والظاهر أنّ المراد بـ «لولا» هنا التوبيخُ، والمعنى: «فهلاّ»، وهو قول الأخفش والكسائي والفرّاء، ويُؤَيِّدُهُ أنّ في حرف أُبَيِّ بن كَعْبٍ، وحرْف عبدالله بن مَسعودٍ ـ أي في قراءتهما ـ ﴿فهلاّ﴾، ويلزَمُ من ذلك المعنى الذي ذكرناه ـ وهو التوبيخ ـ معنى النفي الذي ذكره الهروي؛ لأنّ اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يُشعِرُ بانتفاء وقوعه.

الكلمة الثانية ممّا جاء على أربعةِ أوجه: (إنْ) المكسورة الهمزة، المُخفَّفة النون، فيقال فيها تارةً: شرطية، ومعناها تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أُخرى، كالتي في نحو: ﴿إنْ تُخْفُوا ما في صدوركُم أو تُبدُوهُ يَعلمْهُ اللهُ﴾، فحصول مضمون العلم مُعَلَّقٌ بحصول مضمون ما يُخفونه أو يُبدونه.

و«إنِ» الشرطية حكمها بالنسبة إلى العمل، أنْ تجزمَ فعلين

مضارعين، أو ماضيين، أو مختلفين، ويُسمّى الأول منهما شرطاً، والثاني جواباً وجزاءً.

وتارةً يقال فيها نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، كالتي في نحو: ﴿إنْ عندكم من سُلطانٍ بهذا﴾، أي: «ما عندكم»، وعلى الفعلية الماضية، كالتي في نحو: ﴿إنْ أردْنا إلاّ الحسنى﴾، والمضارعة، كالتي في نحو: ﴿إنْ يَعِدُ الظالمون بعضهُم بَعضاً إلاّ غُروراً﴾، وحُكْمُها الإهمال عندَ جمهور العرب. وأهلُ العاليَةِ يُعملُونَها عملَ «ليس»، فيرفعون بها الاسمَ وينصبون الخبرَ، نثراً أو شعراً، فالنثرُ نحوَ قول بعضهم: «إنْ أحَدٌ خَيراً من أحدٍ إلاّ بالعافيةِ»،

فـ «أحدٌ» اسمها، و«خيراً» خبرُها، والشعرُ كقول شاعرهم:

– إنْ هُوَ مُسْتَوْلياً على أحدٍ * * * إلاّ على أضْعَفِ المَجانينِ

فـ «هُوَ» اسمها، و«مُستَولياً» خبرها.

وقد اجتمعت «إنِ» الشرطية، و«إن» النافية في قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾، فـ «إنِ» الداخلةُ على ﴿زالَتا﴾ شرطيةٌ، و«إن» الداخلةُ على ﴿أمْسَكَهما﴾ نافيةٌ.

ويقال فيها تارةً: مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثقيلة، كالتي في نحو قوله تعالى: ﴿وإنْ كُلاًّ لَما لَيُوفِّيَنَّهم﴾، في قراءة مَنْ خَفَّفَ الثّقيلةَ، وهو الحرميان وأبو بكر.

ونُقِلَ إعمالُها عمَلَ «إنَّ» المشددة، من نصب الاسم، ورفع الخبر، كهذه القراءة، فـ ﴿كُلاًّ﴾ اسمها، وما بعدَه خبرها.

ومنْ وُرُودِ إهمالها قوله تعالى: ﴿إنْ كُلُّ نفسٍ لَمَا عليها حافظٌ﴾ في قراءة مَن خفَّف «لَمّا»، وهو نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب. و﴿كلُّ نَفْسٍ﴾ مبتدأٌ ومضاف إليه، وجملة ﴿لَمَا عليها حافظٌ﴾ خبرها، و«ما» صلة، والتقدير: «إنّ كُلَّ نَفْسٍ لَمَا عليها حافظٌ».

وأمّا مَن شَدَّدَ ﴿لَمّا﴾، وهو أبو جعفر، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، فهي ـ أي «إنْ» ـ عندَه نافيةٌ، و﴿لَمّا﴾ إيجابيةٌ على لغة هُذَيل، والتقدير: «ما كُلُّ نفسٍ إلاّ عليها حافظ»

ويقال فيها تارةً: زائدة لتقوية الكلام وتوكيده، والغالب أن تقع بعد «ما» النافية، كالتي في نحو: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ»، وتَكُفُّ «ما» الحجازيةَ عن العملِ في المبتدَإ والخبر، كقوله:

– فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولَكِنْ * * * مَنايانا ودَوْلَةُ آخرينا

وحيث اجتمعت «ما» و«إنْ»، فإنْ تقدَّمتْ «ما» على «إنْ» فهي ـ أي «ما» ـ نافية، و«إنْ» زائدةٌ، نحو ما تقدَّم في المثال والبيت.

وإنْ تقدّمت «إنْ» على «ما» فهي ـ أي «إن» ـ الشرطية، و«ما» زائدة، نحو: ﴿وإمّا تَخافَنَّ مِنْ قومٍ خيانةً﴾.

الكلمة الثالثة ممّا جاء على أربعة أوجه: (أنْ) المفتوحة الهمزة المخففة النون، فيُقال فيها تارةً: حرف مصدري، تؤوّل مع صِلَتِها بالمصدر، وتنصب المضارع لفظاً أو محلاًّ؛ فالأول نحو: ﴿يريدُ اللهُ أنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾، والثاني: «يريدُ النساءُ أنْ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ».

و«أنْ» هذه هي الداخلة على الفعل الماضي في نحو: «أعجبَنِي أنْ صُمْتَ»؛ بدليل أنّها تؤوّل بالمصدر، أي: «صيامُك»، لا «أنْ» غيرُها، خلافاً لابن طاهر في زعمه أنّها غيرها، مُحتَجّاً بأنَّ الداخلة على المضارع تُخَلِّصُهُ للاستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين.

ونُقِضَ بـ «إنْ» الشرطية؛ فإنّها تدخل على المضارع، وتُخلِّصه للاستقبال، وتدخل على الماضي باتّفاق.

ويقال فيها تارةً: زائدة لتقوية المعنى وتوكيده، كالتي في نحو:

﴿فلمّا أنْ جاءَ البَشيرُ﴾، وكذا يُحكم لها بالزيادة حيثُ جاءت بعد «لمّا» التوقيتية، كهذا المثال، أو وقعت بينَ القَسَم و«لو»، كقوله:

– وأُقْسِمُ أنْ لَو الْتَقَيْنا وأنتُمُ * * * لَكانَ لَكُمْ يَومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أو بين الكاف ومجرورها، كقوله:

– .... * * * كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمِ

في رواية الجرِّ.

ويقال فيها تارةً: مفسرةٌ لمضمون جملة قبلَها، فتكون بمنزلة «أي» التفسيرية، كالتي في نحو: ﴿فأَوْحَيْنا إليه أنِ اصْنَعِ الفُلْكَ﴾، أي اصنع الفلك، فالأمرُ بصنع الفلك تفسير للوحي. وكذا يُحكَمُ لها بأنَّها مفسرة حيثُ وقعتْ بعد جملةٍ فيها معنى القول دون حروفه، أي حروف القول، ولم تقترنْ «أنْ» بخافضٍ، وتتأخَّر عنها جملةٌ اسمية أو فعلية، فالفعلية كالمثال المتقدم، والاسمية نحو: ﴿ونُودُوا أنْ تِلْكُمُ الجَنَّةُ أُورِثْتُمُوها﴾، فليس منها ـ أي من المفسرة ـ نحو: ﴿وآخِرُ

دَعْواهُمْ أنِ الحَمْدُ للهِ ربِّ العالَمينَ﴾؛ لأنّ المتقدِّمَ عليها غيرُ جملة، وإنما هي «أن» المخففةُ من الثقيلة، ولا نحو: «كتَبْتُ إليه بأنِ افعَلْ»؛ لِدُخُولِ الخافضِ عليها، وإنما هي «أن» المصدرية، ولا نحو: «ذكرتُ عَسْجَداً أنْ ذَهَباً»؛ لأنَّ المُتَأَخِّرَ عنها مفردٌ، لا جملةٌ، فيَجِبُ أنْ يُؤْتى بـ «أيْ» مكانَها، ولا نحو: «قلتُ لَه أن افعلْ»؛ لأنَّ الجملة المتقدِّمة، فيها حروفُ القول.

وأمّا قول بعض العلماء ـ وهو سُلَيْمُ الرّازيُّ ـ في قوله تعالى: ﴿ما قلتُ لَهم إلاّ ما أمَرْتَني به أنِ اعبُدُوا اللهَ رَبّي ورَبُّكم﴾: إنَّها ـ أي ﴿أن﴾ الداخلةُ على ﴿اعبدوا﴾ ـ مفسرةٌ، ففيه إشكالٌ؛ لأنَّه لا يخلو: إمّا أنْ تكونَ مفسرة لـ ﴿أمرتَني﴾، أو لـ ﴿قُلْتُ﴾. قالَ الزمخشريُّ: وكلاهما لا وجه له؛ لأنَّه إنْ حُمل على أنَّها مفسرة لـ ﴿أمرتني﴾ دون ﴿قلت﴾ مُنِعَ منه فساد المعنى؛ ألا ترى أنَّه لا يصحّ أن يكون: ﴿اعبدوا اللهَ ربِّي وربّكم﴾ مَقُولاً للهِ تعالى، وذلك لأنّ ﴿أمرتني﴾ مقول ﴿قلت﴾، وهو مسندٌ إلى ضمير الله تعالى، فلو فُسِّر

بالعبادةِ الواقعة على: ﴿اللهَ رَبّي وربُّكم﴾ لم يستقم؛ لأنّ اللهَ تعالى لا يقول: «اعبدوا الله ربي وربكم»، أو حُمِلَ على أنَّها ـ أي «أن» ـ مفسرة لـ ﴿قلت﴾ دون «أمرتَ»، فحروف القول تأباه، أي تأبى التفسير، لما تقدَّمَ من أنّ شرطَ المُفسَّر ـ بفتح السين ـ ألاّ يكونَ فيه حروف القول؛ لأنّ القول يُحكى بعده الكلامُ من غير أن يَتوسَّط بينهما حرفُ التفسير. انتهى كلام الزمخشري.

فإنْ أُوِّلَ لفظ القول بغيره جازَ التفسير، ولهذا جوّزه ـ أي التفسير ـ الزمخشريُّ إنْ أُوِّل ﴿قلتُ﴾ بـ «أمرتُ»، والتقدير: «ما أمرتُهم إلاّ ما أمرتني به أنِ اعبدوا اللهَ». واستحسنه المصنف في المغني.

وجَوَّزَ الزمخشري أيضاً مصدريَّتَها، أي مصدرية ﴿أنْ﴾ هذه؛ على أنّ المصدر المؤوَّل من ﴿أنْ﴾ وصلتِها، وهو: ﴿أن اعبدوا﴾، بَيانٌ للهاء، أي عطفُ بيانٍ على الهاء المجرورة بالباء في ﴿به﴾، لا أنّ المصدر بدلٌ مِنَ الهاء؛ لأنّ المُبدَلَ منه في حكم الساقط، وعلى تقدير إسقاط الضمير المُبدَلِ منه، تخلو الصلة من عائد على الموصول الذي هو ﴿ما﴾، وذلك لا يجوز، واللازم باطلٌ، فكذا الملزوم،

والصواب العكس، وهو كونُ المصدر بدلاً من الهاء في ﴿به﴾، لا عطف بيان عليها؛ لأن البيان في الجوامد كالصفة في المشتقات، فكما أنّ الضمائر لا تُنْعَت، كذلك لا يُعطَف عليها عطف بيان. نصَّ على ذلك ابن السِّيْد وابن مالك، وعلى هذا فلا يُتبَع الضميرُ بعطف البيان، كما أنّ الضمير لا يُنعَتُ، وإذا امتنَعَ أنْ يكونَ بياناً تَعَيَّنَ أنْ يكونَ بدلاً.

فإنْ قال قائلٌ: يلزم على القول بالبدليَّة إخلاءُ الصِّلَة من عائدٍ، كما تقدم؛ بناءً على أنَّ المُبْدَلَ منهُ في نيَّةِ الطَّرح. قُلْنا: ذلك غالبٌ، لا لازمٌ، ولَئن سلَّمْنا لُزُومَه قلنا جواب آخر، وهو أن نقول: العائدُ المُقَدَّرُ الحَذْفِ موجودٌ لا معدوم، فلا يلزم المحذور، ولا يصحُّ أنْ يُبدَلَ المصدر المذكور من ﴿ما﴾ الموصولة المعمولة لـ ﴿قلتُ﴾؛ لأن العبادةَ مصدر مفرد لا يعمل فيها فعل القول؛ لأنّ القول وما تصرف منه لا يعمل إلاّ في جملة، أو مفرد يؤدي معنى الجملة، كـ: «قلتُ قصيدةً»، والعبادةُ ليست كذلك.

نعم، يجوز أن تُبدل العبادة من ﴿ما﴾ إنْ أُوّل ﴿قلتُ﴾ بـ «أَمَرْتُ»؛ لأنّ «أمرتُ» يعمل في المفرد الخالي عن معنى الجملة، نحو:

– أَمَــرْتُــكَ الخَــيْــرَ .... * * * .... ♣

والأكثر تَعْدِيَتُهُ إلى المأمور به بالباء.

قال الزمخشري ما حاصله: ولا يمتنعُ في ﴿أنْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وأوحى ربُّكَ إلى النحلِ أنِ اتَّخذي﴾ أنْ تكون مفسِّرةً بمنزلة «أيْ»، مثلها في: ﴿فأوحَيْنا إليه أنِ اصنْعِ الفُلْكَ بأعيُننا﴾، فيكون التقدير: «أي اتَّخذي»، فسر الوحي إلى النحل بأنَّه الأمر بأنْ تَتَّخذَ منَ الجبال بيوتاً. انتهى.

خلافاً لمَنْ منَعَ ذلك، وهو الإمام الرّازيُّ؛ فإنَّه قال مُتعقِّباً لكلامِ الزمخشريِّ: إنّ الوَحْيَ هنا إلهامٌ باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنّما هي مصدريةٌ، أي: «باتخاذِ الجبال بيوتاً». وأشار المصنف إلى دفعه نصرةً للزمخشريِّ بقوله: لأنَّ الإلهامَ في معنى القول؛ لأن المقصود من القول الإعلام والإلهام، فِعْلٌ منَ الله يتضمَّن الإعلام، بحيث يكون المُلْهَمُ عالماً بما أُلْهِمَ به،

وإلهامُ الله النَّحْلَ من هذا القبيل.

ويقال فيها تارةً مخففة منَ الثَّقيلة، كالّتي في نحو: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضى﴾، ﴿وحَسِبُوا أنْ لا تَكونُ فِتنَةٌ﴾ في قراءة الرفع في ﴿تكونُ﴾ وهي قراءة أبي عمرو، وحمزةَ، والكسائيِّ، ويعقوبَ، وخلَفٍ في اختياره.

وكذا يُحكَمُ لَها بالتَّخفيفِ منَ الثَّقيلةِ حيثُ وقَعَتْ بعدَ «علم»، وليس المراد به: (ع ل م)، بلْ كُلُّ ما يَدلُّ على اليقين، أو ظَنٍّ، يُنَزِّلُ ذلك الظَنُّ مَنْزِلَةَ العِلْمِ، وتقدَّمَ مِثالاهُما.

الكلمة الرابعة ممّا جاء على أربعة أوجه: (مَنْ)، بفتحِ الميم، فتكون تارةً شرطيةً، كالّتي في نحو: ﴿مَنْ يَعملْ سُوءاً يُجزَ بِهِ﴾.

وتارةً موصولةً، كالتي في نحو: ﴿ومِنْ الناس مَنْ يَقُولُ﴾ على أحدِ الاحتمالين، فتحتاج إلى صلَةٍ وعائدٍ.

وتارةً استفهاميةً، كالتي في نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا﴾، فتحتاج

إلى جواب.

وتارةً نكرةً موصوفةً، كالتي في نحو: «مَرَرْتُ بمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ»، أيْ: إنسانٍ مُعجِبٍ لك. وتحتاج إلى صفة.

وأجاز أبو علي الفارسي في «مَنْ» أنْ تقعَ نكرةً تامةً، وحمَلَ عليه قولَه:

– ونِعْمَ مَنْ هُوَ في سِـرٍّ وإعلانِ * * * ....

ففاعل «نِعْمَ» مستتر فيها، و«مَنْ» تمييز بمعنى: «شخصاً»، والضمير المنفصل هو المخصوص بالمدح، أي: «ونِعْمَ شخصاً هُو» أي: بِشْـرُ بنُ مَروانَ المذكور في البيت قبلَهُ.

♣– هذا بعض بيت، لم يُشِرْ إليه محققُ الموصل، ولهذا أشرتُ إليه هنا؛ وهو كاملاً:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقد تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

لعمرو بن معد يكرب في سيبويه1/37 وأصول ابن السراج1/178 والخزانة 9/124. ويُنسبُ لأعشى طِرْوَد ــ بكسر فسكون ففتح، كما ضبطه في اللسان (ع ش ا)15/56 ــ وللعباس بن مرداس، ولزرعة بن السائب، ولخفاف بن ندبة ولإياس بن موسى. انظر الخزانة1/342 و343 ومشاهد الإنصاف 2/590. والبيت بلا نسبة في كامل المبرد 48 والمقتضب 2/35 و83 و320 و4/331 وتفسير الطبري 13/145 وكتاب اللامات 139 ومعاني النحاس1/370 و512 وتفسير مكي 1182 والكشاف2/590 و4/54 والمفصل 387 وإملاء العكبري1/42 والرضي1/220 و4/139 والبحر المحيط1/250 و6/19 والدر المصون1/163 وشرح الشذور477 والمغني 415 و736 وشرح الشذور للجوجري2/638 والسيوطي 248 والهمع 3/11 . والنَّشَبُ: قال البغدادي: قيل: بمعنى جميع ما يُملَك بمعنى المال، وقيل: المال الأصيل الثابت بمعنى العَقار، كالدُّور والضياع، مأخوذ من نشب الشيء، إذا ثبت في موضع لزومه. فعلى الأول يكون من عطف المترادفين للتوكيد، وعلى الثاني يكون من عطف الخاص على العام. وإن فسّر المال بغير القول الأخير كان من عطف المتقابلين. الخزانة1/341.

النوع الخامس

من الأنواع الثمانية

ما يأتي مِنَ الكلمات على خمسةِ أَوجُهٍ

وهو شيئان: أحدهما: (أيٌّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء.

فتقعُ تارةً شرطيةً، فتحتاجُ إلى شرطٍ وجوابٍ، والأكثرُ أنْ تَتَّصِلَ بها «ما» الزائدة، نحوَ: ﴿أيَّما الأجَلَين قضيَتَ فلا عُدوانُ عَلَــيَّ﴾، فـــ ﴿أيَّ﴾ اسم شرطٍ، مفعولٌ مقدَّمٌ لـــ ﴿قَضَيْتَ﴾، و﴿قضيت﴾ فعل الشرط، وجملة ﴿فلا عدوان علَيَّ﴾ جوابُ الشرط.

وتقع تارةً استفهاميةً، فتحتاجُ إلى جواب، نحو: ﴿أيُّكُمْ زادَتْهُ هذه إيماناً﴾ فــ ﴿أيٌّ﴾ مبتدأٌ، وخبره ما بعدَه.

وتقَعُ تارةً مَوصُولةً، خلافاً لثعلبٍ في زعمه أنَّها لا تقع موصولةً أصلاً، ويرده نحو: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيْعَةٍ أيُّهُم أشَدُّ﴾، فـ ﴿أيّ﴾ موصــولةٌ، حُذِفَ صَدْرُ صِلتِها، أي: «الذي هو أشد»، قاله سيبويه ومن تابعه، وهيَ عندَه مبنيةٌ على الضمِّ إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صلتِها

كهذه الآية.

وقال مَن رأى أنَّ «أيّاً» الموصولةَ لا تُبْنَى، وإنَّما هيَ مُعرَبَةٌ دائماً، وهي هنا في هذه الآية استفهاميةٌ فـ ﴿أيّ﴾، مبتدأ و﴿أشدُّ﴾ خبره، وعليه الكوفيون وجماعةٌ مِنَ البصريين، منهم الزَّجّاج، وقال ـ يعني الزّجّاج ـ ما تَبَيَّنَ لي أنَّ سِيْبَوَيْه غلط إلاّ في مسألتين: إحداهما هذه، فإنَّه يُسَلِّمُ أنَّها تُعربُ إذا أُفرِدَتْ، فكيف يقولُ ببنائها إذا أُضيفتْ.

وتقع تارةً دالةً على معنى الكمال للموصوف بها في المعنى، فتقعُ صفةً لنَكِرةٍ قبلَها، نحو قولك: «هذا رجلٌ أيَّ رجلٍ»، فــ «أيَّ» صفةٌ لرجل، دالةٌ على معنى الكمال، أي: هذا رجل كامل في صفة الرجال. وتقع حالاً لمعرفةٍ قبلَها، كــ: «مررْتُ بعبدِ الله أيَّ رجلٍ»، فــ «أيَّ» منصوبةٌ على الحال من عبدِ الله، أي: كاملاً في صفةِ الرِّجال.

وتقع تارةً وَصْلَةً لنداءِ ما فيه «أل»، نحو: ﴿يا أيُّها الإنسانُ﴾، فــ «أيُّ» منادى، و«ها» للتنبيه، و﴿الإنسانُ﴾ نعت «أيُّ»، وحركته إعرابيَّةٌ،

وحركةُ «أيُّ» بنائيةٌ.

الكَلِمَةُ الثانيةُ ممّا جاء على خمسة أوجه: (لــو)، فأحد أوجهها ـ وهو الغالب ـ أن تكونَ حرفَ شرط في الماضي، نحو: «لو جاء زيدٌ أكرمتُــهُ»، وإذا دخلت على المضارع صرفَتْهُ إلى الماضي، نحو: «لو يَفِي كفَى»، فيقُال: يقتضي امتناع ما يليه، وهو فعل الشرط، مُثبَتاً كان أو منفياً، ويقتــضي استلزامَه ـ أي فعل الشرط ـ لتاليه، وهو جواب الشرط، مثبتاً كانَ أو منفياً.

فالأقسامُ أربعةٌ؛ لأنَّهما: إمّا مثبتان، نحو: «لو جاء زيد أكرمتُهُ»، أو منفيان، نحو: «لو لم يجئ ما أكرمته»، أو الأول مثبت والثاني منفي، نحــو: «لو قصدَني ما خَيَّبْتُهُ» أو عكسه، نحو: «لو لم يَجِئْني ما عتبتُ عليه».

والمنطقيون يُسمُّون الشرط مُقَدَّماً؛ لتَقَدُّمِه في الذِّكر، ويُسَمُّون الجوابَ تالياً؛ لأنَّه يتلوهُ، ثم ينتفي التالي إنْ لَزِمَ المُقدَّمَ، ولم يَخْلُفِ المقدَّمَ غيرَه، نحو: ﴿ولو شِئْنا لَرَفَعْناهُ بها﴾، فــ ﴿لــو﴾، هنا دالةٌ على أمرين:

أحدهما: أنّ مشيئةَ الله ـ التي هي المقدَّم؛ لرفع هذا المنسلخ،

الذي هو التالي ـ منفيةٌ بدخول ﴿لــو﴾ عليها، ويلزم من هذا ـ أي النفي ـ للمقدَّم، الذي هو مشيئة الله، أن يكون رَفْعَهُ ـ أي رفع هذا المنسلخ الذي هو التالي ـ مَنفياً؛ للزومه للمقدَّم، ولكَونه لم يَخْلُفْ غيرَه؛ إذ لا سببَ لَه ـ أي للتالي، وهو الرَّفْعُ ـ إلاّ المُقَدَّمُ، وهو المشيئة، وقدِ انتفَتْ، ولا يخلفُها غيرها، فيَنْتَفِي الرَّفعُ.

وهذا الحُكْمُ بخِلافِ ما إذا خَلَفَ المقدَّمَ غيرُه، نحو قول عُمَرَ في صُهَيْب: «لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»؛ فإنّه لا يلزم منَ انتفاء

المقدَّم ـ الذي هو: «لم يَخَفْ» ـ انتفاءُ التالي الذي هو: «لم يَعْصِه»، حتّى يكونَ المعنى أنّه قد خاف وعصى؛ بناءً على أنّ «لو» إذا دخلتْ على منفيٍّ أثبتَتْهُ، مُقدّماً كان أو تالياً، وذلك متخلِّف هنا؛ لأنَّ انتفاءَ العِصْيانِ ـ الذي هو التالي ـ لَهُ سببان:

أحدُهما: الخوفُ منَ العِقاب، وهي طريقةُ العَــوام.

والثاني: الإجلال لله والتعظيم له، وهي طريقةُ الخَواصِّ العارفين بالله.

والمُراد أنّ صُهَيْباً ـ رضي الله عنه ـ من هذا القِسْم، أي من قِسْم الخواصِّ، وهو أنَّ سبَبَ عدم معصية الله، خوفُهُ مِــنَ اللهِ تعــالى، وإجــلالُ الله وتعظيمُهُ، وأنه لو قُــدِّرَ ـ أي فُرِضَ ـ خُلُوُّهُ عن الخوف، لم يَقَعْ منه مَعصيَةٌ، فكيف والخوفُ مع ذلك حاصلٌ له.

وهذه المسألة كالمُستثناة من حُكم «لو»، وهو أنّها إذا دَخلَتْ على مُثْبَتٍ صَيَّرَتْهُ مَنفيّاً، وإذا دخلَتْ على مَنفيٍّ صَيَّرَتْهُ مُثْبَتاً، وكذا حُكم جوابها.

ومِن هنا ـ أي من أجلِ أنَّه لا يلزم من امتناع المقدَّم امتناعُ التالي، في نحو: «لو لم يخفِ اللهَ لم يعصه» ـ تَبَيَّنَ فسادُ قول

المُعربِينَ إنَّ «لو» حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط، والصواب أنّها لا تَعَرَّضَ لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى ثبوته، وإنَّمــا لَهــا تَعَــرُّضٌ لامتناع الشرط فقط. وإنْ لم يكن للجواب سببٌ سوى ذلك الشرط لا غير، بحيث لا يَخْلُفُهُ غيرُهُ، لزم من انتفائه ـ أي الشرط ـ انتفــاؤه ـ أي الجــواب ـ نحو: «لو كانت الشمسُ طالعةً لَكانَ النهارُ مَوجوداً»، فيلزم من انتفاء الشرط ـ وهو طلوع الشمس ـ انتفاءُ الجواب، وهو وجود النهــار، وإنْ خلَــفَ الشرطَ غيرُه، بأنْ كان له ـ أي للجواب ـ سَبَبٌ آخرُ غير الشرط لم يلزم من انتفائه ـ أي الشرط ـ انتفاءُ الجَواب، ولا ثبوتُهُ؛ لأنَّها لا تَعَرُّضَ لهــا إلــى امتناع الجواب، ولا إلى ثبوته، نحو: «لو كانت الشمس طالعةً كانَ الضَّوءُ مَوجُوداً»؛ وإنَّه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاءُ وجودِ الــضوء، ولا ثبوتُهُ، ومنه قول عمر رضي الله عنه: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ، لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»، وتَقَدَّمَ توجيهه.

الأمر الثاني ممّا دلَّتْ عليه «لو» في المثال المذكور، وهو قوله

تعالى: ﴿ولو شِئنا لَرَفَعْناهُ بِها﴾، إنَّ ثُبوتَ المَشيئة من الله تعالى مُستلزمٌ لثبوت الرَّفْع ضرورةً؛ لأنَّ المَشيئةَ سبب للرَّفْع، والرّفــع مــسبَّب عنهــا، وثبوت السَّبب مستلزم لثبوت المسبَّب، وهذان المعنيان المُعَبَّر عنهما بالأمرين قد تَضَمَّنَتْهُما ـ أي شمِلَتْهما ـ العبارةُ المذكورة، وهي قولــه: «حــرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» دونَ عبارة المعربين، وهي قولهم: «حرف امتناع لامتناع»؛ فإنّها لا تَتَضَمَّنُها.

الوجه الثاني من أوجه (لو): أن تكون حرف شرط في المستقبل مرادفاً لــ «إنْ» الشرطية، إلاّ أنَّها ـ أي «لو» ـ لا تجزم، على المشهور، كقولــه تعالى: ﴿ولْيَخْشَ الذين لو تَركوا من خلفهم ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عليهم﴾ فـ ﴿لو﴾ هنا شرطية بمنزلة «إنْ»، أي: «إنْ تركوا» أي: «شارفوا وقاربوا أن يتركوا»، وإنما احتاج إلى التفسير الثاني لأنّ الخطاب للأوصياء، أو لمَن يحضرُ المُوصي حالةَ الإيصاء، وإنّما يَتَوَجَّهُ الخطابُ إليهم قبــلَ التَّــرك؛ لأنَّهم بعدَه أمواتٌ. قاله المصنف في المغني.

ونحو قول الشاعر، وهو تَوبةُ صاحبُ ليلى الأخيلية:

- ولو تَلْتَقي أصداؤنا بعدَ مَوتِنا * * ومِنْ دُونِ رَمْسَيْنا مِنَ الأرض سَبْسَبُ

أي: «وإنْ تلتقي»، وإثباتُ الياءِ دليلٌ على أنّ «لو» غير جازمة، وزَعَمَ قومٌ أنَّ الجزمَ بها لغةٌ مُطَّرَدَةٌ، وخصَّهُ ابنُ الشَّجَريِّ بالشعر.

الوجه الثالث من أوجه (لو): أن تكون حرفاً مصدرياً، أي مُؤَوَّلاً مع صلته بمصدرٍ، مرادفاً لــ «أنْ» المصدرية، إلاّ أنَّها ـ أي «لو» ـ لا تَنصِبُ كما تَنصِب «أنْ»، وأكثرُ وقوعِها بعدَ «وَدَّ»، نحو قوله تعالى: ﴿ودُّوا لَو تُدْهِنُ فيُدْهِنُونَ﴾، أي: ودُّوا الإدهان،

وبعدَ «يودُّ»، نحو قوله تعالى: ﴿يَودُّ أحدُهُمْ لَو يُعمَّرُ﴾، أي: التعميرَ، ومِنَ القليل قولُ قُتَيْلَةَ للنبيِّ ﷺ:

- ما كانَ ضَرَّكَ لَو مَنَنْتَ ورُبَّما * * * مَنَّ الفتى وهُوَ المَغيظُ المُحْنَقُ

أي: مَــنُّــكَ.

ووقوع «لو» مصدريةً، قال به الفرّاء، والفارسي، والتبريزي، وأبو البقاء، وابن مالك، من النحويين.

وأكثرهم لا يثبت هذا القسْم، وهُوَ وقوعُ «لو» مصدريةً؛ حذراً منَ الاشتراك، ويُخرِّجُ الآيةَ الثانيةَ ونحوَها على حذْفِ مفعولِ الفعلِ الّــذي قبلَهــا وهو ﴿يَودُّ﴾، وحذْفِ الجَوابِ بعدَها، أي: «يَودُّ أحدُهم التعميرَ لو يُعمَّرُ ألفَ سنةٍ لَسرَّهُ ذلك» ولا يَخفى ما في هذا التقدير من كَثرةِ الحَذف.

الوجه الرابع من أوجه (لو): أنْ تكونَ حرفاً للتَّمنِّي بمنزلةِ «لَيْتَ»، إلا أنَّها لا تنصب ولا ترفع، نحو: ﴿فلَو أنّ لنا كَــرَّةً فنكــونَ﴾، فـــ «لــو» للتمنّي، أي: «فليتَ لَنا كرَّةً». قيل: ولهذا ـ أي لكون «لو» للتمني ـ نُصِبَ ﴿فنكونَ﴾ في جوابها، كما انتصب ﴿فأفوزَ﴾ في جواب «ليتَ» بـــ «أنْ» مضمرَةٍ، بعدَ الفاءِ وُجُوباً في قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَني كنتُ معَهم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾، كذا استدلُّوا، ولا دليلَ لَهم في هذا الاستدلال؛ لجــواز أن يكــونَ النصب في ﴿فنكونَ﴾ بـــ «أنْ» مضمرَةٍ جوازاً بعدَ الفاءِ، و«أنْ» والفعل في تأويلِ مصدرٍ معطوف على ﴿كَرَّةً﴾، مثله في قوله،

وهو الشخص المسمَّى ميسون، أمّ يزيدَ بنِ معاويةَ، وكانتْ بدويةً:

- ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني * * * أحَبُّ إلَيَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

فـــ «تَقَــرَّ» منصوبٌ بـــ «أنْ» مضمرَة بعدَ الواو جوازاً، و«أنْ» والفعل في تأويلِ مَصدَرٍ معطوفٍ على «لُبْسُ»، ومثله في قوله تعالى: ﴿وما كــانَ لِبَشَرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاّ وَحْياً أو منْ وراءِ حجابٍ أو يُرسِلَ رَسُولاً﴾، فـــ ﴿يُرسِلَ﴾ منصوب بـــ «أنْ» مضمرة بعد ﴿أو﴾ جوازاً، و«أنْ» والفعل فــي تأويلِ مَصدرٍ معطوف على ﴿وَحْياً﴾، ومثله في قول الشاعر:

- إنِّي وقَتْلِي سُلَيكاً ثُمَّ أعْقِلَهُ * * * كالثَّوْرِ يُضرَبُ لَمّا عافَت البَقَرِ

فـــ «أعقِلَه» منصوب بـــ «أنْ» مضمرة جوازاً بعد «ثُــمَّ» و«أنْ» والفعل في تأويل مصدر معطوف على «قتلي»، وهو من خصائص الفاء

والواو و«أو» و«ثم».

الوجه الخامس من أوجه (لو): أنْ تكون للعَــرْضِ، وهو الطَّلَبُ بلينٍ ورِفْقٍ، نحو: «لو تَنْزِلُ عندَنا فتصيبَ خيراً». ذكره في التسهيل.

وذكر لها ابن هشام اللَّخمي وغيره معنًى آخرَ سادساً، وهو أن تكون للتقليل ـ بالقاف ـ نحو، قوله ﷺ: ﴿تَصَدَّقُوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ﴾، وفــي رواية النَّسَائيِّ: ﴿رُدُّوا السّائلَ ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ﴾، والمعنى: «تصدَّقوا بما تيسَّر، ولو بلغ في القلَّة كالظِّلف»، وهو ـ بكَســرِ الظّاء المعجمة ـ للبقــر والغنم كالحافر للفرس، والمراد بالمُحْرَقِ المَشْوِيُّ. وفي رواية الشيخين: ﴿اتّقوا النارَ ولَو بشقّ تمرةٍ﴾، وقد يدعي أنَّ

التقليل إنما استُفيدَ من مَدخولِها، لا منها؛ لأنَّ الظِّلف والشقّ يُشعِران بالتقليل.

النوع السادس

من الأنواع الثمانية

ما يأتي من الكلمات على سبعة أوجه

وهو (قــد) لا غير؛ فأحد أوجهها: أن تكون اسماً بمعنى «حَسْــبُ»، وفيها مذهبان:

أحدهما: أنَّها مُعرَبَةٌ رَفْعاً على الابتداء، وما بعدها خبرٌ، وإليه ذهب الكوفيون، وعلى هذا فيقال فيها إذا أُضيفتْ إلى ياءِ المتكلِّم: «قَــدي درْهَــمٌ» بغير نون للوقاية، كما يُقال: «حَسْــبي درْهَمٌ» بغير نونٍ وجوباً.

والثاني أنَّها مبنيةٌ على السكون لشَبَهِها بالحرفية لفظاً، وهو مذهب البصريين، وعلى هذا يقال: «قـدي» بغير نون؛ حملاً علـى «حَـسْـبي»، و«قـدْني» بالنون حِفظاً للسّكون؛ لأنَّه الأصلُ في البناء.

الوجه الثاني من أوجه (قـد): أن تكون اسم فعل بمعنى «يكفي» وهي مبنية اتفاقاً، ويتصل بها ياء المتكلم، فيقال: «قدْني دِرْهَمٌ» بالنون وجوباً، كما يُقال: «يَكفيني دِرْهَمٌ»، فَـيــاءُ المتكلّم في محلّ نصب على المفعولية، و«درهم» فاعل.

الوجه الثالث من أوجه (قـد): أن تكون حرف تحقيق؛ لكونها تفيد تحقيق وقوع الفعل بعدها، فتدخل على الفعل الماضي اتفاقاً، نحو: ﴿قد أفلَـحَ مَن زَكّاها﴾، فحَقَّقَتْ حصولَ الفَلاحِ لِمَن اتّصف بذلك. قيل: وتدخل أيضاً على الفعل المضارع، نحو: ﴿قد يَعْلَمُ ما أنتُمْ عليه﴾، أي «قد عَلِمَ»، فحصول العلم مُحقَّق لله تعالى، وهذا مأخوذٌ من قول التسهيل. وعليهما لِــلتّحقيق.

الوجه الرابع من أوجه (قـد): أن تكون حرف توقُّع؛ لكونها تفيد توقُّع الفعل وانتظاره، فتدخل عليهما ـ أي على الماضـي والمـضارع ـ علـى الأصحِّ فيهما، وفي قولِه أيضاً تَسَامُحٌ؛ لأنّ «قــد»

التي للتحقيق لا تدخل على المضارع إلاّ في قول ضعيف عُبِّر عنه بــ «قيلَ»؛ تقول في المضارع: «قد يخرج زيد» إذا كان خروجه متوقَّعاً مُنتظَراً، فدلَّ على أنّ الخروج منتظَر متوقَّع، وتقول في الماضي: «قد خرج زيد» لِمَن يتوقَّع خروجه، وفي التنزيل: ﴿قـد سَـمِع اللهُ قــولَ الّتــي تُجادِلُــكَ فــي زَوجِها﴾؛ لأنَّها كانتْ تَتَوَقَّعُ سماع شكواها. هذا مذهب الأكثرين من النحويين.

وزَعَمَ بعضُهم أنَّها ـ أي «قد» ـ لا تكون للتوقُّع معَ الماضي؛ لأنّ التوقّع انتظار الوقوع في المستقبل، والماضي قد وقَع، فكيف يُتَوَقَّعُ وقــوعُ مــا وَقَعَ؟!.. وقال الذين أثبتوا معنى التوقّع مع الماضي: إنَّها تدلّ على أنَّه ـ أي الفعل الماضي ـ كان منتظَراً، تقول: «قد رَكِبَ الأميرُ» لِقومٍ ينتظرون هــذا الخبرَ، وهو: «ركِبَ الأميرُ»، ويتوقعون الفعل، وهو الركوب. وذهب المصنف في المُغني إلى أنّ «قــد» لا تُفيدُ التوقّعَ أصلاً.

الوجه الخامس من أوجه (قـد): تقريب الزمن الماضي من الزمن الحال، نحوَ: «قد قام» فإنَّها قرَّبَت الماضيَ مِن الحال، ولهذا التقريــب تلــزم «قد» مع الماضي الواقع حالاً اصطلاحيةً: إمّا ظاهرةً في اللفظ، نحو: ﴿وقــد فصَلَ لَكُم ما حرّم علَيكم﴾، فجملة ﴿وقد فصل لكم﴾ حاليةٌ. أو مُقدَّرة، نحو: ﴿هذهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إلَيْنا﴾، أي: «قد رُدَّتْ إلينا»، والجملة حالية.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ اقتران الماضي الواقع حالاً بــ «قد» ليس بلازمٍ؛ لكثرة وقوعه حالاً بدون «قد»، والأصلُ عدَمُ التقدير، هذا هو الظاهر؛ إذ ليس بين الحال الاصطلاحية والحال الزمانية ارتباط معنوي؛ بدليل أنَّهم قسَّموا الحال الاصطلاحية إلى ماضَوِيَّةٍ، ومقارِنةٍ، ومــستقبلة، اللَّهُمَّ إلاّ أنْ يقال: الكلام في الحال المقارنة لأنَّها المُتبادِرة إلى الذهن عند الإطلاق.

وقال ابن عصفور: إذا أُجيبَ القسَم بماضٍ معنًى، مُثْبَتٍ لا منفي، متصرف لا جامد، فإنْ كانَ المعنى قريباً مِنَ الحال، جئتَ قبلَ الفعل الماضي باللاّم و«قد» جميعاً، نحو: «تَاللهِ لَقد قام زيد»، وفي التنزيل: ﴿تاللهِ لقدْ آثركَ اللهُ علَينا﴾. وإنْ كان المعنى بعيداً مِنَ الحال، جئتَ قبلَ الفعل الماضي بــاللاّم فقط، كقوله، وهو امرؤ القيس:

– حَلَفْتُ لَها باللهِ حِلْفَةَ فاجِرٍ * * * لَناموا فما إنْ مِن حَديثٍ ولا صالِ

قال المصنف في المُغني: والظاهر في الآية والبيت عكس ما قاله؛ إذ المراد في الآية: «لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة

المحسنين»، وذلك محكوم له به في الأزَل، وهو مُتَّصِفٌ به مُذْ عقِل، والمراد في البيت أنَّهم ناموا قبل مجيئه. انتهى.

وزعم جارُ الله الزمخشري في كشّافه عندمَا تكلّم على قوله تعالى: ﴿لقد أرسلْنا نُوحاً﴾ في تفسير سورة الأعراف، أنّ «قـد» الواقعـةَ بعـد لام القَسَـم تكون بمعنى التوقّع، وهو الانتظار؛ لأنّ السّامع يتوقَّع الخبر وينتظره عند سماع المُقسـم به.

هذا معنى كلام الزمخشري، ولفظُهُ: فإنْ قلتَ: ما بالُهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلاّ مع «قد»، وقـلّ عنهم نحوُ قوله: «حلَفْتُ لهـا بـالله...» البيت؟! قلتُ: لأنّ الجملة القسَـميَّةَ لا تُساقُ إلاّ لتوكيد الجملة المُقْسَـمِ عليها التي هي جوابها، فكانت مظنَّةً لمعنى التوقع الذي هو معنى «قد» عنـدَ استماعِ المُخاطَبِ كَلِمَةَ القَسَـم. انتهى.

ولا يُنافي ذلكَ كونـها للتقريب، قال في التسهيل: وتدخل على فعل ماضٍ متوقَّعٍ لا يُشبهُ الحرفَ؛ لِتقريبه مِنَ الحال. انتهى.

واحترز بقوله: «لا يُشبِهُ الحرف» مِنَ الفعل الجامد، نحو: نِعْمَ،

وبِئْسَ، وأفعل التعجب، فلا تدخل عليها «قـد»؛ لأنَّها سُـلِـبَـتْ الدلالة على المضيِّ.

الوجه السادس من أوجه (قـد): التقليل ـ بالقاف ـ وهو ضربان:

الأول: تقليل وقوع الفعل، نحو قولهم في المثل: «قـدْ يَصْدُقُ الكَذُوبُ»، و«قد يجودُ البَخيل»، فوقوع الصِّدْقِ مِنَ الكَذوب، والجودِ من البَخيـل، قليلٌ.

والثاني: تقليل مُتعلَّقِه، أي متعلَّق الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿قد يَعْلَمُ ما أنتم علَيه﴾، فمتعلَّق الفعل: العلم بما هم عليه، أي: إنَّ ما هـم منطـوون عليه مِنَ الأحوال والمتعلَّقات، هو أقلُّ معلوماته تعالى. وزعم بعضهم أنَّها ـ أي «قد» ـ في ذلك ـ أي في قوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ ـ للتحقيق لا للتقليل، كما تقدَّم في قوله: «وتدخل على المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾». وزعم هذا البعضُ أيضاً أنّ التقليلَ في المثـالين ـ وهما: «قد يصدُق الكَذوبُ» و«قد يجود البخيل» ـ لم يُستفَدْ من لفظ «قد»، بل مِن نفْسِ قولك: «البخيل يجود»، ومن قولك: «الكذوب يصدق»؛ فإنَّـه ـ أي الشأن ـ إنْ

لم يُحمَل على أنَّ صدورَ ذلك ـ أي الجود من البخيل، والصدق من الكذوب ـ قليلٌ على جهةِ النُّدور، كان متناقضاً؛ لأنّ «البخيل» و«الكـذوب» صـيغة مبالغة يقتضي كثرة البخل والكذب، فلو كان كلُّ مَن يجود ويصدق بدون «قد» يقتضي كثرة الجود والصدق، لزم تدافع الكثيرين؛ لأنّ آخرَ الكلام ـ وهو البخيل، والكذوب ـ يَدْفَعُ أوّلَهُ، وهو يجود، ويصدق.

الوجه السابع من أوجه (قـد): التكثير، قاله سيبويه في قوله، وهو الهذلي:

– قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصفَرّاً أناملُهُ * * * كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بفِرْصَادِ

و«القِرنُ» بكسر القاف: الكفُؤ في الشجاعة، والأناملُ: جمع أنملة، وهي رأس الإصبع، و«مُجَّتْ» بالبناء للمفعول، أي: رُمِيَتْ؛ يقال: «مَجَّ الرجلُ الشرابَ مِنْ فيه» إذا رمى به، و«الفِرصاد» بكسر الفاء: التوتُ الأحمر.

وقاله الزمخشري ـ أي قال إنَّها تَرِدُ للتكثير ـ في قوله تعالى:

﴿قـدْ نرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ في السَّماءِ﴾، والكثرة هنا في متعلّق الفعل، لا في الفعل نفسه، وإلاّ لزم تكثير الرؤية، وهيَ قديمةٌ، وتكثيرُ القَديم باطلٌ عنـدَ أهلِ السُّـنَّـةِ.

النوع السابع

ما يأتي من الكلمات على ثمانية أوجه

وهو (الواو)

وذلك الانحصار في الثمانية، أنَّ لَنَا (واوَين) يرتفع ما بعدهما مِنَ الاسم والفعل المضارع، وهما:

واو الاستئناف: وهي الواقعة في ابتداء كلام آخر غير الأول، نحو قوله تعالى: ﴿لِنُبَيِّنَ لكم ونقرُّ في الأرحامِ ما نَشاءُ﴾ برفع ﴿نُقِرُّ﴾، فالواو الداخلة عليه واوُ الاستئناف؛ فإنَّها لو كانت للعطف على «نُبيِّنَ» لانتصب الفعل الداخلة عليه، وهو ﴿نقرّ﴾، كما نُصِبَ في قراءة أبي زُرْعَةَ وعاصم، في رواية المُفَضَّل.

والواو الثانية واو الحال: وهي الداخلة على الجمل الحالية، اسمية كانت أو فعليةً، وتُسمّى واو الابتداء أيضاً، نحو قولك: جاءَ

زيدٌ والشَّمْسُ طالعةٌ»، ونحو: «دخل زيد وقد غَرُبَتِ الشَّمسُ»، وسيبويه يُقَدِّرُها بــ «إذْ»؛ لأنَّها تدخل على الجملتين، بخلاف «إذا»، لاختصاصها بالجملة الفعلية على الأصحّ.

وأنَّ لنا واوَين ينتصب ما بعدَهما من الاسم والفعل المضارع، وتفيدان المعية وهما:

واو المفعول معه، نحو قولك: «سِرْتُ والنيلَ» بنَصْب «النِّيلِ» على أنَّه مفعول معه.

والثانية: واو الجمع الداخلة على الفعل المضارع المسبوق بنفيٍ أو طلبٍ مَحضَين، وتُسمَّى عند الكوفيين واو الصَّرْفِ؛ لِصرفهم نصْبَ ما بعدَها عن سنن الكلام.

مثال الداخلة على الفعل المسبوق بالنفي، نحو قوله تعالى: ﴿ولَمّا يعلمِ اللهُ الذينَ جاهدوا مِنكم ويَعلَمَ الصّابرين﴾، أي: وأنْ يعلمَ.

ومثال الداخلة على الفعل المسبوق بالطلب، نحو قول أبي الأسود الدؤلي:

– لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ * * * عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عَظيمُ

أي: وأنْ تأتيَ.

وعبارة المُغني: والواوان اللّذان ينتصب ما بعدهما: واو المفعول معه.. والواو الداخلة على المضارع المنصوب بعطفه على اسم صريح أو مؤوَّل، فالصريح كقوله:

– ولُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني * * * أحبُّ إليَّ من لبس الشفوفِ

والمؤوَّل نحو الواقع قبلَ واو الصَّرْف. انتهى.

وأنَّ لنا واوَين ينجــرُّ ما بعدَهما مِنَ الأسماء، وهما:

واو القسم ينجر ما بعدها بها، نحوَ قوله تعالى: ﴿والتِّينِ والزَّيْتون﴾.

والثانية: واو «رُبَّ»، ينجر ما بعدَها بإضمار «رُبَّ» لا بالواو، على الأصحِّ، كقولِه، وهو عامر بن الحارث:

– وبلدةٍ ليسَ بها أنيسُ * * * إلاّ اليَعافيرُ وإلاّ العِيْسُ

أي: «ورُبَّ بَلْدَةٍ». واليَعافير: الظباء البيض، والعيس: الإبل.

وأنّ لنا واواً يكونُ ما بعدَها على حسَب ما قبلَها، وهي واو العطف، وهذه هي الأصل والغالب، وهي لِمطلقِ الجَمع على الأصحّ، فلا تدلّ على ترتيب ولا مَعيَّة، إلاّ بقرينةٍ خارجة، وعندَ التَّجَرُّدِ مِنَ القَرينةِ يَحتملُ معطوفُها المعانيَ الثلاثةَ؛ فإذا قلتَ: «قامَ زيدٌ وعمرٌو» كان مُحْتَمِلاً للمعيةِ، والتَّأخُّرِ، والتَّقَدُّمِ.

وأنَّ لنا واواً يكون دخولها في الكلام كخروجها، وهي الواو الزائدةُ، وتُسمّى في القرآن صِلَةً، نحو قوله تعالى: ﴿حتّى إذا جاؤوها وفُتِحَتْ أبوابُها﴾ فـ ﴿فُتِحَتْ﴾ جواب ﴿إذا﴾، والواو صلةٌ جيء بها لتوكيد المعنى؛ بدليل الآية الأُخرى قبلَها، وهي: ﴿حتّى إذا جاؤوها فُتِحت

أبوابها﴾ بغير واوٍ.

وقيل: ليستْ زائدةً، وإنَّها عاطفةٌ، والجواب محذوف، والتقدير: كانَ كَيت وكَيت. قاله الزمخشري والبيضاوي.

وقيل: واو الحال، أي «وقد فُتِحت»، فدخلتْ الواو لبيانِ أنَّها كانَتْ مُفَتَّحَةً قبلَ مجيئهم، وحُذفت في الآية الأولى لبيان أنَّها كانت مُغلَقة قبلَ مجيئهم. قاله البغوي.

وقولُ جماعةٍ منَ الأُدباءِ كالحريري، ومن النحويين كابن خالويه، ومن

المفسرين كالثعلبي، إنَّها ـ أي الواو في ﴿وفتحتْ﴾ ـ واو الثمانية؛ لأنّ أبواب الجنة ثمانية، ولذلك لم تدخل في الآية قبلَها؛ لأنّ أبوابَ جهنَّم سَبعةٌ، وقولهم إنّ منها ـ أي من واو الثمانية ـ قوله تعالى: ﴿وثامِنُهُمْ كَلْبُهُم﴾، وهذا قول لا يرضاه نحويٌّ؛ لأنَّه لا يتعلَّقُ بـه حكم إعرابيٌّ، ولا سرٌّ مَعْنويٌّ، والقول بذلك ـ أي بأن الواوَ واوُ الثمانية ـ في قوله تعالى: ﴿والنَّاهُونَ عنِ المُنكَرِ﴾ لأنَّه الوصف الثامن، أبْعَدُ من القولِ بذلك في الآيتين قبلَها. والقول بذلك في قوله تعالى: ﴿ثيِّبات وأبكاراً﴾ لأنّ البكارةَ وصفٌ ثامنٌ، ظاهرُ الفَسادِ؛ لأنّ واو الثمانية صالحةٌ للسقوط عندَ القائل بها، وهي في هذه الآية لا يَصِحُّ إسقاطُها؛ إذْ لا تجتمع الثُّيُوبَةُ

والبَكارةُ، وليستْ ﴿أبكاراً﴾ صفةً ثامنةً، وإنّما هي تاسعةٌ؛ إذْ أولُ الصفات: ﴿خيراً منْكُنَّ﴾.

وقولُ الثّعلبيّ: إنّ منها قوله تعالى: ﴿سبع ليالٍ وثمانية أيام﴾، سهوٌ ظاهرٌ؛ لأنَّها عاطفةٌ، وذِكْرُها واجبٌ.

النوع الثامن

وهو آخر الأنواع

ما يأتي منَ الكلماتِ على اثنَي عَشَرَ وَجْهاً

وهو (مــا)، وهي على ضربين: اسميةٌ وحرفيةٌ.

فالضرب الأول: الاسمية، وهي الأشرف، وأوجُهُها سبعةٌ:

أحدُها: معرفةٌ تامةٌ، فلا تحتاجُ إلى شَيْءٍ، وهي ضربانِ: عامةٌ وخاصّةٌ.

فالعامة: هي التي لم يَتَقَدَّمْها اسمٌ تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿إنْ تُبْدُوا الصَّدَقات فنِعِمّــا هي﴾، فــ «ما» فاعل «نِعْمَ»، فمعناها الشَّيء، و﴿هي﴾ ضمير ﴿الصدقات﴾ على تقدير مضاف محذوفٍ دلَّ علَيهِ ﴿تبدوا﴾، وهو المخصوص بالمدح، أي: «فنِعْمَ الشيءُ إبداؤُها».

والخاصة: هي التي يَتَقَدَّمُها اسم تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى، وتُقدر من لفظ ذلك الاسم المتقدِّم، نحوَ: «غَسَلْتُه غسْلاً نعمّا»، و«دقَقْتُهُ دَقّاً نعمّا»، أي: نِعْمَ الغسيلُ، ونِعْمَ الدَّقُّ.

والثاني: معرفةٌ ناقصةٌ، وهي الموصولة، وتحتاج إلى صلةٍ

وعائدٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ما عندَ اللهِ خيرٌ منَ اللَّهْوِ ومنَ التّجارة﴾، فــ ﴿مــا﴾ موصولٌ اسمي في محلِّ رفعٍ على الابتــداء، و﴿عِنْدَ اللهِ﴾ صِلَتُهُ، و﴿خيرٌ﴾ خبره، أي: الذي عندَ اللهِ خيرٌ.

والثالث: شرطيةٌ، زمانيةٌ وغيرُ زمانية، فالأولى نحو: قوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقِيموا لهم﴾. والثانية نحو قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا مِنْ خيرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾.

والرابع: استفهامية، نحو قوله تعالى: ﴿وما تلكَ بيَمينِكَ يا موسى﴾، ويجب في «مــا» الاستفهامية حذفُ ألفِها إذا كانت مجرورةً بحرف، نحو قوله تعالى: ﴿عَـمَّ يتساءلونَ﴾ و: ﴿فناظِرَةٌ بِــمَ يَرجِعُ المُرسَلون﴾، الأصل: «عن ما» و«بِــما»، فحُذفَت الألفُ فَرْقاً بينَ الاستفهامية والخبريـة، وسُمِعَ إثباتها على الأصل، نثراً وشعراً؛

فالنثر: كقراءة عيسى وعِكرمة: ﴿عَمّا يَتساءلون﴾ بإثبات الألف، والشِّعر: كقول حسان رضي الله عنه:

– على ما قامَ يَشْتُــمُني لَئيمٌ * * كَخنزيرٍ تَمَرَّغَ في دمان

والدِّمان كالرماد وزناً ومعنًى. إلاّ أنّ حذفَ الألف هو الأجوَدُ، وإثباتُها لا يكادُ يُوجَدُ؛ ولهذا ـ أي ولأجل أنّ «ما» الاستفهامية تُحذَف ألفُها إذا جُرَّتْ ـ رَدَّ الكِسائي على المفسِّرين قولَهم في قوله تعالى: ﴿بما غفَرَ لي ربِّي﴾: إنّها استفهاميةٌ.

وجهُ الردِّ: أنَّ نفْيَ اللاّزم يَســتلزِمُ نفيَ المَلزوم، وكون «ما» الاستفهامية، فدخول حرف الجرِّ مَلزُومٌ لحذف الألف، وحذفُ الألــف لازمٌ، فــإذا ثَبَتَتِ الألفُ فقد انتفى اللاّزم، وإذا انتفى اللاّزم ـ وهو

حذفُ الألف ـ انتفى المَلزومُ، وهو كون «ما» استفهاميةً، وإذا انتفى كون «ما» استفهاميةً ثبتَ نقيضُهُ، وهو كونها غيرَ استفهامية.

وجوابه يؤخذ ممّا تقدَّم؛ قال في الكشاف: ويحتمل أن يكون «ما» استفهاميةً، أعني: «بأيِّ شَيْءٍ غفَرَ لي ربّي»، فطَرْحُ الألف أجْــودُ وإنْ كــانَ إثباتُها جائزاً؛ يقال: «قد علمتَ بما صنعتَ هذا» و«بِمَ صنعتَ». انتهى.

وعلى وجوب حذف ألفها إنما جاز إثباتُ الألف في: «لماذا فعلتَ»؛ لأنّ ألفَها صارت حشواً بالتركيب مع «ذا» وصيرورتها كالكلمــةِ الواحــدة، فأشبهَتْ «ما» الاستفهاميةَ في حال تركيبها مع «ذا» الموصولةِ في وقوع ألفها حشواً، لصيرورة الموصول مع صلته كالشيءِ الواحد.

والخامس: نكرةٌ تامَّةٌ غيرُ محتاجةٍ إلى صفة، وذلك واقع في ثلاثة مواضع، في كلٍّ منها خلافٌ يُذكَرُ:

أحدها: الواقعة في باب «نعم وبئس» إذا وقع بعدها اسم أو فعل، فالأول نحو قوله: ﴿فنِعِمّا هي﴾، والثاني كقولك: «نِعْمَ ما صَنَعْتَ»، فــ «مــا» في المثالين نكرة تامة منصوبةُ المحل على التمييز للضمير المستتر في «نِعْمَ»، المرفوعِ على

الفاعلية، والمخصوصُ بالمدح في المثال الأول مذكورٌ، أي: «نِعمَ شيئاً هي»، وفي المثال الثاني محذوفٌ، والفعل والفاعل صفة، أي: «نِعمَ شيئاً شيءٌ صنَعْتَــهُ». والخلاف في الأول ثلاثةُ أقوالٍ، وفي الثاني عشرةُ أقوالٍ،

تركتُــها خوفَ الإطالة.

والموضع الثاني من المواضع الثلاثة: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإكثار من فعل: «إنّي ممّا أنْ أفعل»، فخبر «إنّ» محذوف، و«من» متعلّقــة به، و«ما» نكرة تامة بمعنى «أمْرٍ»، و«أنْ» وصِلَتُها في موضع جرٍّ، بدلٌ من «ما»، أي: إنّي مخلوقٌ من أمْرٍ، ذلكَ الأمرُ هُو فعلي كذا وكذا».

وزعمَ السِّــيرافيّ وابنُ خروف ـ وتبعهما ابن مالك، ونقلَه عن سيبويه ـ أنّ «ما» معرفةٌ تامَّةٌ بمعنى: «الأمْر» و«أنْ» وصِلَتُها مبتدأ، والظــرف خبره، والجملة خبر «إنّ»، أي: «إنّي من الأمْرِ فعلى كذا وكذا».

والأول أظهر؛ وذلك لأنّه على سبيل المبالغة، مثل: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَلٍ﴾، جعلَ الإنسانَ لمبالغته في العَجَلَةِ كأنَّه مخلوقٌ منها،

ويُؤَيِّدُهُ أنّ بعدَه: ﴿فلا تستعجلون﴾، وقيل: العجَلُ الطينُ بلغة حِـــمْــيَــر. وردَّه المصنف في «شرح بانت سعاد» بأنّ ذلك لم يثبت عندَ علماء اللغة.

والموضع الثالث، وهو آخرها: التعجُّب، نحو: «ما أحسَنَ زيداً»، فـ«ما» نكرة تامةٌ، مبتدأٌ، وما بعدها خبرها، أي: شَيءٌ حسَّنَ زيداً، وهذا القول هو قول سيبويه، وجوَّزَ الأخفشُ أن تكون موصولةً، وأن تكون نكرةً ناقصةً، وما بعدها صلة أو صفة، والخبر محذوف وجوباً، مقدَّرٌ بـ«عظيم».. ونحوه.

وذهب الفَرّاء وابن درستويه إلى أنَّها استفهاميةٌ، وما بعدها الخبرُ.

والسادس: نكرة موصوفة بصفة بعدها، كقولهم ـ أي العرب: «مررتُ بما معجبٍ لك»، أي: بشيء معجب لك. ومنه ـ أي ومن وقوع «ما» نكرةً موصوفةً ـ في قولٍ قال به الأخفش والزَّجّاج والزمخشري: «نِعْمَ ما صنَعْتَ»، فـ«ما» نكرة ناقصة، فاعل «نِعْمَ»، وما بعدها صفتُها، أي: نِعمَ شَيءٌ صنعتَهُ.

ومنه أيضاً: «ما أحسَنَ زيداً» عند الأخفش في أحد احتمالين، أي: شيءٌ مَوصُوفٌ بأنَّه حسَّنَ زيداً عظيمٌ، فحذف الخبر كما تقدَّم عنه.

والسابع: نكرةٌ موصوفٌ بها نكرةٌ قبلَها، إمَّا للتحقير، أو للتعظيم، أو للتَّنويع. فالأول نحو: ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾. والثاني نحو قولِهِمْ ـ أي العرب، كالزبّاء: «لأمرٍ ما جدَعَ قَصيرٌ أنفَهُ»، فـ«ما» نكرة موصوفٌ بها ﴿مَثَلاً﴾ في الأول، و«أمْرٍ» في الثاني، مؤوَّلة بمشتق، أي: مثلاً بالغاً في الحقارةِ بعوضةً، و: لأمرٍ عظيمٍ جدَعَ قصيرٌ أنفَهُ. وقصيرٌ: اسم رجل، وهو قصيرُ بنُ سعدٍ اللَّخميّ صاحب جَذيمة الأبرش، وقِصَّتُهُ مشهورة معَ الزبّاء لَمّا احتال على قتلها.

والثالث نحو قولهم: «ضربتُهُ ضرباً ما»، أي: نَوعاً منَ الضَّرْب، من أي نوعٍ كان.

وقيل إنَّ «ما» في هذه المواضع الثلاثةِ حرفٌ، لا موضعَ لها، زائدةٌ منبهةٌ إلى وصف لائقٍ بالمَحَل، وهو أولى؛ لأنّ زيادتَها عِوَضاً عن محذوفٍ ثابتةٌ في كلامهم. قاله ابن مالك في شرح التسهيل.

والضَّرب الثاني: حرفية، وأوجهها خمسة:

الأول: نافية، فتعمل في دخولها على الجملة الاسمية عملَ «ليس»، فترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة الحجازيين، نحو قوله تعالى: ﴿ما هذا بشَراً﴾، ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾.

والثاني: مصدرية غير ظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿بما نَسَوا يومَ الحِساب﴾، فتُسْبَكُ مع صِلَتِها بمصدر، أي: بِنِسيانِهِم إيّاه، أي: يومَ الحساب.

والثالث: مصدرية ظرفية زمانية، نحو قولِه تعالى: ﴿ما دُمْتُ حَيّاً﴾ فتنوب عن المدة، وتُؤَوَّل بمصدرٍ، أي: مدةَ دوامي حياً.

ولا تقع ظرفية غير مصدرية، فأمّا قوله تعالى: ﴿كُلَّما أضاءَ لهم مشَوا فيه﴾ فالزمان المقدَّرُ هنا مجرور، أي: كلَّ وقتٍ، والمجرورُ لا يُسمّى ظرفاً اصطلاحاً.

والرابع: كافةٌ عنِ العمل، وهي في ذلك ثلاثة أقسام:

الأول: كافةٌ عن عمل الرفع، كقوله، وهو المَرّارُ يخاطب امرأةً:

– صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلَّما *** وِصالٌ على طول الصُّدود يَدُومُ

فـ«قَلَّ» فعل ماض يقبل التائين، و«ما» كافةٌ له عن طلب الفاعل، وأمّا «وِصالٌ» فهو فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسِّره الفعل المذكور، وهو «يدوم»، والتقدير: «قلّ ما يدومُ وِصالٌ يدومُ»، على حَدِّ: «إنِ امرؤٌ هلَكَ»، ولا يكون «وِصالٌ» مبتدأً، وخبره «يدومُ»؛ لأنّ

الفعلَ المكفوفَ عن طلب الفاعل لا يدخل إلاّ على الجملة الفعلية؛ لأنَّه أُجْرِيَ مجرى حرف النفي، فقولك: «قلّما يقول» بمعنى: «ما يقول». قاله ابن مالك في شرح التسهيل.

فإن قلتَ: أين فاعل «قلّما»؟ قلتُ: لا فاعل له. فإنْ قلت: الفعل لا بدَّ له من فاعل، قلت: أقول بمَوْجِبِه، ولكن في غير الفعل المكفوف، فــإن قلــت: فهل لذلك نظير؟ قلت: نعَم، الفعل المؤكَّدُ، كقوله:

– .... * * * أتاكَ أتاكَ اللاّحِقون ....

فاللاّحقون فاعل للأول، ولا فاعلَ للثاني، كما قاله المصنف في التوضيح.

– 162 –

ولم تَكُفَّ «ما» من الأفعال عن عملِ الرفعِ إلاّ ثلاثة: (قَــلَّ، وكَثُرَ، وطال)، ولا تدخل هذه الأفعال المكفوفة بــ «مــــا» إلاّ علــى فعليــةٍ صُــرِّحَ بفعلــيّــتــها، فالأول نحو:

– قلَّما يبرحُ اللَّبيبُ ... .. * * * ....

والثاني نحو:

– يا ابنَ الزُّبَير طالَما عَصَيَكا * * * ....

والثالث: «كثرَما فعلتَ كذا».

وأمّا: «قلَّما وِصال... البيت»، ممّا الجملة غيرُ مُصرَّحٍ بفعلها، فقال سيبويه: ضرورةٌ.

والقسم الثاني: كافة عن عملِ النصبِ والرفعِ، وذلك مع «إنَّ»

– 163 –

وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿إنَّما اللهُ إلَهٌ واحدٌ﴾.

والقِسْمُ الثالث: كافَّةٌ عن عملِ الجرِّ، ومُهَيِّــئَةٌ للدخول على الجملة الفعلية:

فالمُهيِّئة، نحو قوله تعالى: ﴿رُبَّما يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مُسلمين﴾، والكافةُ عن عمل الجرّ نحو قوله، وهو السَّمَوْءَلُ:

– أخٌ ماجدٌ لم يخزُني يومَ مَشْهَدٍ * * * كما سيفُ عمروٍ لم تَخُنْهُ مَضارِبُهُ

برفع «ســيفٌ» على الابتداء والخبر.

واختُلِفَ في «ما» التالية للفظ «بعدَ» في قوله، وهو المَرّارُ يُخاطِبُ نفسه:

– 164 –

– أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدَمَا * * * أفنانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلِسِ

على قولين: فقيل كافةٌ لــ «بعدَ» عن الإضافةِ إلى «أفنان». وقيل مصدرية عندَ مَن يُجَوِّزُ وصلها بالجملة الاسمية.

والعَلاقةُ بفتح العين المهملة: علاقة الحُبِّ، والوُلَيِّدُ: تصغير الوَلَد، وهو الصَّبَيُّ، والأفنان: جمع فَنَنٍ، وهو الغُصن، مبتدأٌ، والثَّغام بفتح المثلثــة والغين المعجمة: جمع ثَغامة، خبرُه، وهو نَبْتٌ في الجبل يَبْيَضُّ إذا يَبِسَ؛ شَــبَّهَ به الشَّيبَ، والمُخْلِس بالخاء المعجمة والسين المهملة: اســم فاعــل من: أخْلَسَ النباتُ إذا اختلطَ رُطَبُهُ ويابسُهُ، واختَلَسَ رأسُهُ، إذا خالطَ سوادَه البياضُ.

الوجه الخامس: زائدةٌ، وتُسمى هي وغيرها من الحروف

– 165 –

الزوائد صلَةً وتأكيداً في اصطلاح المُعربين؛ فراراً من أنْ يَتَبادَرَ إلى الذهن أنَّ الزّائدَ لا معنى لَهُ، والحاملُ على هذه التسميةِ خــصوصُ المَقــام القرآني، والتَّعميم لِطَرْدِ البابِ وقطْعِ المادة، نحو: ﴿فبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِــنْتَ لَهم﴾، و: ﴿عمّا قليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمينَ﴾، أي: «فبرحمةٍ»، و: «عــنْ قليلٍ»، و«مـــا» صلة مؤكِّدة.

– 166 –

الباب الرابع

في الإشارات إلى عبارات محررة ـ أي مهذّبة مُنَقَّحة ـ مستوفاة للمقصود

موجزة، من الإيجاز، وهو تجريد المعنى مِن غير رعاية للفظ الأصل، بلفظٍ يسير، ولم يقلْ: مختصرةٌ؛ لأنّ الاختصار تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى، وليس مراداً هنا.

ينبغي لك أيّها المعرب أن تقول في نحو «ضُرِبَ» بضم أولِه وكسرِ ما قبلَ آخره، من قولك: «ضُرِبَ زيدٌ»: ضُرِبَ فِعلٌ ماض ـ لِتَبْيِيْن نوعِ الفِعْـلِ ـ لم يُسَمَّ فاعلُهُ، لِتبيين أنّه لم يبقَ على صيغته الأصلية. أو تقول: فعل ماض مبنيٌّ للمفعول؛ لوَجازَةِ هاتين العبارتين.

ولا تقلْ مع قولك: فعل ماضٍ مبني لما ـ أي لِشيء ـ لم يُسَمَّ فاعله؛ لما فيه ـ أي لما في هذا التعبير، بمعنى العبارة ـ مِنَ التطويـلِ والخفــاءِ؛ أمّــا التطويل: فلأنَّ هذه العبارة سبع كلمات، والعبارتان السابقتان دونَ ذلك. وأمّا الخفاء: فلإبهامِ ما وقعتْ عليه «ما» المجرورةُ باللاّم.

وفي كلتا العبارتين نظر؛

أمّا الأولى: فلأنَّها تصدقُ علَى الفعلِ الّذي لا فاعلَ له، نحو: «قلّما»؛ فإنّه فعل ماض لم يُسمَّ فاعله، مع أنّه ليس مُراداً هنا.

وأما الثانية: فلأنّ المفعولَ حيثُ أُطلق انصرفَ إلى المفعول به؛ لأنّه أكثرُ المفاعيل دَوراً في الكلامِ، كما قال المصنف في المُغنِــي، فــلا يــشملُ المسندَ إلى المجرورِ والظرفِ والمصدرِ.

وينبغي لك أن تقول في نحو «زيدٌ» المسند إليه الفعلُ المبنيُّ للمفعول: «نائبٌ عن الفاعل»؛ لجَلائه ووَجازَتِه، ولا تقلْ: «مفعولٌ لما لــم يُــسَــمَّ فاعلُه»؛ لخفائه وطوله، كما يؤخذ ممّا تقدّم، وصدقه ـ بالجرِّ، أي: ولِصدقِ هذا القول ـ على المفعول الثاني، مثل «درهماً» من نحــو: «أُعطِــيَ زيــدٌ درهماً»، فيصدق على «درهماً» في هذا المثال أنَّه مفعول لما لم يُسَمَّ فاعلُه، مع أنَّه ليس مراداً، ومن ثَــمَّ سمّاه المتقدمون خبرَ ما لم يسمّ فاعله.

وينبغي لك أن تقول في «قد»: حرف لتقليل زمنِ الماضي وتقريبه من الحال، وتقليل حدث المضارع، ولتحقيق حدثَيْهما،

وتقدَّمَتْ أمثلةُ ذلكَ في بحث «قــدْ».

وأنْ تقول في «لن» من نحـو: «لَن أقومَ»: لنْ حرف نفي ونصب واستقبال، ولا يقتضي تأكيد النفي، خلافاً للزمخشري في كـشافه، ولا تأبــيده خلافاً له في أنموذجه، فــ: «لن أقوم» يحتمل أنّك تريدُ: لا تقوم أبداً، وأنك لا تقومُ في بعض أزمنة المستقبل.

وأن تقول في «لم» من نحـو: «لم يقُمْ»: حرف جزمٍ لنفي المُضارعِ وقلبِه ماضياً.

وأن تقول في «أمَّا» المفتوحةِ الهمزة، المشدّدة الميم من نحـو: ﴿فأمّا اليَتيمَ فلا تَقْهَرْ﴾: أمّا حرف شرط وتفصيل وتوكيدٍ، ومن نحـو: «أمّا زيــدٌ فمنطلقٌ»: أمّا حرف شرط وتوكيد، دون تفصيل.

وأن تقول في «أنْ» المفتوحةِ الهمزة الساكنةِ النون من نحـو: «أنْ تقومَ»: أنْ حرف مصدريٌّ ينصب المضارع ويُخلّصه للاستقبال.

وأن تقول في الفاء التي بعد الشرط من نحـو: ﴿وإنْ يَمْسَسْكَ

بخيرٍ فهو على كُلِّ شيء ٍ قديرٌ﴾: الفاء رابطة الشرط بالشرط. ولا تقُلْ: جواب الشرط، كما يقولون، كالحوفي وغيره؛ لأنّ الجوابَ في الحقيقة إنّما هو الجملة بأسرها، يعني الفاءُ ومَدخُولها، لا الفاء وحدها، وفيه تَجَوُّزٌ؛ لأنّ الفاء لا مدخل لها في الجواب، وإنما جِيءَ بها لربطِ الجواب بالشرط، كما قال قبلَ التعليل.

والجواب عن القائلين بأن الفاء جواب الشرط: أنَّه على حذف مُضاف، والتقدير: حرفُ جواب الشرط. أو لا حذف، فيكونُ مَجازاً علاقتُهُ المُجاورةُ، من إطلاق أحدِ المتجاورين، وهو الجوابُ، على مجاوره، وهو الفاء.

وأن تقول في نحو: «زيدٍ» بالجر، من نحو: «جلستُ أمامَ زيدٍ»: زيد مخفوضٌ بالإضافة ـ أي بإضافة «أمــام» إليــه ـ أو بالمــضاف. ولا تقــلْ: مخفوض بالظرف، وهو «أمامَ»؛ لأنّ المقتضى للخفضِ إنما هو الإضافة، لا كون المضاف ظرفاً بخصوصه؛ بدليل أنّ المضافَ قد يأتي غيرَ ظــرف، كأنْ يكونَ اسم ذات أو اسم معنى، نحو: «غلامُ زيدٍ» و«إكرامُ عمروٍ». وفي بعض النسخ: إنما هو المضاف من حيث أنَّه مضاف،

وهو متعيَّن؛ لأنّ الأصحَّ أنّ العامل في المضاف إليه إنما هو المضاف، لا الإضافة.

وأنْ تقول في الفاء من نحو: ﴿إنّا أعطَيْناكَ الكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وانْحَرْ﴾: الفاء فاء السببية. ولا تقلْ: «فاءُ العطف»؛ لأنَّه لا يجوز على رأيٍ، أو لا يَحْسُنُ على آخرَ، عطفُ الطَّلَبِ، وهو قِسمٌ من الإنشاءِ، على الخبرِ المُقابِلِ للإنشاء، فلَو جَعَلْنا الفاءَ عاطفةً على: ﴿إنّا أعطَيْناكَ الكَوْثَرَ﴾، لزِمَ عطفُ الإنشاء على الخبر، ولا العكس، أي عطف الخبر على الإنشاء، وهي مسألة خلاف، منعَ من ذلك البَيانيُّونَ؛ لما بينَهما من التَّنافي وعدمِ التَّناسب، وأجازَه الصفّارُ، وقال المرادي في شرح التسهيل: أجازَ سيبويه التخالفَ في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام، فأجاز: «هذا زيدٌ، ومَنْ عمروٌ؟». انتهى.

وأنْ تَقُولَ في الواو العاطفةِ من نحو: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»: الواو حرف لِمُجَرَّدِ الجمعِ بينَ المُتعاطِفين.

قال المصنف في المغني: «ولا تقل: للجمع المطلق». انتهى؛ لأنَّها تكون للجمع المقيّد، نحو: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو قبلَه»، أو «بعدَه»، أو «مَعَهُ».

وأنْ تقولَ في «حتّى» من نحو: «قَدِمَ الحُجّاجُ حتّى المُشاةُ»: حتّى حرف عطف للجمع والغاية والتدريج.

وأنْ تقولَ في «ثُمَّ» من نحو: «قامَ زيدٌ ثم عمرٌو»: ثُمَّ حرف عطف للترتيب بين المتعاطفين، والمُهلة في الزمان.

وأن تقول في الفاء من نحو: «قامَ زيدٌ فعمرٌو»: الفاءُ حرف عطف للترتيب والتعقيب، وتعقيب كلِّ شيءٍ بحَسْبِه، تقول: «تَزَوَّجَ فلانٌ فوُلِدَ لَهُ»، إذا لم يكن بينهما إلاّ مُدَّةُ الحَمْلِ.

وإذا اختصرتَ فيهنَّ ـ أي في أحرف العطف الأربعة، وما عطفتَ ـ فقل: «عاطف ومعطوف»، على طريق اللفِّ والنَّشْرِ على الترتيب، الأول لِلأول، والثاني للثاني، كما تقول في نحو: ﴿بِسْمِ﴾: جارٌّ ومجرورٌ، وكذلك تقول في نحو: ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾، و: «لن نفعلَ»: ناصبٌ ومنصوب، وفي نحو: «لم تَقُمْ»: جازم ومجزوم.

وأنْ تقولَ في «إنَّ» المكسورةِ الهمزةِ المشدَّدةِ النون: حرف

توكيد، ينصب الاسم اتفاقاً، ويرفع الخبرَ على الأصح. وتزيدَ على ذلك في «أنَّ» المفتوحة الهمزة المشددة النون: «مصدريٌّ»، فتقول: حرفُ توكيد مصدريٌّ، ينصب الاسم اتفاقاً، ويرفع الخبر على الأصح. وتقولَ في «كأنَّ»: حرفُ تشبيه، يَنصبُ الاسمَ ويَرفعُ الخبرَ. وفي «لكنَّ»: حرفُ استدراك، ينصب الاسم ويرفع الخبر. وفي «لَعَلَّ»: حرفُ تَرَجٍّ، وفي «ليتَ»: حرف تَمَنٍّ، ينصب الاسم ويرفع الخبر.

واعلَمْ أنَّه يُعابُ على الناشئِ في صِناعَةِ ـ بكسر الصاد، وهي العلم الحاصل من التَّمَرُّنِ في العمل ـ الإعرابِ ـ بكسر الهمزة، وتَقَدَّمَ بيانُهُ ـ أنْ يَذْكُرَ فعلاً من الأفعال الثلاثة، ولا يَبْحَثُ عَن فاعله، إنْ كانَ له فاعلٌ.

ولو قال: أنْ يَذْكُرَ عاملاً ولا يبحثُ عن معموله، لَكانَ أشملَ؛ لِيَدخُلَ في العاملِ جميعُ الأفعالِ وأسمائها، والمصادرِ وأسمائها، والصِّفّات وما في معناها، ويَدخُلَ في المعمولِ الفاعلُ ونائبُهُ، واسمُ «كانَ وأخواتِها»، وخبرُ «إنَّ وأخواتِها»، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

أو يذكرَ مبتدأً في الأصل، أو في الحال، ولا يَفْحَصُ عَنْ خبَرِه، أهُو مذكور أم محذوف؟ وجوباً أم جوازاً؟

أو يذكرَ ظَرفاً أو مجروراً لَهما مُتعلَّق، ولا يُنَبِّهُ على مُتَعَلَّقِه، أهو فعل أم شِبْهُهُ. وتَقَدَّمَ أنَّ المَجرورَ بحرف زائد لا يَتَعَلَّقُ بِشَيءٍ، فلا مُتَعَلَّقَ لَهُ.

أو يذكرَ جملةً فعليةً أو اسميةً، ولا يَذْكُرَ ألها محل من الإعراب أم لا؟ وهل المحل رفعٌ أو نَصْبٌ خفْضٌ أو جَزْمٌ؟

أو يذكرَ موصولاً اسميّاً، ولا يُبيِّنُ صِلَتَهُ وعائدَهُ.

وما يُعاب على الناشئ في صناعة الإعراب، أنْ يقتصرَ في إعراب الاسم المُبهَمِ، من قولك: «قامَ ذا» أو «قام الذي» على أن يقول في الأول: «ذا» اسم إشارة، أو يقول في الثاني: «الذي» اسمٌ موصول؛ فإنْ ذلك لا ينبني عليه إعرابٌ، من رَفْعٍ أو غيره، فالصواب أن يقال في «ذا» أو «الذي» في المثالين: فاعلٌ محلُّه رَفْعٌ، وهو اسم إشارة. أو فاعلٌ، وهو اسم موصول.

وهل المحل للموصول دونَ صلته؟ أو لهما؟ صحَّحَ في المغني الأولَ، وقد أوردَ المصنف سؤالاً على ما قرَّرَهُ، وأجابَ عنه، فقال:

فإنْ قلت: لا فائدةَ في قوله في «ذا»: اسم إشارة، بعدَ قوله: فاعل؛ لأنَّ

الغرضَ بيانُ الإعراب، وكونُهُ اسمَ إشارة لا ينبني عليه إعراب، بخلاف قولك في «الذي» مع بيان محلّه منَ الإعراب: إنَّه اسمٌ موصول؛ فإنَّ فيه فائدةً وتنبيهاً على ما يَفتقرُ الموصولُ إليه منَ الصِّلَة والعائد ليَطْلُبَهُما المُعْرِبُ، وليَعلَمَ أنَّ جُملةَ الصِّلَة لا محلَّ لها. قلت: بلى، فيه ـ أي في قوله: «اسم إشارة» ـ فائدة، وهي التنبيه على أنّ ما يلحقه منَ الكاف حرفُ خطاب، وإنْ كانتْ مُتَصَرِّفةً تَصَرُّفَ الأسماء، لا أنَّها اسمٌ مضافٌ إليَه، وليَهتديَ إلى أنَّ الاسمَ المَقرونَ بـ «أل» الذي يقع بعده ـ أي بعد اسم الإشارة ـ من نحو قولك: «جاءَني هذا الرجلُ» نعتٌ عندَ ابن الحاجب، أو عطفُ بيان عند ابن مالك، على الخلاف المذكور في المُعرَّف بـ «أل» الواقع بعدَ اسم الإشارة، والواقع بعدَ «أيُّها» في نحو: «يا أيُّها الرجلُ»، فذهبَ بعضهم إلى أنَّه نعت «أيُّها»، وبعضهم إلى أنَّه عطف بيانٍ عليها، وقيل: بدلٌ منها.

وممّا لا ينبَني علَيه إعرابٌ أنْ يقولَ في «غلامُ» من نحو: «غلامُ زيد»: مضافٌ، مُقتصراً علَيه؛ فإنَّ المُضافَ ليسَ لَه إعرابٌ

مُستقرٌ كما للفاعل؛ فإنَّ له إعراباً مستقرّاً، وهو الرفع لفظاً أو محلاً، ونحوه ـ أي الفاعل ـ ممّا له إعراب مستقر كالمفعول؛ فإنّ له إعراباً مستقراً، وهُو النَّصبُ، بخلاف المضاف، فإنَّه ليس له إعراب مستقرٌ، وإنّما إعرابُهُ بحسب ما يدخلُ علَيه ممّا يقتضي رفعه أو نصبه أو خفضه، فالصواب أن يُبيِّنَ موقع إعرابه، فيقول: فاعلٌ، أو مفعولٌ، أو نحو ذلك من العُمُد والفَضْلات، بخلاف المضاف إليه؛ فإن له إعراباً مستقراً، وهو الجرُّ بالمضاف؛ فإذا قيل: «مضافٌ إليه» عُلِمَ أنَّه مجرورٌ لفظاً أو مَحَلاًّ.

ويَنبَغي للمعرب ألاَّ يُعَبِّرَ عَمّا هو موضوع على حرف واحد بلفظه، فيقولُ في الضمير المُتَّصِل بالفعل من نحو (ضَرَبْتُ): «تُ فاعلٌ»؛ إذْ لا يكونُ اسمٌ هكذا، فالصواب أنّ يُعَبِّرَ باسمه الخاصِّ أو المشترَك، فيقول: «التاء، أو الضمير، فاعل». أمّا ما صار بالحذف على حرف واحد فلا بأسَ بذلكَ، فتقول في «مُ»: مبتدأٌ حُذفَ خبرُهُ؛ لأنَّه بعض «أيمُن»، وفي «قِ» من نحو قولك: «قِ نفسكَ»: قِ فعلُ أمرٍ؛ لأنَّه منَ الوقاية. فإنْ كانَ موضوعاً على حرفين نُطِقَ به، فتقول: «مَنْ»

اسم استفهام. وما أَشْبَهَ ذلك. ولا يَحْسُنُ أن ننطقَ عن الكلمة بحروف هجائها، فلا يقال: «الميم والنون اسم استفهام»، وكذلك قولُهم في «أل» في أداة التعريف، أقيس من قولهم: «الألف واللام».

وينبغي أن يتجنب المعرب أن يقول في حرفٍ من كتاب الله تعالى إنَّه زائدٌ؛ تعظيماً لَه واحتراماً؛ لأنَّه يَسبقُ إلى الأذهان أنَّ الزائدَ هو الذي لا معنى له أصلاً، وكلامه ﷻ مُنَزَّهٌ عن ذلك؛ لأنّه ما من حرفٍ فيه إلاّ لَه معنًى صحيحٌ، ومَنْ فَهِمَ خلافَ ذلك فقد وَهِمَ، وقد وقعَ هذا الوَهْمُ ـ بفتح الهاء، مصدر: وهِمَ يهِمُ، إذا غلطَ ـ للإمامِ فخر الدين الرازي خطيب الرِّي.

قال الكافيَجي: فإنْ قلتَ: منْ أينَ عَلِمَ المصنف أنَّ هذا الوهم وقع للإمام فخر الدين..؟ قلت: من أمرين:

الأول أنَّه نَقَلَ إجماعَ الأشاعرة على عدم وقوعِ المُهمَل في

كلامِ اللهِ تَعالى، وهو عين الإجماع على عدمِ وقوعِ الزائدِ فيه؛ إذِ الزائد بهذا المعنى هو عينُ المهمل، فلو لم يقعْ له هذا الوهم لَما احتاجَ إلى التعرُّض لِهذا الإجماع.

والثاني أنَّه حملَ ما في قوله تعالى: ﴿فبما رَحْمَةٍ﴾ على أنَّها استفهاميةٌ بمعنى التعجب، كقوله تعالى: ﴿ما لي لا أرى الهُدْهُدَ﴾.

فأشار المصنف إلى الأول بقوله: «فقالَ الفخرُ الرّازي: المُحَقِّقونَ منَ المُتَكَلِّمينَ، وهم الأشاعرة، على أنَّ المُهمَل لا يقع في كلام الله تعالى؛ لِتَرَفُّعه عن ذلك»، وأشارَ إلى الثاني بقوله: «فأمّا ما في قوله تعالى ﴿فبما رحمةٍ منَ اللهِ﴾، فيمكن أن تكونَ استفهاميةً للتعجب، والتقدير: فبأيِّ رحمةٍ من الله، يعني لا زائد». انتهى كلام الفخر الرازي.

والظاهر أن هذا الوهم لا يقع لواحدٍ من العلماء، فَضلاً عن أنْ يقع لمثل الإمام الرازي، وإنمّا أنْكَرَ إطلاقَ القول بالزائد إجلالاً لكلامِ اللهِ تعالى، ولِلمُلازَمة لباب الأدب، كما هو اللائق بحاله.

وأما حملُ ما في قوله تعالى: ﴿فبما رحمة﴾ على أن تكون استفهاميةً بمعنى التعجب على سبيل الجواز والإمكان، فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع الوهم منه بمراحل. انتهى كلام الكافيجي.

ولَمَّا فرَغَ المصنف من نقل كلام الرازي وتوجيهه، وأرادَ إبطاله وبيانَ تعريف الزائد، قال: «والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤتَ به إلاّ لمُجَرَّدِ التقوية والتوكيد، لا أنَّ الزائد عندَهم هو المهمل، كما توهم الإمام الرازي». وأنت قد علمتَ أنّ الإمامَ الرازيَّ بريْءٌ من ذلك.

والتوجيه المذكور للإمام الرازي في الآية باطل لأمرين:

أحدهما: أنَّ «ما» الاستفهاميةَ إذا خُفِضَتْ وَجَبَ حذف ألفها فرقاً بين الاستفهام والخبر، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، و«ما» في الآية ثابتة الألف، ولو كانت استفهاميةً لَحُذِفَتْ ألفُها لدخول حرف الخفض عليها.

وأُجيب بأنّ حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا دخل الخافض، أكثَريٌّ لا دائميٌّ، فيجوز إثباتُها للتَّنبيه على إبقاء الشيء على أصلِه.

وعُورِضَ بأن إثباتَ الألف لغةٌ شاذةٌ، لا يَحسُنُ تخريجُ التَّنزيل عليها.

والأمر الثاني: أنّ خفض ﴿رحمةٍ﴾ حينئذ ـ أي حين إذْ قال إنّ «ما» استفهامية ـ يَشْكُلُ على القواعد؛ لأنَّه ـ أي خفض ﴿رحمةٍ﴾ ـ لا يكون بالإضافة؛ إذْ ليس في أسماء الاستفهام ما يُضاف إلاّ «أيٌّ» عندَ ـ النحاة ـ الجميع، و«كم» عند أبي إسحق الزّجّاج. ولا يكون خفضُها بالإبدال مِنْ «ما»، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ المبدل من اسم الاستفهام لا بدَّ أن يقترن بهمزة الاستفهام إشعاراً بتعلُّق معنى الاستفهام بالبدل قصداً، واختصَّت الهمزة بذلك لأنَّها أصل الباب، ووضعها على حرفٍ واحد، نحو: «كيف أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ؟» و﴿رحمةٍ﴾ لم تقترن بهمزة الاستفهام، فلا تكون بدلاً منها.

ولا يكونُ خفضها على أن يكون ﴿رحمةٍ﴾ صفة لـ «ما»؛ لأنَّ «ما» لا تُوصف إذا كانتْ شرطيةً أو استفهاميةً، وكُلُّ ما لا يوصَف لا يكونُ له صفةٌ، فوجب ألاّ تكونَ صفةً لـ «ما». ولا يكون خفضها على أن تكون ﴿رحمةٍ﴾ بياناً، أي عطف بيان على «ما»؛ لأنّ «ما» لا توصَف، وكل ما لا يوصَف لا يُعطَفُ عليه عطفَ بيانٍ، كالمُضمَرات عندَ الأكثرين.

وللإمام الرازي أنْ يقولَ: لَمّا كانت «ما» على صورة الحرف

نُقِلَ الإعرابُ منها إلى ما بعدَها، فَجُرَّتْ بالحرف على حدِّ: «مررْتُ بالضاربِ»، على القول باسمية «أل»، وهو الأصحُّ، وكثير من النحاة المتقدِّمين يُسمُّونَ الزائدَ صلةً؛ لكونه يُتَوَصَّلُ به إلى نَيْلِ غرَضٍ صحيحٍ، كتحسين الكلام وتزيينه، وبعضهم يُسمِّيه مُؤكِّداً؛ لأنَّه يُعطي الكلام معنى التأكيد والتقوية، وبعضهم يسمِّيه لغواً؛ لإلغائه، أي عدم اعتباره في حصول الفائدة به، لكنَّ اجتنابَ هذه العبارةِ الأخيرة في التَّنزيلِ واجبٌ؛ لأنَّه يَتبادَرُ إلى الأذهان: منَ اللَّغْوِ الباطل، وكلامُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَـزَّه عن ذلك.

وفي هذا القَدْرِ الّذي ذكره المصنف كفايةٌ لمَن تأمَّلَهُ؛ فإن التَّأَمُّلَ أصلٌ في دركِ الأُمورِ كلِّها، فلذلك نصَّ على التأمُّلِ في ختْمِ الكتاب، كما فعلَ في افتتاحه، حيث قال: «تقتفي بمُتَأمِّلِها جادَةَ الصَّوابِ».

«واللهُ المُوَفِّقُ والهادي إلى سبيل الخيرات بمَنِّه وكَرَمه»: سألَ اللهَ التوفيقَ والهدايةَ إلى طريق الخير بمَنِّه وكَرَمِه، كما فعل في أول الكتاب، حيث قال: «ومِن الله أستمدُّ التوفيقَ والهداية إلى أقومِ طريقٍ بمنّه وكرمه». فختمَ كتابَهَ بما ابتدأه به.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والتسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ.

ـــــــــــــــــ

علَّقَهُ لنفسه محمد بن علي بن حسن العودي الأسدي، وفَّقَه الله تعالى لمرضاته

فارغاً منه عصر نهار الأربعاء

السابع والعشرين من صفر

سنة 945 هـ

ـ نهاية الكتاب ـ

